جُـورج بالاندِيـه

الأنتروبولوجيا السياسيّة



ترجمة

علي المصري

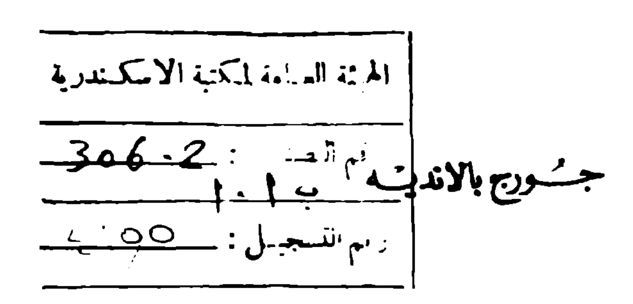
الأنتروبولوجيا
السياسية

الطبعة الأولى

1410هـ - 1990م



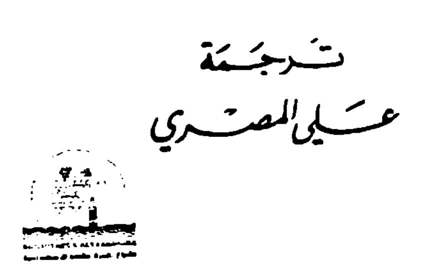
بيروت - الحمراء - شارع اميل اده - بناية سلام
هاتف: ٨٠٢٤٢٨ - ٨٠٢٤٠٧ - ٨٠٢٢٩٦
بيروت - المصيطبة - بناية طاهر هاتف. ٣٠١٠٣٠ - ٣١١٣١٠
ص.ب: ٦٣١١ / ١١٣ تلكس: LE ٢٠٦٦٥ - ٢٠٦٨٠ - لبنان



جورج بالاندييه

الأنتروبولوجيا السياسيّة

ترجمة
علي المصري



هذا الكتاب ترجمة

ANTHROPOLOGIE POLITIQUE

Par

Georges Balandier

توطئة

منذ ظهور الطبعة الفرنسية الأولى لهذه الانتروبولوجيا السياسية وبتأثيرها انصبّ الإهتمام العلمي على مجال البحث والمنهج اللذين جرّبت رسم معالمها . وكان حب الإستطلاع الدافع لاشتراك الكثيرين بالمناظرة حول الانتروبولوجيا السياسية ، إشتراك أخذ شكل التلميح أحياناً والتصريح أحياناً أخرى . وكانت المناظرة حية بقدر ما أخذ الكتاب مدلولاً عصرياً أضاف إليه الاختصاصيون مدلولاً آخر . وقد كشف ج . ف . ريفيل Re-vel بوضوح الخطر على الجدال الدائر مشيراً إلى « الطابع المدمّر للعنوان العديم القيمة ظاهرياً » ؛ واظهر أن تعميم السياسة وإبرازها في كل التشكيلات الإجتماعية بما فيها الأكثر بدائية يعزز ضرورة انتقاء مواقف عقائدية يدعمها بعض الانتروبولوجيين . وقد رفض « علم التسييس المفروض عن بعد على المجتمعات القديمة » ؛ الذي هو نتيجة عقيدة جامدة تنفي سمتها التاريخية وتفضل أوضاعها المتوازنة وتشدد على جمودها الظاهر الناتج عن مبادلة لا بد وان تحكم العلاقات الإجتماعية وتختزل أخيراً بناها إلى حقيقة عقلية . لا يقتصر الخطر فقط على اعطاء بُعد علمي خاطىء بل يتجاوز ذلك الإنحطاط الأيديولوجي . وينتقل رفض السياسة أكثر فأكثر ليطال مجتمعات تؤكد بشدة أنها عصرية . وهكذا فإن التحليل الشكلي الصرف يخفي الديناميات الكامنة في البنية ، ويغيّر نتائج علاقات السلطات إلى مشكلات تنظيمية مرتبطة بحلول تقنية صرف .

وبلهجة حادة عبرت عنها مقدمة الطبعة الفرنسية بكتاب ايفان ـ

بريتشار الشهير « النويريون » Les Nuer ، أعاد ل . دومون اطلاق المجادلة صانعاً من نفسه لسان حال البنيوية الملتزمة . وهو يبدي دهشته من نجاحات يلقاها « الاعتبار السياسي » لدى الكثير من الانتروبولوجيين ، ويخاطر بطرح فرضية تفسيرية لهذه الحركة وهي : « إن عقلية الانتروبولوجي ، بما أنه إنسان عصري » ، تدعوه للتشديد على « البعد السياسي » ، خصوصاً انه يتمنى أن يجد في هذا البعد ملتقى شتى الأشكال الحضارية والثقافية . بناءً عليه ، قد تعزّز النوايا الطيبة نزعة الاعتدال الإجتماعي ولن تستطيع « الفردانية الحديثة » إدراج الكيان الاجتماعي ضمن « فئة السياسي » . إن الشك غير جائز بنظر دومون : ان ايفان بريتشار الذي شق الطريق باظهار إمكانية وجود فوضى منظمة وأدخل السياسة في ثنايا ما يسمونه المجتمعات البدائية ، كان يرفض « قسماً كبيراً من الأعمال اللاحقة » . وهكذا تخلى الرواد عن الانتروبولوجيين السياسيين[1] .

وهذه فرضية أخرى تنطوي على رفض أكثر جزماً : « لم يجد المنظور البنيوي فعلاً ما يضعه بالتقدير المفرط للسياسة » . وتستدعي هذه التأكيدات وأعمال النفي علة تعليقات . فمن غير الواضح أن الإفراط في تقدير السياسة هو ميزة الفكر الحديث الذي يمثله ثالوث الرواد هوبس ، وروسّو ، وهيغل . فالطروحات المبشرة باللا تسييس ـ نقل السلطة للمنظمين ـ وبنهاية الايديولوجيات قد حظيت ولا تزال بمراعاة كبيرة داخل المجتمعات الصناعية المتقدمة . وقد عانى الميدان الخاص بعمل الانتروبولوجيين ـ أي المجتمعات المسماة بدائية وتقليدية ـ من سوء تقدير السياسة له رغم الفرضيات الفلسفية التي ينسبها ل . دومون لزملائه وذلك لأسباب علة : فقد درست البحوث الميدانية بشكل عام مجتمعات تابعة

(1) L. Dumont, «Préface» à E. E. Evans - Pritchard, Les Nuer, trad., franc., paris, 1969.

(مستعمرة) وبالتالي ضحية جمود سياسي حقيقي . ثم إن ما استرعى انتباه الباحثين في البداية هي مظاهر التغريب والفروقات الثقافية التي تكشف الإختلاف عن مجتمعهم الخاص ؛ فضلاً عن ذلك فإن تعليم فلاسفة السياسة واختصاصييها لم يجيء أبداً لتحديد هوية السياسي طالما لم يرتدِ شكل الدولة . وقد أصاب الذبول حب الإطلاع حتى ان نشر المؤلفات الانتروبولوجية الأولى - عام 1940 - ظهر وكأنه حدث علمي .

وكونه جديداً فقد كان هذا العلم عرضةً لسوء الفهم . فهو ناجم برأي البعض ، كما لاحظنا ، عن امتياز مفرط ممنوح لقضية السياسة من قبل الفكر الحديث الذي يعزو كل اعتبار للإجتماعي إلى وجهة النظر الفردية . هذا يجعلنا ننسى أن ارسطو قد اعتبر المسؤول الأول عن « المبالغة في تقدير » السياسة . وعلى العكس يرى آخرون أن الانتروبولوجيا السياسية تساهم بفعالية في حل « مفاهيم علم الإجتماع الأوروبي العرقية » ؛ فزيغلر يشدد على هذه البنية وعلى هذا الإنقلاب الذي يدعو إلى الإنطلاق من مجتمعات مختلفة ، واقعة خارج النطاق « الغربي » بهدف توجيه الدراسة المقارنة نحو « طرق العيش وانماط التنظيم السياسي في العالم المعاصر » . والمقصود هنا هو وضع أسس عامة للسياسة . وهو مشروع وجد كل فعاليته كما تشهد على ذلك الأعمال الحديثة المخصصة « لجوهر السياسة » (ج . فروند J. Frund : و « لأساس السلطة » (ج . و . لاپيار) ، وكما تشهد على ذلك ردود الفعل على هذه « الانتروبولوجيا السياسية » : تلك الردود التي تؤكد الفائدة المباشرة لمنهج يسمح بقراءة سياسية جديدة لمجتمعاتنا الخاصة .

تبقى أسباب الجدال عديدة . فهي ناجمة جزئياً عن عادات قديمة تحث على الإعتقاد (دون اضطراب علمي قوي) بوجود مجتمعات خارج التاريخ ومقتضيات السياسة . ولكن السبب الأساسي يكمن في تحديد وتعريف القضية السياسية . ونسير في طريق مسدود حال تحديد القضية السياسي

بالمؤسسات وبالأنظمة وبعوامل مختلفة جداً ؛ وتصبح الدولة أو نظائرها « الدنيا » المرجع الضروري ، ويجب الاعتراف بوجود مجتمعات لا تستعمل أساليب الحكم هذه ؛ ولذلك يقال عنها « دون سلطة سياسية » أو أحياناً وبصورة مستهجنة« غير مسيَّسة » .

وتغيَّر كل شيء عندما لم تعد تعتبر السياسة مقولة ضيقة بل صفة لكل التشكيلات الإجتماعية . وقبل ذلك كان قد اعترف علماء السياسة بوجود بنى سياسية خاصة بالمجتمعات المسماة دون دولة واظهروها بشكل بنى مكتومة ومتقطعة ومدعوة للظهور في ظروف أو أوضاع محددة تماماً . ويذهب بعضهم أبعد من ذلك ، فقد اعتقدوا أن الانساق السياسية المعتبرة بدائية تعطي لمشروعهم النظري قواعد أكثر موضوعية وشمولاً لأنها تنطوي على مجموعة واسعة ومتنوعة من الإمكانيات الإنسانية . وكان هذا هو موقف ف . لوميو V. Lemieux الذي صاغ مشروع المساهمة في « بناء نظرية عامة للأنظمة السياسية تكون انتروبولوجية حقاً » ؛ والذي أعد مفهوماً عملانياً للسلطة مرتكزاً على نظرية الألعاب[2] ، مستنداً هكذا على ممارسات اجتماعية تناولها في هذا المؤلف من وجهة نظر الإستراتيجيات . وعليه تجد السياسة نفسها في ميدانها الحقيقي ، ليس ميدان المؤسسات الشكلية أبداً وإنما ميدان الأعمال التي تسعى للمحافظة على النظام القائم أو تغييره . وهذه هي الصورة المزدوجة للسلطة التي يتفحصها ج . و . لاپيار ، فهذه « تنبثق عن التجديد الإجتماعي » ولكنها بالضرورة قيمة على النظام[3] . فالحيز السياسي هو مكان انبثاق الديناميات الإجتماعية المتواجهة والمتجابهة .

ولم تعد الملاحظة تكفي . فالطرق الجديدة لإدراك الواقع السياسي تقود

---

(2) V. Lemieux, L'anthropologie politique et l'étude des relations de pouvoir, in L'Homme, VII, 4, 1967.

(3) J. - W. Lapierre, «Essai sur le fondement du pouvoir politique», Aix, 1968.

إلى تصور علمي جديد للمجتمعات بما فيها تلك الموصوفة بالبدائية . وفي تحليل نقدي خصصه لهذه الانتروبولوجيا السياسية[4] ، يوضح د . سپربر D. Sperber اثنين من مضامينها النظرية : فمن جهة ، الطابع التركيبي للسياسة « المحدد بعلاقتها بالأنظمة الأخرى » والذي يستعمل ويعالج هذه الأنظمة كأنها مؤسساته الخاصة . ومن جهة أخرى طابعها الدينامي الناجم عن كون اختلال التوازن والمعارضة يسمان جوهرها بالذات . وبهذا يمكن فهم مسألة الأبحاث التي يقوم بها الانتروبولوجيون السياسيون والتي تستدعي انتروبولوجيا اجتماعية وعلم اجتماع مقارناً مختلف التوجه .

وفي تعليم مخصص منذ عام 1967 « لأشكال وأساليب المعارضة » حاولنا إظهار خصائص كل نسق اجتماعي وتحديد الميدان الذي تجد عليه كل الدراسات المقارنة وحدتها دون تكلف . أولى هذه الخصائص هي بالتأكيد ضرورة تلبية مقتضيات كل نسق . فهذا يستلزم التميز والربط بين العناصر مما يفرض بدوره عدم معالجة هذه العناصر على أنها متكافئة بل متدرجة وينشأ النظام عن هذا التدرج ، وعن العلاقات اللاامتماثلة التي يقيمها . ولكنه يحمل وبسبب هذه العلاقات توترات معينة ، فهو إذاً عطوب . فما يكونه هو في الوقت نفسه ما يهدده : الدينامية ملازمة للنسق مثلما تلازمه المبادىء المحددة لشروط تكونه وإعادة انتاجه . ولأن الانتروبولوجيا البنيوية تستعين بالألسنية من نفس النوعية فبوسعنا تعيين الأبحاث الرامية إلى تحريك البنى الألسنية والتي تظهر ميزات مماثلة لتلك التي أتينا على ذكرها . وتتعاطى هذه الأبحاث مع اللغة كمظهر حركي[5] .

في حالة النسق الإجتماعي تسترعي الانتباه مجموعة من الصفات ـ الاقل

---

(4) D. Sperber, L'Etat entre la tradition et la modernité, in Quinzaine Littéraire, I, I, 1968.

(5) A. Jacob, «Temps et langage», Paris, 1967.

عمومية ـ وتتضمن هذه المجموعة فرعية متلائمة إلى حد ما ؛ وهي تصل عناصر ليست من نفس العمر وتشهد على تاريخ التشكيلة الإجتماعية التي تنظمها . ويخلف هذا التباين تعارضات جزئية من طبيعة مختلفة . وتنحل هاتان الشخصيتان في ثالثة وتتصرفان بحيث أن كل مجتمع لا يمكن أن يكون إلا نسقاً تقريبياً متجهاً نحو تحققه الكامل (وهنا تظهر السياسة كمبدعة نظام ما) ؛ ولكن التقريبية تسوِّغ ، إضافة إلى ذلك، النزاع وتحريك قوى مناهضة لثبات النسق (وهذا يقدم السياسة كنفي للنظام القائم) . نظام وفوضى بطلان في وقت واحد وتكون جذور التغيير موجودة في النظام ذاته .

أخيراً ، وهذه خاصة ثالثة للنسق الإجتماعي ، انه خاضع دائماً لتجربة الممارسات الإجتماعية وذلك بسبب طابعه التقريبي . وبالعودة للمبادىء والمعايير والقواعد التي تحدد هذا النسق ، يمكن النظر إلى هذه الممارسات من الناحية الإمتثالية أو الإستراتيجية والمناورة (فمن أجل مصلحتها الخاصة يبالغ الفرد كما الجماعة في الإستعمال الحقيقي ، أو الظاهر للقواعد المحددة للعبة الإجتماعية) ، أو من ناحية المعارضة (إقحام جزئي أو كلي للنسق) . وعلى هذا المستوى أيضاً تظهر دينامية النسق الإجتماعي كنتيجة لطبيعتها ودون تشويه يعرِّض المشروع العلمي للخطر[6] .

امكن تصنيف هذا الكتاب تحت عنوان المنهج الدينامي (الذي يكشفه ويبرهن عليه) ضمن المحاولات المعاصرة « لرد الاعتبار للتاريخ » .

فالديناميكية الداخلية والحيز السياسي والحركة التاريخية تظهر كلها متواصلة حتماً ؛ وهذا يؤدي لإيضاح أنساق من العلاقات الإجتماعية قد نسيتها الانتروبولوجيا البنيوية والغتها . هذا دون أن نهمل بالقدر نفسه

---

(6) «Annuaires» de l'école pratique des hautes études (VI^{e} section), comptes rendus 1967 - 1968 et 1968 - 1969.

علاقة السلوك التعبيري الموجودة بين السياسة وبين قضايا منافية والتي تفرض البحث عن المدلولات السياسية خلف المظاهر التي تخفيها . تعيد الانتروبولوجيا البنيوية بناء المجتمع الكلي إنطلاقاً من التصورات والمقولات بينما تبين الانتروبولوجيا الدينامية الكل الإجتماعي انطلاقاً من الممارسات الإجتماعية والمواقف التي تظهرها . تلتقي الثانية حتماً بالسياسة وتحللها بينما يمكن للأولى تلافيها ، وتستغني نادراً عن هذه الامكانية سراً أو جهراً .

المؤلف

تقديم

كثيرة هي الضرورات التي يحاول هذا الكتاب تلبيتها . فهو يكرس للأنتروبولوجيا السياسية ، الاختصاص الأخير للأنتروبولوجيا الإجتماعية ، الذي يقدم نظرياتها ، مناهجها ونتائجها بطريقة نقدية . وهو يطرح من هذه الوجهة مقولة أولى ، وأول محاولة تفكير عام منصبة على المجتمعات السياسية ـ الغريبة عن التاريخ الغربي ـ التي اكتشفها الانتروبولوجيون . يوحي هذا الموقف الصعب بالمخاطر المحدقة المقبولة ذلك لأن كل معرفة علمية لم تزل تبني نفسها يجب أن تقبل على أنها سريعة العطب وموضوع خلاف جزئي . مشروع كهذا لا يمكن إدارته إلا بناءً على التقدم الحاصل خلال العقود الأخيرة وذلك بواسطة تحقيقات مباشرة وسَّعت قائمة الانساق السياسية « الدخيلة » والأبحاث النظرية الأكثر حداثة . وقد ساهم الأنتروبولوجيون وعلماء الإجتماع المستفرقون إلى حد بعيد في هذه المهمة وهذا ما يبرر الاستشهادات الكثيرة بأعمالهم .

ويطمح هذا الكتاب إلى أن يلقي الضوء أيضاً على مساحات الانتروبولوجيا السياسية في الدراسات التي توخت معرفة متقدمة وتعييناً أفضل لحدود الحقل السياسي . انه يحدد طريقة كشف معينة ويرد بالتالي على نقد الاختصاصيين الذين يلومون الانتروبولوجيين السياسيين على توجيه جهودهم نحو هدف محدد بشكل سيء . انه يتناول علاقة السلطة بالبنى الأساسية التي تقدم لها ركيزتها الأولى وبنماذج التدرج الإجتماعي التي تجعل هذه العلاقة ضرورة ، وبالطقوس التي تحقق تجذرها في المقدس وتتدخل في

استراتيجياتها . لم يكن بوسع هذه المحاولة أن تتجنب مسألة الدولة ـ وهي تتفحص مطولاً خصائص الدولة التقليدية ـ ولكنها تكشف إلى أي درجة أصبح ملحاً فصل النظرية السياسية عن نظرية الدولة . وتثبت أيضاً أن المجتمعات الإنسانية تنتج جميعاً شأناً سياسياً ، وانها معرضة جميعها لتقلبات التاريخ ؛ من هنا بالذات يعاد اكتشاف الإهتمامات الفلسفية وتجديدها بطريقة ما . لا يستبعد هذا العرض للأنتروبولوجيا السياسية اتخاذ الموقف النظري ، فهو ، على العكس ، مناسبة لبناء انتروبولوجيا دينامية ونقدية في الميادين التي تبدو أكثر ملاءمة لبنائها . وبهذا المعنى ، يستعيد هذا الكتاب ، وعلى أعلى مستوى من التصميم الإهتمامات المحددة خلال أبحاثنا المنجزة في المجال الإستفراقي . انه يتفحص المجتمعات السياسية ليس فقط من ناحية المبادىء التي تحكم تنظيمها ولكن تبعاً للممارسات والإستراتيجيات والمناورات التي تنتجها هذه المجتمعات . كما يأخذ بعين الاعتبار الفارق الموجود بين النظريات التي تنتجها المجتمعات وبين الواقع الإجتماعي التقريبي تماماً والعطوب الناجم عن عمل الناس وعن سياستهم . وبحكم الطبيعة نفسها للهدف الذي تنكب عليه ، والمسائل التي تواجهها ، اكتسبت الانتروبولوجيا السياسية فعالية نقدية أكيدة . ونذكر في الختام بأن هذا العلم يمتلك الآن فضيلة مدمرة ، بدأت بعض النظريات الجاهزة تتلقى آثارها وبهذا فهو يسهم بتجديد الفكر الإجتماعي الذي أصبح ضرورياً بفعل واقع الأمور وبفعل العلوم الإجتماعية أيضاً .

الفصل الأول

بناء الانتروبولوجيا السياسية

تبدو الانتروبولوجيا السياسية مشروعاً ـ قديماً جداً ولكنه مطروح أبداً وفي الوقت نفسه اختصاصاً من اختصاصات البحث الانتروبولوجي الذي تأخر تكونه . وهي بوجهها الأول تتجاوز التجارب والعقائد السياسية الخاصة . وتتجه بالتالي لتأسيس علم سياسي متناولةً الإنسان كإنسان سياسي ، مفتشة عن الخصائص المشتركة لكل الأنظمة السياسية المعروفة بتنوعها التاريخي والجغرافي . وبهذا المعنى فقد كانت ماثلة في « سياسة » أرسطو الذي يعتبر الكائن البشري كائناً سياسياً بطبيعته ويتطلع إلى اكتشاف قوانين معينة بدلاً من تعريف أفضل دستور معقول لكل دولة ممكنة . وتحدد الانتروبولوجيا السياسية بوجهها الثاني ميداناً دراسياً في وسط الانتروبولوجيا الإجتماعية والسلالة . كما تعكف على وصف وتحليل الأنساق السياسية (بنى ، سيرورات وتصورات) الخاصة بالمجتمعات المعتبرة بدائية قديمة . مفهومة على هذا النحو ، انها علم مميز منذ عهد قريب . وقد ساهم . ر . لوي R. Lowie ببنائها رائياً عدم كفاية الأعمال الانتروبولوجية من الناحية السياسية . وثمة واقع معبر هو عدم الإهتمام بها في المؤتمرات المعقودة في الولايات المتحدة عام 1952 ـ الندوة الدولية للأنتروبولوجيا International Symposium on Anthropology ـ وفي فترات أكثر قرباً أيضاً تابع الانتروبولوجيون وضع محضر ناقص معترفين بأكثريتهم أنهم « أهملوا الدراسة المقارنة لتنظيم المجتمعات البدائية السياسية » (إ . شابيرا I. Schapera) . من هنا ، فإن سوء الفهم المتكرر الأخطاء والتأكيدات الخادعة أدت إلى

استبعاد التخصص والفكر السياسي لعدد كبير من المجتمعات .

وانقلب الإتجاه منذ عشرين سنة ؛ فتضاعفت الأبحاث الميدانية وخاصة في افريقيا السوداء حيث تمّت معاينة أكثر من مئة « حالة » أمكن اخضاعها للبحث العلمي . وبدأت الصياغات النظرية تعبر عن النتائج المكتسبة بفضل هذه الإستقصاءات الجديدة . ويتوضح هذا التقدم المفاجىء براهنية العلم الانتروبولوجي - اعطاء وزن المجتمعات المتغيرة الخارجة من الإستعمار - كما يتوضح بصيرورته الداخلية . ومنذ ذاك الحين، اعترف علماء السياسة بالحاجة للأنتروبولوجيا السياسية . فقد جعلها أ . المون A. Almond الشرط اللازم لكل علم سياسي مقارن . ولاحظ ر . أرون أن المجتمعات المسماة متخلفة « تفتن علماء السياسة الراغبين في التخلص من النزعة المحلية الغربية أو الصناعية » . بدأ س . ن پاركنسون S. N. Parkinson « يعتقد أن دراسة النظريات السياسية يجب أن يعهد بها إلى علماء الانتروبولوجيا الإجتماعية » .

ولم يسلم هذا النجاح المتأخر من اعتراضات وإشكالات . فقد اعتبر بعض الفلاسفة وخاصة پ . ريكور أن الفلسفة السياسية وحدها المبرِّرة . وبقدر ما يكون الشأن السياسي هو ذاته من مجتمع إلى آخر بقدر ما تكون السياسة هدفاً وتكون غايتها نوع الدولة . وهذا رفض تام لعلوم الظاهرة السياسية . ولا يمكن دحضه بدوره إلا بفحص معمق لهذه الظاهرة . والشكوك التي أبدتها هذه العلوم زمناً طويلاً بالنسبة لمجالاتها ومناهجها وأهدافها المتعاقبة غير مناسبة أبداً لمشروع كهذا . مع ذلك نحاول اختزال هذه الشكوك .

1 ـ معنى الانتروبولوجيا السياسية

كونها مادة تطمح لاكتساب الحالة العلمية ، فان الانتروبولوجيا

السياسية تفرض نفسها أولاً كطريقة اعتراف ومعرفة بالأمور السياسية المستغربة وبالأشكال السياسية « الأخرى » . انها أداة اكتشاف ودراسة شتى المؤسسات والممارسات التي تحقق حكم الناس فضلاً عن أنها أداة اكتشاف لنظم التفكير والرموز التي تستند إليها . وقد وُضع مونتسكيو نفسه مع المؤسسين الأوائل للأنتروبولوجيا السياسية عندما أعدَّ مفهوم الاستبداد الشرقي (مقترحاً نموذجاً مثالياً بمفهوم ماكس فيبر) وعندما صنَّف المجتمعات التي يحددها هذا المفهوم ويوضح تقاليدها السياسية المختلفة عن التقاليد الأوروبية . وتشهد المكانة المعطاة لنموذج المجتمع السياسي هذا في الفكر الماركسي والماركسي الجديد على أهمية هذا الاسهام . عملياً ، يعتبر مونتسكيو رائد مشروع علمي حدد خلال فترة من الفترات وظائف الأنتروبولوجيا الثقافية والإجتماعية . لقد وضع قائمة تظهر تنوع المجتمعات الإنسانية . ومن أجل هذه الغاية استعان بمعطيات التاريخ القديم وبمشاهدات المسافرين وبملاحظات عن البلاد الأجنبية والغريبة . ثم أعد منهج مقارنة وتصنيف ، علماً للنماذج ؛ وهذا دفعه لاعطاء قيمة للمجال السياسي ، وبطريقة ما إلى مماثلة نماذج المجتمعات على أساس انماط الحكم . ومن المنظور نفسه جرَّبت الانتروبولوجيا أولاً تحديد مجالات الثقافات والحلقات الثقافية متفحصة المعايير التقنية ـ الإقتصادية وعناصر الحضارة وأشكال البنى السياسية[1] . وهذا يعني جعل الشأن السياسي طابعاً مناسباً لتمييز المجتمعات الشمولية والحضارات ، ومنحه أحياناً وصفاً علمياً ممتازاً . لذلك تبدو الانتروبولوجيا السياسية علماً يستعرض المجتمعات « القديمة » التي لم يكتمل بناء الدولة فيها أو أخرى حيث الدولة موجودة بأشكال متنوعة جداً . وهي تواجه بالضرورة

---

(1) يوضح ج . هـ . ستيوارد في هذا الصدد أن « البنية الإجتماعية ـ السياسية تتلاءم هي نفسها مع التصنيف وهي ظاهرة بوضوح أكبر من أوجه الثقافة الأخرى » ، راجع بهذا الخصوص :
Kroeber (ed.), «Anthropology Today», 1953, P. 322 A.

مسألة الدولة ، ولادتها وأشكالها الأولية : وفي هذا السياق فإن ر . لوي ، مخصصاً أحدأهمّ كتبه لهذا الموضوع (أصل الدولة The origin of 1927 the state) يستعيد الإهتمامات الأولى لرواد البحث الانتروبولوجي . وتواجه الانتروبولوجيا أيضاً مشكلة المجتمعات المجزأة ، المفتقدة للسلطة المركزية والتي كانت موضوع جدال قديم ومتجدد دائماً . ويؤكد المؤرخ ف . ج . تغارت F. J. Teggart الذي يرد اسمه غالباً في المؤلفات البريطانية أن « التنظيم السياسي هو أمر استثنائي وميزة خاصة لبعض الجماعات فقط . . . فكل الشعوب كانت خلال فترة ما أو هي الآن منظمة على قاعدة مختلفة »[2] . بعد ثلاثين سنة ظل العالم الاميركي ماكيفر R. Mac Iver يسلّم « بأن الحكم القبلي يختلف عن جميع أشكال الحكم الأخرى » (The web of governement) . لقد أفرزت على حدة المجتمعات التي تطالها الدراسة الانتروبولوجية على أساس اختلاف جوهري أو غياب الشأن السياسي ، فكلاهما لم يقم الدليل عليهما بل اعتبرا مُسَلَّمتين . وتدعي تفريعات ثنائية موجزة التعبير عن هذا الموقف : مجتمعات بدون تنظيم سياسي / مجتمعات ذات تنظيم سياسي ، بدون دولة / ذات دولة ، بلا أو ذات تاريخ متكرر / ذات تاريخ تراكمي ، الخ . . . وهذه تناقضات خادعة ؛ فهي تخلف إنقطاعاً مزيفاً من الناحية العلومية ، مع ان التمييز القديم بين المجتمعات البدائية والمجتمعات المتحضرة وسم الانتروبولوجيا السياسية عند ولادتها .

بتأجيلهم الدراسة المنهجية « لأنساق التنظيم السياسي البدائية » ، جعل الانتروبولوجيون التفسيرات السلبية ممكنة ومنها تفسيرات المنظِّرين من خارج علم الانتروبولوجيا والذين ينكرون وجود أنساق كهذه . يوحي التصدي

(2) F. J. Teggart, «The process of History», 1918, P. 79.

لهذه المسائل بالأهداف الأساسية التي توختها الانتروبولوجيا السياسية والتي تتابع التعريف بهذه الانتروبولوجيا على أنها :

أ ـ تحديد للسياسي لا يربطه بالمجتمعات المسماة تاريخية ولا بوجود جهاز دولي .

ب ـ توضيح لسيرورات تكوين وتحول الأنظمة السياسية بواسطة بحث موازٍ لبحث المؤرخ ؛ وان يتجنب البعض عموماً غموض « البدائي » و « الأولي » فإن فحص الأدلة التي تذكّر بزمن البدايات (« البداية الحقيقية للعالم » حسب قول روسو) أو التي تحلل مراحل الإنتقال يبقى مفضلاً .

ج ـ دراسة مقارنة ، تضبط مختلف تجليات الواقع السياسي ليس في حدود تاريخ خاص ـ تاريخ أوروبا ـ ولكن بكل امتداده التاريخي والجغرافي . بهذا المعنى ، فإن الانتروبولوجيا السياسية تريد أن تكون انتروبولوجيا بكل معنى الكلمة . وبهذا فهي تساهم بتحطيم نزعة علماء السياسة المحلية التي يرفضها ر . آرون . وتساهم بصياغة « تاريخ عالمي للفكر السياسي » تمناها باركنسون .

تعطي التغييرات الحاصلة في المجتمعات النامية معنىً إضافياً للمشاريع المشتركة بين الانتروبولوجيا وعلم الإجتماع السياسي . وهي تسمح بدراسة راهنة لا استعادية لسيرورات تحقيق الانتقال من الحكم القبلي إلى الدولة الحديثة مروراً بالدولة التقليدية ، الإنتقال من الأسطورة إلى الأيديولوجيا مروراً بالعقيدة . هذه هي اللحظة المناسبة للدراسة وهي إحدى الفترات « الفاصلة » التي فتش عنها سان سيمون عند شرحه للثورة الصناعية وتكوّن نموذج اجتماعي وحضاري جديد .

يحثّنا الوضع الراهن للمجتمعات الغربية على تفحص العلاقات بين الأنظمة السياسية التقليدية وتلك الحديثة ، بين التقليد والحداثة وذلك من

منظور دينامي . أكثر من ذلك ، فعندما تخضع الأنظمة التقليدية لاختبار حقيقي ، فإن الوضع الراهن يتطلب ويسبب هذه العلاقات نظرة جديدة وأكثر قساوة في نقدها . وتتجاوز المقارنة دراسة تنوع وولادة الأشكال السياسية . وتطرح أيضاً مسألة ارتباطها المعمم ، تناقضاتها ونزعتها العدائية ، وتكيفاتها وتبدلاتها .

2 ـ إعداد الانتروبولوجيا السياسية

بما أن الانتروبولوجيا السياسية تقرن بتفحص الغرابة السياسية وبالتحليل المقارن الذي تقودنا إليه يمكن اعتبارها بعيدة الجذور . وبالرغم من بعض الإشارات المتكررة في عهود شتى ، فقد تهيأت لها الحياة ببطء ؛ وكان لولادتها المتأخرة أسباب تفسِّر جزئياً تغيراتها .

أ ـ الرواد

جدد الأنتروبولوجيون مسار عملهم وأعادوا غالباً اكتشاف المعالم البعيدة لهذا العلم والتي تشهد على الطابع الدائم (والمحتم) لاهتماماتهم الأساسية . فغلو كمان يستعين بـ « ميثاق الحكم » الذي وضعه أرسطو وبحثه عن الأسباب التي تؤدي إلى انهيار الحكومات القائمة وبمحاولته تحديد قوانين التغيير السياسي . ويذكر د . ف . بوكوك بالعناية التي أولاها سابقاً فرنسيس باكون للشهادات الخاصة بالمجتمعات المغايرة أو « المتوحشة » . بينما يذكر لويد فالرز Lloyd Fallers بتمييز ميكيافيلي ـ في الأمير ـ نوعين من الحكم يمثلان نموذجين من النماذج المثالية التي ميّزها أيضاً ماكس فيبر في علم الإجتماع السياسي الذي وضعه وهما : «الحكم الوراثي » و « الحكم السلطاني » .

مع ذلك ، من المناسب أن نفتش عن رواد المسيرة الأنتروبولوجية في عداد مبدعي الفكر السياسي خلال القرن الثامن عشر . ويبقى الرائد

المفضل هنا مونتسكيو الذي يشير إليه د . ف . بوكوك مستنداً إلى « روح القوانين » قائلاً : « إنها أول محاولة جدية لوضع قائمة بتنوع المجتمعات الإنسانية ، بهدف تصنيفها ومقارنتها ومن أجل دراسة عمل المؤسسات الإجتماعية المتكافل »[3] . ولأن المجتمعات تحدد حسب طرقها في الحكم ، هذا الإسهام عيّء لظهور علم الإجتماع والأنتروبولوجيا السياسية . ولكن يمكننا أن نجد فيها أكثر من هذا التصوير المسبق وان نستبقي منها أكثر من تعريف صيغة سياسية مدعوة لنجاح علمي مؤجل وهو : « الإستبداد الشرقي » .

ولقد أحدث مونتسكيو « ثورة في المنهج » حسب قول ل . التوسر L. Althusser ؛ فهو ينطلق من الوقائع التالية : « القوانين ، التقاليد ، الممارسات المختلفة لشعوب الأرض » ؛ لقد وضع مفهوم النماذج والقوانين ؛ واقترح تصنيفاً تشكلياً (مورفولوجياً) وتاريخياً للمجتمعات التي ينظر إليها كمجتمعات سياسية .

يوصف روسو غالباً بالفيلسوف السياسي استناداً إلى كتابيه « أحاديث عن عدم المساواة » و« العقد الإجتماعي » . غير ان اختصاصي السوسيولوجيا والانتروبولوجيا السياسية لم يقدّروا مساهمته حق تقدير فهذه لا تقتصر على عقد مفترض خرج به النوع الإنساني من حالته « البدائية » وغير طريقة عيشه ولا تقتصر على مجموع الأدلة التي يعتبرها ث . ن . باركنسون من « بلاغة القرن الثامن عشر » ومن « شيخوخته » . متابعاً البحث المستحيل عن الأصول ، يتفحص روسو علمياً ممارسات « الشعوب المتوحشة » ويستبصر أبعادها التاريخية والثقافية . وتناول بدوره نسبية « روح القوانين » واعترف أن الدراسة المقارنة للمجتمعات تسمح بفهم أفضل لكل

(3) D. F. Pocock, «Social Anthropology», Londres, 1961, P. 9.

منها ؛ ووضع تفسيراً بكلمات مشتقة من التكوين : عدم المساواة وعلاقات الإنتاج هما محركا التاريخ . وهو يعترف في الوقت نفسه بخصوصية كل نسق اجتماعي وبالنزاع المستمر بين « قوة الأشياء » و « قوة التشريع » . وأحياناً نجد مسبقاً مواضيع كتاب « مقال حول عدم العدالة » تحليل فريدريك انجلز المفسرّ « لأصل العائلة والملكية الخاصة والدولة » .

هذا وقد بعثت بعض تيارات الفكر السياسي للقرن الثامن عشر مع ماركس وانجلز ، اللذين تتوافق مؤلفاتهما مع مخطط لانتروبولوجيا اقتصادية - مع توضيح لنمط الانتاج الأسيوي - ولانتروبولوجيا سياسية ، خاصة مع الأخذ بالإعتبار « الاستبداد الشرقي » وتجلياته التاريخية . وقد نظما هذا الفكر انطلاقاً من توثيق للمجتمعات الغريبة مأخوذ عن : روايات المسافرين ووصفهم ، كتابات تستعرض التجمعات القروية ودول الهنود خلال القرن التاسع عشر ، وأعمال المؤرخين وعلماء في علم العراقة (الإتنولوجيا). يلبي مشروعهما (المخطط أكثر مما هو منجز) حاجة مضاعفة : العثور على سيرورات تكون الطبقات الإجتماعية والدولة بتحليل التجمعات البدائية وتحديد خواص مجتمع « آسيوي » يبدو فريداً . وينطوي هذا المنهج على شيء من التناقض الداخلي ، وخاصة إذا تناولنا مساهمة فريدريك انجلز . فهذا الأخير يعالج التاريخ الغربي كممثل للتطور العام للإنسانية مقدماً هكذا رؤية موجزة لمستقبل المجتمعات والحضارات . إضافة إلى ذلك ، انه بمقدار ما ينظر في كل المجتمع « الأسيوي » والدولة التي تديره على نحو منفصل بمقدار ما يؤخذ هذا المجتمع من خارج التاريخ ويحكم عليه بالركود النسبي وبالثبات . وقد استمرت هذه الصعوبة في ثنايا الأبحاث الأنتروبولوجية الأولى ، فهذه الأبحاث تسعى من جهة لدراسة عمليات التكوين وسيرورات التكون ، مع الإقرار انه من شبه المستحيل « الكشف عن أصل المؤسسات البدائية » (فورتس وإيفانس - بريتشار) ؛ ومن جهة

أخرى ، تتمسك هذه الأبحاث بالأشكال الأكثر خصوصية للمجتمعات والحضارات وغالباً على حساب فحص الصفات المشتركة والسيرورات العامة التي ساهمت في تكوينها .

ب ـ الأنتروبولوجيون الأوائل

لقد تفحص هؤلاء الظواهر السياسية ولا سيما من الجانب التكويني وبتكتّم واضح أمكن إنكار فائدتهم في هذا الميدان . ويعلن ماكس غلوكمان عن العجز الكامل عند هؤلاء بقوله : « لم يتناول أي من الانتروبولوجيين الأوائل المسألة السياسية ولا حتى ماين Maine ، إذا اعتبرناه من الأسلاف . ربما لأن الأبحاث الأولى في الانتروبولوجيا اهتمت بالمجتمعات الصغيرة في اميركا واستراليا وأوقيانيا والهند »[4] .

رغم ذلك تبقى العودة للرواد شيئاً عادياً . وفي الفترة المذكورة ، والمهملة غالباً وضع السير هنري ماين مؤلفه الشهير : « القانون القديم » Ancient Law (1861) . تكشف هذه الدراسة المقارنة للمؤسسات الهندو ـ أوروبية عن « ثورتين » في صيرورة المجتمعات : انتقال من المجتمعات المبنية على المركز إلى المجتمعات القائمة على العقد ؛ وانتقال من النظم الإجتماعية المرتكزة على القرابة إلى النظم المعتمدة على مبدأ آخر وخاصة مبدأ « التجاور المحلي » الذي يحدد « أساس العمل السياسي المشترك » . وهذا التمايز الثنائي هو في أساس الجدل القائم أبداً ويبقى المرجع الذي يذكر غالباً هو كتاب « المجتمع القديم » (1877) لمؤلفه ل . هـ . مورغان ملهم فريدريك انجلز والأب الموّقر لأكثرية الأنتروبولوجيين المعاصرين . فهو يقر بنوعين من الحكم « متمايزين كلياً » معبرين بالنسبة لتطور المجتمعات القديمة : « النوع الأول من حيث الترتيب الزمني وعماده

(4) M. Gluckman, «Order and Rebellion in tribal Africa», 1963, P. 4.

الأشخاص والعلاقات الشخصية الصافية ؛ ويمكن اعتباره مجتمعاً (Societas) . . . الأرض وملكيتها في أساس النظام الثاني ويمكن اعتباره دولة (civitas) . . . ويكون المجتمع السياسي منظماً على أسس من البنى الإقليمية ، ويأخذ بالإعتبار علاقات الملكية وكذلك علاقات تقيمها الأرض (أو المقاطعة) بين الأشخاص[5] . إن طريقة نمط التفسير هذه تسعى عملياً بالأنتروبولوجيا إلى أن تتبنى حرمان مجتمعات كثيرة من الصفة السياسية . لقد كان مورغان ضحية منظومته النظرية المقتبسة جزئياً عن أعمال هنري ماين . فقد خصص عدة فصول من مؤلفه الكبير « لفكرة الحكم » ، ولكنه لم يتّقِ إنسجام النظام العشائري (المجتمع البدائي) مع بعض أشكال التنظيم السياسية بشكل أساسي (الارستقراطية ، الملكية) وأثار هكذا جدلاً دائماً داخل النظرية الأنتروبولوجية ، استعاده مرة أخرى إ . شابيرا عام 1956 في كتابه : الحكم والسياسات في المجتمعات القبلية .

ج ـ الأنتروبولوجيون الميّسون

بعد العام 1920 ظهرت انتروبولوجيا سياسية متميزة ، لم تعد ضمنية بل واضحة ، انها تنطلق من المسألة (الاشكالية) القديمة ، ولكنها تستفيد من مواد البحث العراقي (الإتنوغرافي) الجديدة ؛ وتبحث من جديد في الدولة ، في أصلها وتعبيراتها الأولى ، وهي قضية كان قد تناولها فرانز أوبنهايمر Franz Oppenheimer في بداية القرن (Der Staat, 1907) .

في غضون سنوات قليلة نشرت دراستان مهمتان استجابتا لنفس القضية : دراسة ماكليود W. C. MacLeod التي استخدمت مجموعة وثائق علماء العراقة المتأمركين وهي : إعادة النظر في أصل الدولة على ضوء المعطيات المتعلقة بسكان أميركا الشمالية الأصليين (1924) ، -The Ori

(5) L. H. Morgan, «Ancient society», 1877, P. 6 sq., P. 61.

gin of the state Reconsidered in the Light of the Data of aboriginal North America ودراسة ر . هـ . لويّ - أصل الدولة The origin of the state (1927) - التي تحدد دور العوامل الداخلية الخاص (تلك التي تولد التمايز الإجتماعي) ودور العوامل الخارجية (الناتجة عن الغزو) في بناء الدول . وهما نتاجا محاولات تريد أن تكون علمية ، مستندة على الوقائع ومتميزة تماماً عن مشاريع الفلسفة السياسية .

ومسألة الأصول هي أيضاً المسألة التي تناولها سير جايمس فرايزر ؛ لقد واجه العلاقات بين السحر والدين والملكية ؛ وأصبح بذلك رائداً للأعمال التي تفسر علاقة السلطة بالمقدس . وفتحت مجالات بحث جديدة ؛ وانتهى بعضها إلى الإعتراف بنظريات الحكم الأجنبية وتأويلها : فقد نشر بني پرازاد Beni Prasad « نظرية عن الحكم في الهند » Theory of Government in India سنة 1927[6] . وراحت المؤلفات العامة لعلماء السياسة تقوم بهجمات قصيرة انتروبولوجية ؛ وهكذا فإن كتاب « نظريات التاريخ السياسي » (1924) لمؤلفه أ . أ . غولدنفيسر A. A. Goldenweiser يلمح بشكل خاص لنظام الايروكوا السياسي في أميركا الشمالية .

ونرى أن الأبحاث الانتروبولوجية الأولى منحت حيزاً ضيقاً جداً للوقائع السياسية . وهذا بحث ف . بووا F. Boas (الانتروبولوجيا العامة) يخصص فصلاً واحداً لمسائل الحكم ؛ وينظم بحث ر . لوي (المجتمع البدائي) فرضيات الكاتب ويتضمن خاتمة موجزة بالنتائج الأساسية . أما الثورة الانتروبولوجية الحاسمة فهي ثورة الثلاثينات ، وهي فترة تكاثرت فيها الدراسات الميدانية والصيغ النظرية والمنهجية الناجمة عنها .

---

(6) في خلال العشرينات، تكاثرت الدراسات المخصصة لفكر الهندوس السياسية، نذكر منها دراسات غوشال (1923) وعجير قمر سن (1926) ون. ث. بانديوباديا (1927).

وتقود الأبحاث المخصصة للمجتمعات المجزأة (المسماة « دون دولة ») ولبنى القرابة ولنماذج العلاقات التي تحكم هذه البنى إلى تحديد أفضل للميدان السياسي وإلى فهم متقدم لتنوع وجوهه .

وقد تكاملت القفزات الأكثر سرعة في المجال الافريقي ؛ فالمجتمعات موضوع البحث منظمة على نطاق واسع ؛ يظهر فيها تمايز علاقات القرابة والصلات السياسية الصرفة أكثر وضوحاً من المجتمعات الصغيرة « القديمة » . وعام 1940 نشرت ثلاثة مؤلفات أصبحت الآن كلاسيكية . اثنان من بينها وضعها إ . إ . إيفانس ـ بريتشار ويشرحان نتائج البحوث الميدانية ويتضمنان افتراضات نظرية جديدة . الأول هو « شعب النويريين » The Nuer ويقدم هذا الكتاب السمات العامة لمجتمع نيلي (نسبه للنيل) ويكشف في الوقت نفسه عن العلاقات والمؤسسات السياسية لشعب يفتقر ظاهرياً للحكم ، ويبرهن على إمكانية وجود « فوضوية منظمة » . والكتاب الثاني هو « النسق السياسي عند الانواك » وهو حصراً دراسة انتروبولوجية سياسية تتناول شعباً سودانياً مجاوراً للنويريين ، وكان قد اعتمد شكلين متناقضين ومتنافسين لحكم الناس . المؤلف الثالث وهو مصنف جماعي ، أشرف عليه إ . إ . إيفانس ـ بريتشار وم . فورث وعنوانه : « النظم السياسية الافريقية » . يلبيّ هذا الكتاب الحاجة للمقارنة مقدماً « حالات » متميزة بوضوح وتستهله مقدمة نظرية ويقترح مخططاً لعلم النماذج وقد قيمه م . غلوكمان كأوّل مساهمة تستهدف منح طابع علمي للأنتروبولوجيا السياسية . صحيح أن المسؤولين عن هذا المؤلف يسجلون ابتعادهم عن « الفلاسفة السياسيين » الذين لم يهتموا بالوصف قدر اهتمامهم « بالقول أي حكم يجب أن يمنح الناس أنفسهم » . ولا شك بأن هذا التأكيد يثير تحفظات معينة ولكن أي اختصاصي لا يستطيع أن ينكر فضل هذين الانتروبولوجيين الكبيرين .

بعد عام 1945 زاد عدد علماء السياسة المستفرقين بسرعة . وكانت دراستهم أولاً نتيجة عمل دؤوب نفّذ ميدانياً . فقد تفحصت هذه الدراسات المجتمعات المجزأة (فورتس، ميدلتون ، تيت ، سوتهال ، بالانديه) والمجتمعات الدولية في الوقت نفسه (نادل ، سميث ، ماكيت ، مرسيي ، آبتر ، بيتي) وحثت على القيام بأبحاث نظرية ووضع تركيبات إقليمية مقارنة لأنظمة متشابهة ؛ وفيما يخص المجتمعات النسبية (« قبائل بلا حكم » الصادر عام 1958 باشراف ميدلتون وتيت) ودول المنطقة البحرية الشرقية (« الحكم البدائي » المنشور عام 1962 ، ل . مير) ، يرتدي كتاب شابيرا « الحكم والسياسات في المجتمعات البدائية » (1956) أهمية عامة كما يوحي عنوانه وذلك رغم اعتماده فقط على أمثلة مستعارة من افريقيا الجنوبية . وهو يفحص الأواليات التي تحقق عمل الحكومات البدائية ويوضح بعض المسائل الخاصة بالمصطلحات . وتقيم الأعمال الحديثة جداً ، والتي توجهها مواقف نجمت عن الاستقلال ، صلة بين الانتروبولوجيا السياسية وعلم السياسة (أبتر ، كولمان ، هودغكين ، بوتكين ، زيغلر) . انها تؤكد على ضرورة التعاون بين شتى الميادين العلمية .

وهناك مؤلف يتوج الأدب المتخصص خارج المجال المستفرق ، انه الكتاب الذي خصصه آ . ر . ليتش E. R. Leach للبنى والأنظمة السياسية للكاشانين في برمانيا : « الأنظمة السياسية لبورما العليا » 1954 Political systems of Highland Burma . تقوّم هذه الدراسة الجانب السياسي للظواهر الإجتماعية . وعلى خطى ناديل (واسلافه) أقيمت المطابقة بين المجتمع الكلي و « الوحدة السياسية » ، بينما اعتبرت البنى الإجتماعية نفسها بالإستناد إلى « الأفكار الخاصة بتوزيع السلطة بين الأشخاص ومجموعات الأشخاص » . وقد أعدَّ آ . ر . ليتش ـ وهذا هو اسهامه الأكبر ـ بنيوية دينامية غنية بالإيحاءات النافعة للأنتروبولوجيا

السياسية ، وكشف التقلب النسبي للتوازنات الإجتماعية ـ السياسية (انها « توازنات متحركة » حسب قول باريتو)، وانعكاس « التناقضات » والإختلال بين نظام العلاقات الإجتماعية والسياسية من جهة ونظام الأفكار المرتبط بها من جهة أخرى . وفرض بشدة تفحص قضايا المنهج .

3 ـ مناهج الانتروبولوجيا السياسية واتجاهاتها

لم تتميز الطرائق في البداية عن مجمل المنهج الانتروبولوجي وهي أصبحت أكثر نوعية عندما تناولت الانتروبولوجيا السياسية المضمرة حتى ذاك الحين مسائل خاصة بها وهي : صيرورات تكوّن المجتمعات الدولتية ، طبيعة الدولة البدائية ، اشكال السلطة السياسية في المجتمعات المتمتعة بالحد الأدنى من الحكم ، الخ . . . واكتسبت هذه المناهج أصالتها الكاملة منذ أن أصبحت الانتروبولوجيا السياسية مشروعاً علمياً يستهدف موضوعاً ما وأهدافاً محددة للغاية . وهكذا تلقت تأثير العلوم الإجتماعية السياسية السائدة ـ تيار ماكس فيبر او نادراً جداً تيار ماركس وانجلس (مثلاً حالة ليسلي وايت) . واستفادت رغم ذلك من وجوه التقدم التي أحرزتها الانتروبولوجيا العامة .

تتميز هذه الطرائق بالأدوات التي تلجأ إليها وبالمسائل التي اشتغلت عليها ، ولا يكون تعريفها كافياً بمقارنة الأعمال النظرية ، التي تبني مجالها الدراسي مرتكزة على اسهام الأبحاث الميدانية ، والأعمال التي تقتصر على الإعداد الفوري للمعطيات الناتجة عن البحث المباشر . من المناسب وضع قائمة موجزة بهذه الطرائق وذلك قبل تقديم فعاليتها العلمية في معرفة الحقل السياسي .

أ ـ المنهج التكوّني

انه الأول في تاريخ الأنتروبولوجيا السياسية والأكثر طموحاً في الوقت

نفسه . ويطرح على نفسه مسائل المنشأ و « التطور » الطويل الأمد : الأصل السحري أو / والديني للملكية ، مسيرة تكوّن الدولة البدائية ، تحوُّل المجتمعات المبنية على « القرابة » إلى مجتمعات سياسية ، الخ . . . تمثّل هذا المنهج عبر عدة مؤلفات ـ ابتداءً من مؤلفات الرواد حتى دراسة و . ث ماك ليود التاريخية : أصل السياسات وتاريخها (1931) ـ The origin and History of politics . ومن زاوية ما وجد هذا المنهج نتيجته في الأبحاث العرفية التي أوحت بها الماركسية والتي أدخلت إليه تصويراً ديالكتياً عن تاريخ المجتمعات .

ب ـ المنهج الوظائفي

يعين هذا الإتجاه نوع المؤسسات السياسية ، في المجتمعات المسماة بدائية ، إنطلاقاً من الوظائف التي تؤديها . وحسب تعبير لراد كليف ـراون ، فإنه يؤدي إلى النظر « بالتنظيم السياسي » كجانب من جوانب « التنظيم الشامل للمجتمع » . عملياً يقارن التحليل مؤسسات سياسية صافية (إذاً ، جهاز الملكية) ومؤسسات متعددة الوظائف تستخدم في بعض الظروف لأهداف سياسية (إذاً ، « التحالفات » المعقودة بين القبائل والأنساب) . يسمح نموذج المنهج هذا بتحديد العلاقات السياسية وما تبنيه من نظم وأنساق ولكنه قلما ساهم بتوضيح « طبيعة » الظاهرة السياسية . فهذه تتميز عامةً بمجموعتين من الوظائف هما : تلك التي تؤسس الإنتظام الإجتماعي وتحافظ عليه بإعدادها للتعاون الداخلي (راد كليف براون) ؛ وتلك التي تضمن الأمن بتأمين الدفاع عن الوحدة السياسية .

ج ـ المنهج النموذجي (التصنيفي)

انه امتداد للمنهج السابق . يسعى إلى تحديد نماذج أنظمة سياسية وتصنيف أشكال تنظيم الحياة السياسية . ويبدو أن وجود أو عدم وجود

الدولة البدائية يقدم مؤشر التميز الأول : انه المؤشر السائد في « الأنظمة السياسية الافريقية » . وهناك اعتراض على التفسير الذاهب في اتجاهين . عملياً ، من الممكن بناء سلسلة من النماذج ممتدة من أنظمة ذات حكم بالحد الأدنى حتى أنظمة الدولة التامة البناء ؛ متقدمة من نموذج نحو النماذج الأخرى ، تتميز السلطة السياسية أكثر فأكثر ، وتنتظم بطريقة أكثر تعقيداً وتركز . وتظهر المقابلة البسيطة بين المجتمعات المجزأة والمجتمعات الدولتية المركزة قابلة للنقاش خصوصاً وان المستغرق أ . سوتال A. Southall إشارة إلى ضرورة إدخال فئة ثالثة على الأقل وهي فئة الدول المجزأة .

وأبعد من هذا النقد تعرضت الطريقة ذاتها للشك ؛ لدرجة أنه جرى تشبيه النموذجية أحياناً بـ « حشو » باطل (أ . ر . ليتش E. R. Leach) . قد يكون من المناسب على الأقل أن لا نخلط ونجمع النموذجية « الوصفية » والنموذجية « الاستنتاجية » (د . ايستون D. Easton) . وقد ينبغي أن لا نجتنب العقبة الرئيسية وهي : كون النماذج المحددة « مجمدة » ؛ وحسب قول معبر لليتش : « لا نستطيع الاكتفاء طويلاً بالمحاولات التي تقيم نموذجية لأنظمة ثابتة » .

د ـ المنهج الاصطلاحي

إن كشفاً أولياً للظواهر والأنظمة السياسية وتصنيفها يؤديان بالضرورة إلى محاولة إعداد فئات أساسية . وتلك مهمة صعبة تتطلب قبل كل شيء تخيياً دقيقاً للحقل السياسي[7] . ويبقى هذا التحديد غير كامل إلى حد بعيد : ففي بحث حول الانتروبولوجيا السياسية ، يؤكد د . ايستون أن مادة هذا العلم تبقى غير محددة ذلك لأن « عدة مسائل مفهومية لم تحل بعد » . إن إحدى المبادرات الأكثر إنطلاقاً في هذا المجال هي مبادرة م .

---

(7) أنظر الفصل الثاني : « المجال السياسي » .

ج . سميث ؛ التي تحاول وبجرأة وضع المفاهيم الأساسية مثل : عمل سياسي ، منافسة ، سلطة ، الحكم ، إدارة ، وظيفة ، الخ . . . وهي مبادرة نافعة (بنتائجها) خصوصاً وانها تتناول « العمل السياسي » بطريقة تحليلية وذلك من أجل الكشف عن الناحية المشتركة لكل الأنظمة . رغم ذلك يبقى وضع معجم المفاهيم الرئيسية أسهل من شحنه بالمحتوى . ويجب أن يكون إعداد هذه المفاهيم تاماً وذلك بدراسة منهجية للمقولات والنظريات السياسية المحلية ، سواء كانت هذه الأخيرة صريحة أو ضمنية ومهما تكن الصعوبات التي تعترض تفسيرها .

وهكذا تكون الألسنية إحدى الأدوات الضرورية للأنتروبولوجيا والسوسيولوجيا السياسيتين . لا يمكننا أن نتجاهل كون المجتمعات الخاضعة للأنتروبولوجيا السياسية تفرض توضيح النظريات التي تشرحها والأيديولوجيات التي تبررها . وكان كل من أ . سوتال وج . بيتي وج بالانديه قد اقترحوا الوسائل المستخدمة بهدف بناء هذه الأنظمة المعبرة عن الفكر السياسي المحلي .

هـ ـ المنهج البنيوي

يستبدل هذا الإتجاه الدراسة التكوينية أو الوظائفية بدراسة للسياسي تنفذ إنطلاقاً من نماذج بنيوية . فهو ينظر إلى السياسة من جانب العلاقات « الشكلية » التي تحلل علاقات السلطة القائمة فعلاً بين الأفراد وبين الجماعات . وإذ يكتفي بالتفسير الأسهل ، فإن البنى السياسية ـ قبل كل بنية اجتماعية ـ هي الأنظمة المجردة ، المعبرة عن المبادىء التي توحد العناصر المكوِّنة للمجتمعات السياسية الواقعية . ففي مقالة مثيرة مخصصة « لبنية السلطة عند الحاجرائيين[8] ، وهم تجمع سكاني تشادي ، عين . ج .

(8) J. Pouillon, «La structure du pouvoir chez les Hadjerai (Tchad),» in L'Homme, V, 4, 1964.

بويون J. Pouillon وأوضح إحدى إمكانيات الطريقة البنيوية المطبقة في مجال الانتروبولوجيا السياسية . وتناول التطبيق مجموعة من المجتمعات الصغيرة مقدمة في آن معاً علاقات قرابة (الاسم العام - الحاجرائي - يذكر بها) وصيغ معبرة وخاصة في معالجة السلطة . وجود عناصر مشتركة وتمايز في تناسقها ، ذلك هو الشرط المزدوج الضروري لهذا المنهج ؛ ويتيح لنا هذا الشرط أن نبني على درجتين « أنظمة » مطابقة لمجمل أشكال التنظيم الإجتماعي - السياسي و « نظام الأنظمة » - المفروض أن يحدد السلطة الحاجرائية . من هنا تأتي مرحلتا الدراسة : المرحلة الأولى وهي « كشف العلاقات البنيوية الداخلية لكل تنظيم معتبر كنظام » ؛ المرحلة الثانية وهي تأويل مجموعة التنظيمات المدروسة كأنها « نتاج توافق » . في الحالة المذكورة هذه توضح الطريقة خاصة التوفيقات المختلفة (المساواة ، التمييز الجزئي ، التأكيد المتغير) للسلطتين الدينية والسياسية ، وتوضح أيضاً لعبة منطق يتحقق بأشكال مختلفة داخل بنية كلية واحدة . وبهذا تستطيع البدائل أن تشير إلى أحوال في البنية نفسها .

عند تطبيقه على دراسة الأنظمة السياسية ، يثير المنهج البنيوي صعوبات خاصة به وعلى مستوى أكثر شمولاً . وخاصة الصعوبات التي تناولها البنيوي المعتدل أ . ر . ليتش في دراسته عن المجتمع السياسي الكاشاني . انه ينطلق من أمر واضح وهو أن البنى التي يعدها الانتروبولوجي نماذج موجودة فقط « كصيغ منطقية » . ومن هنا نطرح السؤال الأول : كيف نتأكد أن النموذج الشكلي هو الأنسب ؟ أضف على ذلك أن ليتش تفحص صعوبة أكثر اهمية . « حسب ما يصفها الانتروبولوجيون فإن الأنظمة البنيوية هي دائماً أنظمة سكونية » ؟ انها نماذج من الواقع الإجتماعي تقدم حالة من التماسك ومن التوازن الثابت ، في حين أن هذا الواقع ليس له طابع الكل المتماسك ؛ فهو يخفي تناقضات ويكشف عن متغيرات

وتحولات في البنى . في حالة التنظيم السياسي الكاشاني الخاصة يعاين ليتش ظاهرة التذبذب بين قطبين ـ النموذج الديمقراطي الغملاوي والنموذج « الارستقراطي » الشاني ـ واستقرار النظام والتسويات المتغيرة للثقافة والبنية الإجتماعية ـ السياسية ، والوسط البنيوي . إن دقة العديد من التحليلات البنيوية شكلية وخادعة ، وتفسّر بشرط ضروري ولكنه مقنّع غالباً هو : « وصف بعض نماذج الوضع الوهمية أي بنية أنظمة التوازنات » (آ . ر . ليتش » .

و ـ المنهج الديناميي

يكمل هذا المنهج جزئياً المنهج السابق بتصحيح بعض نقاطه . فهو يريد تناول ديناميكية البنى وكذلك نظام العلاقات التي تكونها ؛ أي أخذ التعارضات والتناقضات والتوترات والحركة الملازمة لكل مجتمع بعين الإعتبار ويفرض هذا المنهج نفسه كأنتروبولوجيا سياسية خصوصاً وأن الميدان السياسي هو الميدان الذي تلتقط فيه هذه التعارضات والتناقضات والتواترات بشكل أفضل والذي يترك فيه التاريخ بصماته بأوضح ما يكون .

لقد ساهم آ . ر . ليتش مباشرة في إعداد هذا المنهج وذلك بعد أن بحث في أسباب ظهوره المتأخر . وأدان تأثير دور كهايم المسيطر ـ على حساب تأثير باريتو أو ماكس فيبر ـ الذي قد يكون سوّغ مفهوماً يشدد على التوازنات البنيوية والتماثلات الثقافية وأشكال التضامن ؛ حتى أن المجتمعات التي تحمل صراعات ظاهرة والمعرضة للتغييرات أصبحت « متهمة بالفوضوية » . وقد نقض « الآراء المسبقة الأكاديمية » والنزعة العرقية للأنتروبولوجيين الذين ألفوا بعض المعطيات الواقعية وذلك لكي يتقصر البحث على مجتمعات مستقرة لا تهددها التناقضات الداخلية منعزلة داخل حدودها . بالإختصار حث ليتش على إعطاء وزن أكبر لما هو متناقض

ومحل نزاع وتقريبي ولما هو مرتبط بالخارج . ويبدو هذا الإتجاه ضرورياً لتقدم الانتروبولوجيا السياسية . لأن السياسي يتوضح أولاً بتعارض المصالح والمنافسة .

بدعوة من ماكس غلوكمان وجّه انتروبولوجيو مدرسة مانشستر أبحاثهم في اتجاه التفسير الدينامي للمجتمعات . فقد تفحص غلوكمان طبيعة العلاقات الموجودة بين « التقليد » و « الصراع » (التقليد والصراع في افريقيا 1955) وبين « النظام » و « التمرد » (النظام والتمرد في افريقيا القبلية 1963) . ويرتبط اسهامه بالنظرية العامة للمجتمعات التقليدية والقديمة وفي الوقت نفسه بمنهج الانتروبولوجيا السياسية ، التي استلهمت نظريته عن التمرد ودراساته المخصصة لبعض الدول الافريقية . وهو ينظر إلى التمرد كسيرورة مستمرة تؤثر بالعلاقات السياسية بطريقة دائمة ، بينما يعتبر الطقس ، من ناحية أخرى ، كوسيلة تعبير عن النزاعات وتجاوزها بتأكيد وحدة المجتمع . وتظهر الدولة الافريقية التقليدية مزعزعة وحاملة معارضة منظمة طقسية ـ تساهم بالحفاظ على النظام أكثر من تغييره ؛ وهكذا يصبح عدم الاستقرار النسبي والتمرد المضبوط الظاهرتين العاديتين لسيرورات سياسية خاصة بنموذج الدولة هذا . وكما نرى ، فإنّ التجديد النظري حقيقي ، ولكنه لا يصل إلى نهايته . يعترف ماكس غلوكمان بقوة بالدينامية الداخلية « كمكونة » لكل مجتمع ، ولكنه يختزل قوتها التغييرية . تؤخذ الدينامية بالاعتبار ـ كالحقائق الناتجة عن « الشروط الخارجية » ـ ولكنها تضم إلى مفهوم للتاريخ يربط المجتمعات المأخوذة من الانتروبولوجيا بتاريخ يعتبر تكراراً .

أثار هذا التأويل جدلاً كان من الصعب تلافيه ، وظهرت أهميته من جهة أخرى بالفائدة المتناهية المنسوبة للتحليلات الانتروبولوجية ذات المنحى التاريخي وبكثرة المحاولات النظرية التي تقوّمه . بعد مرحلة طويلة من

فقدان الثقة التي تبررها الطموحات الواسعة للمدرسة التطورية وسذاجات المدرسة الإنتشارية والرأي المبتسر السلبي للمدرسة الوظائفية ، استعادت هذه المسائل الأولوية في حقل البحث الانتروبولوجي . وساهم مؤلف صغير لـ ! . أ . إيفانس - بريتشار (الانتروبولوجيا والتاريخ ، 1961) في رد الإعتبار لهذا التاريخ . ولن يجد الجدل نهايته إلا إذا بدأنا نميز ، دون الوقوع في الغموض ، وسائل المعرفة التاريخية والأشكال التي تتخذها الصيرورة التاريخية والتعبيرات الايديولوجية التي تخفي التاريخ الحقيقي . في حالة الانتروبولوجيا السياسية فإن وضوح العلاقات الموجودة بين هذه اللوائح الثلاث هو شرط ضروري .

وفي مجال اعتبر ولمدة طويلة خارج التاريخ - أي مجال المجتمعات والحضارات الزنجية - الافريقية - راحت الأعمال الحديثة تبرهن خطأ التأويلات السكونية للغاية . ولا يمكن بعد الآن تجاهل حقيقة التاريخ الافريقي الظاهر بتأثيراته على حياة وموت المجتمعات السياسية والحضارات الزنجية . تبين الأبحاث التي تأخذ هذه الأبعاد بعين الاعتبار أن الشعور التاريخي لم يظهر بالصدفة وذلك على أثر المحن الإستعمارية والتحولات العصرية ؛ فليس التاريخ الأجنبي وحده « المستبطن » ، تشير إلى ذلك هذه الأبحاث نافية وجهة نظر جان پول سارتر . في دراسته عن النوب Nupe (نيجيريا)، يميز س . ف . نادل مستويين من التعبير التاريخي (مستوى التاريخ الأيديولوجي ومستوى التاريخ الموضوعي) ويلاحظ أن لدى النوب إحساساً تاريخياً (يقول عنهم Historically minded) عاملاً على هذين المستويين[9] . وأكدت أبحاث جديدة ثنائية التعبير التاريخي هذه والمعرفة التي تنظمها هذه الثنائية . أن تاريخاً عاماً (مثبتاً بسماته العامة ومرتبطاً بكيان

---

(9) «A Black Byzantium», Londres, 1942.

عرقي بأسره) يتعايش مع تاريخ خاص (محدد بالتفصيل ، خاضع للتوترات ، مستند إلى جماعات معينة وإلى مصالحها الخاصة) . وتحمل دراسة أجراها يان كونيسون Ian Cunnison على عشيرة لوابولا Luapula في افريقيا الوسطى مثلاً واقعياً . فهي تحدد موقف كل من طريقي التاريخ الافريقي على التوالي : الزمن والتغير مرتبطان على مستوى التاريخ المسمى موضوعياً ؛ أما على مستوى التاريخ المسمى ذاتياً فالزمن ملغى والتحولات كأنها معدومة ـ تكون أوضاع ومصالح المجموعات ثابتة تقريباً . إضافة إلى ذلك يشير هذا التحليل إلى أي مدى وعت عشيرة « لوابولا » دور الحدث في صيرورة مجتمعها وإلى مدى الاحساس بالسببية التاريخية ؛ فهذه بالنسبة لهم غير تابعة للنظام الفوق طبيعي لأن الأحداث خاضعة بشكل أساسي لإرادة البشر .

تبدو الصلة واضحة بين التاريخ والسياسة حتى في المجتمعات المتروكة للعلوم الانتروبولوجية . وعندما لم يعد ينظر للمجتمعات كأنظمة مجمّدة أصبح من المستحيل إهمال الرابطة الأساسية بين ديناميتها الإجتماعية وتاريخها . وهناك حجة أخرى تفرض نفسها أيضاً وبقوة أكبر وهي : تكون درجات الاحساس التاريخي على صلة متبادلة مع أشكال درجة تمركز السلطة السياسية . وفي المجتمعات المجزأة غالباً ما يكون المحافظون على المعرفة المنصبة على الماضي هم وحدهم أصحاب السلطة . وفي المجتمعات الدولتية يظهر الإحساس التاريخي أكثر حياة واتساعاً . هذا ، وفي حضن هذه المجتمعات يتواصل وبوضوح استعمال التاريخ الأيديولوجي لأهداف استراتيجية سياسية ؛ وهذا ما كشفه بشكل جيد ج . ڤانسينا بشأن راوندا القديمة . يبقى أن نذكر أيضاً أن توجه البلاد المستعمرة نحو الاستقلال وضع في خدمة الوطنيين تاريخاً نضالياً حقيقياً . إذاً عبر لعبة الضرورة وقد أصبحت واضحة توصلت نظرية المجتمعات الدينامية والانتروبولوجيا وعلم الإجتماع

السياسي والتاريخ لتوحيد جهودها . وقد اعطى هذا اللقاء قوة جديدة لنبوءة دور كهايم القائل : « نحن مقتنعون . . . بـانه سيأتي يوم لن يختلف فيه الفكر التاريخي عن الفكر الإجتماعي إلا بفروق دقيقة » .

الفصل الثاني

المجال السياسي

واجهت الانتروبولوجيا السياسية منذ البداية نقاشات كان لها التأثير الكبير على وجود الفلسفة السياسية واحاطتها بالأخطار الجمة ؛ لدرجة إن ر . پولان من بين آخرين ، أشار إلى ضرورة والحاحية اعطائها « التعريف » الحديث والدفاع عنها إيضاً .

وكطموحات أخيرة ، يستهدف العلماء الوصول إلى جوهر السياسي نفسه تحت شتى الأشكال التي تعبر عنه . ورغم ذلك فقد ظهرت علاقاتها غامضة . وكان الانتروبولوجيون الأوائل قد ادانوا عنصرية أكثرية النظريات السياسية : يرى فيها ر . لوي تفكيراً مركزاً أساساً على الدولة ويتبنى تصوراً وحيد الجانب عن حكم المجتمعات الإنسانية . وبهذا المعنى ، فإن الفلسفة السياسية تتماهى مع فلسفة الدولة وتتكيف بصعوبة مع المعطيات الحاصلة عن دراسة المجتمعات « البدائية » . أما الانتروبولوجيون المعاصرون فيقابلون الطابع العلمي لبحثهم بالطابع المعياري للفلسفات السياسية ، وصحة نتائجهم باستنتاجات النظريين غير المجرَّبة . وإذا كانت هذه الإنتقادات غير كافية لإعطاء الانتروبولوجيا السياسية مرتكزات أقل ضعفاً ، فقد خدمت رغم ذلك قضية علماء السياسة الجذريين مثل قضية ث . ن . باركنسون الذي يريد الابتعاد بهؤلاء عن « الدرب المطروقة » والذي يحثهم على تأليف « تاريخ عالمي للفكر السياسي » . ويلتقي مشروعه بطريقة ما بحاجة الاختصاصيين الذين ينوون جعل الانتروبولوجيا السياسية علماً حقيقياً مقارناً للحكم .

إن هذا المشروع المشترك لمعرفة يراد أن تكون موضوعية ولنزع تغريب المعطيات لا يستبعد الاعتبارات الأساسية لكل فلسفة سياسية . كيف يُعين ويوصف الشأن السياسي ؟ كيف يصاغ إذا لم تكن تعبيراً واضحاً عن الواقع الإجتماعي ؟ كيف نحدد وظائفه الخاصة عندما نسلّم ـ مع الكثير من الانتروبولوجيين ـ بأن بعض المجتمعات البدائية محرومة من أي تنظيم سياسي ؟

1 ـ القائلون بحكم الحد الأقصى وحكم الحد الأدنى

تكشف التحقيقات العرقية التي قامت بها الاستقصاءات المباشرة تنوعاً كبيراً في الأشكال السياسية « البدائية » ؛ سواء كان المقصود بذلك المجال الاميركي ـ ابتداءً بجماعات الأسكيمو حتى دولة الانكا الامبريالية في البيرو ـ أو المجال الأفريقي ـ ابتداءً بجماعات البيغمي والنيغريل حتى الدول التقليدية التي يصمد بعضها حتى الآن مثل امبراطورية موسيّ ومملكة غاندا . وإذ تستدعي هذه التشكيلةُ التطبيقات والنموذجيات ، فهي تفرض قبل كل شيء مسألة الكشف المسبق للحقل السياسي وتحديده . وفي هذا الصدد ، يتواجه فريقان إثنان : فمن جهة أصحاب نظرية الحد الأقصى من الحكم ، ومن جهة أخرى القائلون بالحد الأدنى من الحكم . بمراجعهِ القديمة ، ذات القيمة حتى الآن ، قد يرفع الفريق الأول ، كشعار له ، تأكيد بونالد : لا وجود لمجتمع دون حكم . وسبق « لسياسة » أرسطو أن تناولت الإنسان ككائن سياسي « بطبيعته » ، وشبهت الدولة بالتكتل الإجتماعي الذي يستطيع بالنهاية ، مكتفاً ومتجاوزاً كل التكتلات الأخرى قوة ، أن يبقى من تلقاء نفسه . يؤدي هذا النمط من التأويل في حده الأقصى إلى تشبيه الوحدة السياسية بالمجتمع الكلي . وهكذا فإن س . ف . نادل يكتب في دراسته عن أسس الانتروبولوجيا الإجتماعية : « عندما نتناول بالدرس مجتمعاً ما نجد الوحدة السياسية ، وعندما نتحدث عن المجتمع ، فإننا

نستعرض عملياً هذه الوحدة » ؛ حتى أن المؤسسات السياسية هي التي تحقق قيادة « أوسع الجماعات القائمة موحّدة ، أي المجتمع ، والحفاظ عليها »[1] .

يحتفظ أ . ر . ليتش بهذا التشبيه ويقبل ضمنياً هذه المعاملة القائمة بين المجتمع والوحدة السياسية المحدَّدة بقدرتها القصوى على الإحتواء .

لا تعارض بعض التحليلات الوظائفية هذا المفهوم الواسع للسياسي . وعندما يعرِّف راد كليف براون التنظيم السياسي كـ « جانب من التنظيم الكلي الذي يبني ويحافظ على التعاون الداخلي والإستقلال الخارجي » ، فهو يزاوج ، عبر الثانية من هاتين الوظيفتين مفهومه عن السياسي بالمفاهيم السابقة .

يبدو القائلون بحكم الحد الأدنى سلبيين غامضين إزاء إسناد حكم لكل المجتمعات البدائية . ونجد في عدادهم الكثير من المؤرخين وعلماء الإجتماع ، ما عدا ماكس فيبر الذي يذكر بأسبقية السياسة على الدولة ، التي تشكل إحدى تجلياتها التاريخية . ويقف أيضاً انتروبولوجيون قدماء وعصريون مع هؤلاء الذين يعترضون على عمومية الظواهر السياسية ، وهذا و . ث . ماك ليود ، وهو احد المؤسسين ، يعتبر أن هناك شعوباً ـ مثل يوروك Yurok كاليفورنيا ـ تفتقر لتنظيم سياسي وتعيش في حالة فوضى (أصل السياسات وتاريخها 1931 ، بالإنكليزية) . ويقر مالينوسكي « بعدم وجود الجماعات السياسية » عند الفيدا وأهالي استراليا الأصليين ، ويشدد ر . ردفيلد على أن المؤسسات السياسية قد تغيب كلياً عن المجتمعات « الأكثر بدائية » . وحتى أن راد كليف براون يعترف في دراسته عن

---

(1) S. F. Nadel, «The Foundations of Social Anthropology», 1951, P. 184 et P. 141.

الأندامان (« انداما_ان الجزر » ، 1922 بالإنكليزية) بأن هؤلاء الجزيريين لا يتصرفون بأي « حكم منظم » . عملياً من النادر أن يكون للملاحظة السلبية قيمة مطلقة ؛ وهي لا تعبر أكثر الأحيان إلّا عن غياب المؤسسات السياسية المشابهة لتلك التي تسوس الدولة الحديثة ، وبسبب هذه العنصرية الضمنية ، فإن هذه الملاحظة غير كافية . من هنا ، كانت المحاولات التي استهدفت كسر ثنائية تبسيطية جداً ، بمواجهة المجتمعات القبلية بمجتمعات اكتمل بناء الحكم العقلاني فيها . تعمل هذه المحاولات بطرق مختلفة . فهي قد تميز المجال السياسي بالوظائف المكتملة أكثر من تمييزه عبر طُرقه في التنظيم . وهكذا يتوسع مدى هذا المجال . وتتجه هذه المشاريع أيضاً للكشف على عتبة ما يتجلى السياسي بوضوح إنطلاقاً منها . وهذا ما يذكُر به ل . مير : « يسلّم بعض الانتروبولوجيين بأن نطاق السياسي يبدأ حيث ينتهي نطاق القرابة » ؛ أو بالأحرى تجابه الصعوبة ، ويُفتّش عن الفعل السياسي في مجتمعات قلما يظهر فيها ـ أي المجتمعات المسماة « مجزأة » . وهكذا ، خصص م . سميث مقالة[2] طويلة للمجتمعات القائمة على النسب التي يتناولها من جوانبها الثلاثة : بما هي نظام يحتل ميزات شكلية ، بما هي نمط علائقي مميز للقرابة ، وخاصة بما هي بنية ذات محتوى سياسي . وقد توصل لاعتبار الحياة السياسية «كمظهر» لكلّ حياة اجتماعية ، وليس كنتاج لوحدات أو بنى خاصة ، وتوصل لرفض ملاءمة التمييز الصارم بين « مجتمعات ذات دولة » و « مجتمعات دون دولة » . ولكن هذا التفسير كان موضع اعتراض ، خاصة من د . إيستون D. Easton ، في مقالته المخصصة لمسائل الأنترويولوجيا السياسية فهو يقول : إن تحليل سميث النظري يجرى على مستوى عالٍ جداً حتى انه لا يسمح لنا أن ندرك بماذا

(2) M. G. Smith, «On Segmentary Lineage Systems», in Journ. of the Roy. Anth. Institute, vol. 86, 2, 1956.

تشـابه الأنـظمة السيـاسية ، إلّا لأنّـه يهمل مـا يفرق بينهـا . وبذلـك يبقى الشك كاملاً .

2 ـ مقارنة الطرائق

يسكن الغمـوض أعمال الإختصـاصيـين وفي الـوقت نفسـه منـاهجهم ومصـطلحاتهم التقنيـة . وتتضمن الكلمة « سيـاسي » عدة معـان ـ بعضهـا أوحت بـه اللغة الإنكليـزية التي تمـايز بـين راقي polity وخطة policy وعلم السياسة politics . لن نستطيع أن نخلط ، دون مخاطر علمية حقيقية بين مَا لهُ علاقة بـ : أ) طرق تنظيم حكم المجتمعات الإنسانية ؛ ب) نمـاذج الفعل التي تسـاعد في إدارة المصـالح العامـة ؛ ج) الاسـتراتيجيـات الحـاصلة عن تنـافس الأفراد والجمـاعات . تمـايزات من المنـاسب أن نضيـف إليها مقـولـة رابعة : انها مقولة المعرفة السـياسيـة ؛ وهذه تفـرض تحليل وسـائل التفسـير والتبرير التي تلجأ إليها الحياة السـياسية . وهذه الجوانب المتنوعـة ليست دائماً متمايزة ولا تُعـامل دائـماً بطريقـة واحدة . التشـديد عـلى أي منها يؤدّي إلى تعريفات مختلفة للمجال السياسي .

أ ـ الكشف (الإستدلال) بطرق التنظيم المكاني

أعطت مـساهمـات هنري مـاين ولويس مـورغان أهميـة خاصـة للمعيار الاقليمي . فالمجال السياسي يُفهم أولاً كنسق تنظيمي عامل في إطـار إقليم محدد ووحدة سياسية أو كمسـاحة تحتمل تجمعاً سياسياً . يظهر هـذا المعيار في أكثرية تعريفات التنـظيم السـياسي (بـالمعنى الواسـع) والدولـة . بعيداً عن الإستعانة المشروعة بالقـوة ، يميّز مـاكس فيبر النشـاط السياسي من واقـع أنه يجري داخل إقليم ذي حدود معروفة جداً ؛ وبهـذا ، فإن النشـاط السياسي يقيم فصـلاً واضحاً بـين « الداخـل » و « الخارج » ويـوجه بـطريقـة معيرة السلوكيات . يعتبر راد كليف بـراون أيضاً « الإطـار الإقليمي » (الأرض)

من بين العناصر المحدّدة للتنظيم السياسي . وقد حذا حذوه انتروبولوجيون آخرون ومنهم شابيرا الذي برهن أن المجتمعات الأكثر بساطة تهيّء التضامن الداخلي إنطلاقاً من عاملي القرابة الأقليمية . وبهذا نستعيد تأكيد لوي بخصوص إنسجام عنصري القرابة والأقليم .

إنطلاقاً من دراسة الحالة ـ مجتمع النويريين المجزأ في السودان ـ أكد إ . إ . إيفانس ـ بريتشار على ضرورة تعيين الحقل السياسي وذلك بالعودة للتنظيم الاقليمي . فهو يوضح ما يلي : « توجد بين الجماعات المحلية علاقات ذات طابع بنيوي نسميها سياسية . . . إن نظام النويريين الخاص بالأرض (الاقليم) هو دائماً المتغير الغالب قياساً على بقية النظم الإجتماعية »[3] .

إذاً فالتطابق واسع . لقد دفعت هذه الملاحظة ف . اكس . سوتون F. X. Sutton لطرح السؤال التالي عن المنهج[4] : هل تشكل التصورات الإقليمية جوهر النظم السياسية ؟ إذا كان الأمر كذلك ، فإن دراستها تصبح المسعى الأول للأنتروبولوجيا ولعلم الإجتماع السياسيين ؛ بينما تبقى العودة لمفهومي السلطة والنفوذ موضوع خلافٍ بقدر ما تظهرهما كل بنية اجتماعية .

ب ـ الاستدلال بالوظائف

خارج هذا التحديد بواسطة الاقليم الذي يفرض السياسي نفسه عليه وينظّمه ، فإن السياسي يُعرّف غالباً بالوظائف التي يقوم بها . وبشكلها الأكثر عمومية ، يُنظر إلى هذه الوظائف كمحقّقة للتعاون الداخلي والدفاع

(3) E. E. Evans - Pritchard, «The Nuer», 1940, P. 265.

(4) F. X. Sutton, «Representation and Nature of Political Systems», in Compar. Stud. in Soc. and Hist, vol. II, I, 1959.

عن عملية تكامل المجتمع ضد التهديدات الخارجية . وهي تساهم « بالبقاء المادي » للمجتمع ، حسب قول نادل ، وتسمح بضبط وحلّ النزاعات . إلى مهمات الوقاية هذه ، تضاف بشكل عام وظائف إتخاذ القرار وإدارة الشؤون العامة التي تكشف عن جوانب الحكم الشكلية حتى وان كانت من طبيعة مختلفة .

تدفع بعض الدراسات النظرية الحديثة التحليل الوظائفي إلى الأمام . ذلك هو حال مقدمة ج . أ . ألموند للمؤلّف الجماعي : سياسات المناطق المتقدمة ، (1960) . ففي هذه المقدمة ، يُعرِّف النظام السياسي كمنفذ « لوظائف التكامل والتكيف » في مجتمع مستقل وذلك باللجوء أو التهديد باللجوء للإستعمال المشروع للإكراه المادي . يسمح هذا التفسير الواسع بعدم حصر المجال السياسي في التنظيمات والبنى المعنية لوحدها ؛ فهو يتوخى اعداد مقولات ملائمة لكل المجتمعات وبالتالي بناء علم سياسي مقارن .

من بين الميزات المشتركة لكل الانساق السياسية ، يشير ج . أ. ألموند إلى اثنين منها : إنجاز كل الأنظمة السياسية نفس الوظائف ؛ الجانب المتعدد الوظائف لكل البنى السياسية ـ التي لم يكن أيٌّ منها متخصّصاً بشكل كامل . يمكن إجراء المقارنة إذا أخذنا بالإعتبار درجة الإختصاص والوسائل المستعملة لإنجاز « الوظائف السياسية » ؛ ما هي هذه الوظائف ؟ أن تحقيق هويتها ضروري ولا سيما أن دراسة مقارنة لن تقتصر على مجرد مجابهة البنى والأنظمة وحدها ؛ بفهمه بهذا الشكل ، سيكون هذا التحقيق أيضاً « غير كافٍ » مثل « علم التشريح المقارن دون فيزيولوجيا مقارنة » . ميّز الموند فئتين كبيرتين من الوظائف : الأولى خاصة بالسياسية المسماة Lato sensu ـ تكيف الأفراد الإجتماعي والتحضير « للأدوار » السياسية ، مقارنة « المصالح » والتوفيق بينها ، إيصال الرموز و « الرسائل » ؛ والثانية خاصة بالحكم ـ إعداد وتطبيق « القواعد » . يسمح توزيع كهذا للوظائف بالعثور

على الجوانب المختلفة للحقل السياسي ، ولكن على مستوى من الشمولية تسهل المقارنة مختزلةً الفرق بين المجتمعات السياسية المتطورة والمجتمعات السياسية « البدائية » .

ونرى بأن التفسير الوظائفي يترك مسائل أساسية معلّقة . وهو يحلل بشكل سيء الديناميات التي تحقق تماسك المجتمع الكلي ، مثل تلك التي يؤكدها ماكس غلوكمان عندما يلاحظ أن هذا التماسك يرتبط « بتقسيم المجتمع سلاسل من التجمعات المتعارضة مسببةً انتماءات تتداخل فيما بينها » . وعندما يفسِّر بعض أشكال « التمرد » كمساهمة في الحفاظ على الإنتظام الإجتماعي . أكثر من ذلك ، يترك هذا التفسير غموضاً دائماً ، لأن الوظائف السياسية ليست الوحيدة التي تصون هذا الإنتظام . من أجل تمييزها ، فإن راد كليف براون يصفها بـ « استعمال أو إمكانية استعمال القوة المادية » . وهو يحاكي نظرية هوبس وماكس فيبر الذي يعتبر انه القوة وسيلة السياسة (ultima ratio) لأن السيطرة (Herrschaft) هي في صلب السياسة .

فبالإكراه ـ المستعمل بشكل شرعي ـ توصف أكثر الأحيان الوظائف وكذلك البنى السياسية . وهو مع ذلك مفهوم استدلال أكثر منه مفهوم تعريفي ؛ انه لا يستنفد الحقل السياسي مثلما لا يغطي معيار النقود حقل الإقتصاد .

ج ـ إستدلال انماط العمل السياسي

نقلت عدة دراسات حديثة لانتروبولوجيين من الجيل الجديد نقطة إرتكاز التحليل وذلك من الوظائف إلى مظاهر العمل السياسي . بعد أن لاحظ الإلتباسات في المصطلحات التقنية وعدم كفاية المنهجية يقترح م . ج . سميث صياغة جديدة للمسائل . فالحيلة السياسية بالنسبة إليه هي

جانب من الحياة الإجتماعية ونظام عمل كما يشهد على ذلك تعريفه العام : « إن نظاماً سياسياً ما ، هو بكل بساطة نظام عمل سياسي » . يبقى أيضاً أن نحدد مضمون هذا العمل السياسي؟ وإلا فإن الصيغة ستتحول إلى حشو خالص . يكون العمل الإجتماعي سياسياً عندما يحاول الضبط أو التأثير على القرارات الخاصة بالشؤون العامة ـ policy ـ حسب إتجاه المؤلفين الانكلو سكسون . يتغير مضمون هذه القرارات حسب الأطر الثقافية والوحدات الإجتماعية التي يتم فيها التعبير عن هذه القرارات ، ولكن السيرورات ، المؤدية إلى هذه القرارات ، تقع دائماً في إطار التنافس بين الأفراد والجماعات . إن كل الوحدات الإجتماعية المعنية بهذا التنافس لها من جراء ذلك ، طابع سياسي .

إضافة إلى ذلك ، يقابل م . ج . سميث العمل السياسي بالعمل الإداري رغم ارتباطهما الوثيق في حكم المجتمعات الإنسانية . يقع الأول على مستوى القرار و « البرامج » المصاغة بوضوح تقريباً ، بينما يقع الثاني على مستوى التنظيم والتنفيذ . يعرّف الأول بالإرتباط بالسلطة والآخر بالنفوذ . ويحدد سميث بدقّة أن العمل السياسي هو بطبيعته مجزأ ، لأنه يعبّر عن نفسه بواسطة « جماعات أشخاص متنافسين » . وعلى العكس من ذلك يكون العمل الإداري تسلسلياً بطبيعته، لأنه ينظّم إدارة الشؤون العامة على مستويات مختلفة وحسب قواعد دقيقة . ويستدعي حكم مجتمع ما دائماً في كل مكان هذا الشكل المزدوج من العمل . وعليه فإن الأنظمة السياسية لا تتميز عن بعضها البعض إلا بمقدار ما تختلف في درجة المفاضلة بين هذين النسقين من العمل وفي طريقة الجمع بينهما . إذاً لا يجب أن تكون نموذجية هذه الأنظمة متقطعة على غرار النموذجية التي تقارن المجتمعات المجزأة بالمجتمعات المركزية الدولتية ، ولكن يجب أن تكوّن سلسلة تمثل نماذج

توافق العمل السياسي والعمل الإداري[5] .

صاغ د . ايستون نقداً مزدوجاً بخصوص منهج التحليل هذا : يتضمن هذا النقد « مسلّمة » (وجود علاقات متدرجة إدارية في النظم النسبية) ويحجب « الفروق المهمة » بين مختلف الأنظمة السياسية . رغم ذلك يضع ايستون محاولته الخاصة في السياق نفسه . يمكن أن نقول عن عمل ما أنه سياسي « عندما يكون مرتبطاً ارتباطاً شبه مباشر بصياغة وتنفيذ قرارات ملزمة بالنسبة لنظام اجتماعي معين » . من وجهة النظر هذه تُتخذ القرارات السياسية وسط وحدات اجتماعية متنوعة جداً مثل العائلات ومجموعات القرابة ، الأنساب ، الجمعيات ، المشاريع ، التي تشكل بعض نشاطاتها ، وبطريقة ما ، « النظام السياسي » الخاص . يفتقر هذا التفسير الوفاقي إلى الفعالية العلمية . إضافة إلى ذلك ، توّجب على د . إيستون رسم حدوده ، وان يحفظ لمجموعة « النشاطات التي تستدعي اتخاذ القرارات النافعة للمجتمع الكلي وأجزائه الكبرى » بتسمية النظام السياسي . وهكذا فهو يعرّف السياسي على أنه شكل ما من العمل الإجتماعي ، الشكل الذي يحقق اتخاذ القرارات وتنفيذها ، ويعرفه على أنّه حقل تطبيقي ، أي « النظام الإجتماعي الأكثر شمولاً » ـ أي « المجتمع بما هو كل » . ثم يتفحص ايستون الشروط الواجبة حتى يفعل القرار السياسي فعله : صياغة الطلبات واختزال تناقضاتها معها ، وجود عرف أو تشريع ، الوسائل الإدارية لتنفيذ القرارات ، أجهزة اتخاذ القرارات ووسائل « دعم » السلطة . انطلاقاً من هذه المعطيات الأساسية ، يميز ايستون بين الأنظمة السياسية « البدائية » والأنظمة « الحديثة » . تكون بنى الدعم في الأنظمة الأولية متغيرة ، وقلما تهدد الصراعات النظام القائم ، في حين أنها تسمح غالباً بولادة تجمعات

(5) أنظر مساهمات م . ج . سميث النظرية :
«Segmentary Lineage Systems», Journ. of the Roy. Anthr. Inst., 86, 1956.

سياسية جديدة[6] . وهكذا يعيد هذا المنهج التأكيد على المعطيات الانتروبولوجية الخالصة لقاء إعادة إدخال ضمنية للثنائية التي يدّعي إلغاءها .

د ـ استدلال بالخصائص الشكلية

يحاول كل من المناهج السابقة أن يكشف المظاهر الأكثر عمومية من الحقل السياسي ، سواء كان المقصود الحدود التي تعيّنه في المكان أو طرق العمل التي تعبر عنه . فمن المعترف به الآن أن الطريقة المقارنة المبرِّرة للبحث الانتروبولوجي تفرض اللجوء إلى وحدات وسيرورات مجردة وليس إلى وحدات وسيرورات واقعية : يتّفق نادل وماكس غلوكمان على هذه الضرورة .

عاملة على مستوى عالٍ من التجريد والصياغة ، فإن الأبحاث المسماة بنيوية لا تكرس نفسها أبداً لنظام العلاقات السياسية وذلك لأسباب ليست جميعها طارئة . وبالفعل وكما لاحظ ليتش ، تعطي هذه الأبحاث للبنى التي « تثبتها » على حساب ديناميتها رؤية وحيدة الجانب وهذا ما يفسر صعوبة تكيف هذه الأبحاث مع دراسة المستوى السياسي حيث يكشف التنافس التعددية ، وحيث تبقى التوازنات دائماً عطوبة وحيث تخلق السلطة حقلاً حقيقياً من القوى . وإذ نميز كما يفعل ليتش بين « نظام الأفكار » والنظام السياسي « الحقيقي » يجب أن نلاحظ أن الطريقة البنيوية أكثر ملاءمة لفهم الأول (نظام الأفكار) منها لتحليل الثاني . يبقى أن نلاحظ حالاً أن « البنية المثالية للمجتمع » ، رغماً عن « أنها مجهزة وصلبة أيضاً » ، تتكون إنطلاقاً من فئات يسمح غموضها الأساسي بتأويل الحياة الإجتماعية (والسياسية)

---

(6) D. Easton, Political anthropology, in B. Siegel (ed), Biennial Review of anth., 1959, P. 226, 227, 230.

على أنها مطابقة دائماً للنموذج الشكلي . من هنا فإن هذه البنية تخلق تحرّفات معبرة .

في إطار فريق دراسي متخصص في الانتروبولوجيا السياسية[7] يعلن تحليل لـ ج . پويون J. Pouillon عن المنهج البنيوي كما ينطبق على هذه الأنتربولوجيا . يسعى هذا التحليل إلى تحديد السياسي : هل هو ميدان وقائع أم وجه من أوجه الظواهر الإجتماعية ؟ يرتكز الجواب في الأدب الكلاسيكي على الإستعانة بمفاهيم المجتمع المتوحد (وحدة سياسية) ، والدولة (الحاضرة أو الغائبة) والسلطة والخضوع (أسس الإنتظام الإجتماعي) التي يلاحظ ج . پويون عدم كفايتها . وهو يلاحظ أيضاً أن كل تبعية ليست بالضرورة سياسية وان كل مجتمع وكل جماعة لا يعرفان نظاماً واحداً ، بل أنظمة متوافقة تقريباً ، وأخيراً ، وعند حصول صراع ما ، لا بد أن يتغلب نظام ما على الأنظمة الأخرى . تحدد هذه النقطة الأخيرة ، حسب ج . پويون ، الإستدلال السياسي ، فهي تشير إلى تفوق بنية ما على البنى الأخرى في مجتمع متوحد . تتغير هذه البنية ذات الامتياز حسب المجتمعات ، وخصائصها في الإتساع والعدد ونمط العيش .

من هنا ، ظهرت صياغة أخرى للأسئلة الخاصة بالأنتروبولوجيا السياسية : ما هي « الدورات » التي تفسر قدرة بعض الناس على قيادة بعضهم الآخر ، كيف تقوم علاقات التحكم والطاعة ؟ إن المجتمعات اللا دولتية هي المجتمعات التي تكون السلطة فيها ضمن دورات ما قبل سياسية ، تبنيها القرابة والدين والإقتصاد . أما مجتمعات الدولة فهي التي تعرف بدورات متخصصة ؛ وتكون هذه جديدة ، ولكنها لا تلغي

(7) « مجموعة الأبحاث في الأنتروبولوجيا وعلم الإجتماع السياسيين » (السوربون والمدرسة التطبيقية للدراسات العليا) .

الدورات الموجودة سابقاً التي تستمر وتخلعها كنموذج شكلي . وهكذا يمكن لبنية القرابة ، حتى الوهمية أو المنسية منها أن تكيّف الدولة التقليدية . من هذا المنظور ، تصبح إحدى مهمات الأنتروبولوجيا السياسية اكتشاف شروط ظهور هذه الدورات المتخصصة .

وهكذا حصل انزلاق من فئة البنى إلى فئة المكونّات ، ويتوضح هذا بالإنتقال ، خلال البرهنة ، من مجال العلاقات الشكلية (مجال تنظام الأنظمة) إلى مجال العلاقات الواقعية (مجال التحكم والهيمنة) . أكثر من ذلك ، تبدو هذه الصعوبة اساسية ، فالتأكيد على أنّ البنية التي تفرض نفسها في نهاية المطاف هي سياسية ، يعني القول بصحة المفترض (افتراض ما يطلب اثباته) .

هـ تقييم

إن قائمة المناهج هذه هي أيضاً قائمة العقبات التي واجهها الأنتروبولوجيون الذين عرضوا للمجال السياسي . وهي تكشف أن تعيين الحدود يبقى غامضاً أو قابلاً للنقاش وان لكل مدرسة طريقتها الخاصة في رسمها ، مستعملة غالباً الأدوات نفسها . ويكون الشك أكبر في المجتمعات المسماة ذات الحكم الأقلي وذات « الحكم المنتشر » (لوسي مير) : وفي هذه المجتمعات ، يمكن أن يملك الشركاء ذاتهم والمجموعات نفسها وظائف عدة ـ ومنها الوظائف السياسية ـ تتغير حسب المواقف ، كما في مسرحية بممثل واحد . ولا تدرك هذه الأهداف السياسية مباشرة فقط بواسطة العلاقات المسماة سياسية ، وبالعكس ، إن هذه العلاقات تستطيع أن تلبي مصالح من طبيعة مختلفة . في مؤلف مخصص لجماعة التونغا في افريقيا الشرقية (سياسات النسب ، 1964) ، لاحظ ج . ڤان ڤلسن ذلك على مستوى آخر من التصميم هو : تكون العلاقات الإجتماعية أدواتية أكثر منها

محدّدة للنشاطات الجماعية . إنطلاقاً من هذه الملاحظة ، يبتكر طريقة تحليل « موضعية » ، وفي رأيه أنها طريقة جديدة في الدراسة تفرض نفسها ، لأن « المعايير وقواعد السلوك العامة مترجمة في الممارسة [و] يستعملها في نهاية المطاف الأفراد في المواقف الخاصة لخدمة أهداف خاصة » . وعند التونغا التي لا ترتبط السلطة لديها بالمواقع البنيوية ولا بمجموعات خاصة ، لا تظهر السلوكيات السياسية إلا في بعض المواقف وهذه السلوكيات تندرج في ميدان متحرك حيث « تكون الإنحيازات في تغير دائم »[8] .

لا يجب رسم حدود السياسي بالنسبة لمختلف أنظمة العلاقات الإجتماعية فقط ، ولكن أيضاً بالنسبة « للثقافة » المأخوذة بكليتها أو ببعض عناصرها . وقد أوضح أ . ر . ليتش في دراسته لمجتمع الكاشان (برمانيا) الإرتباط الشامل بين النظامين على النحو التالي : كلما كان التكامل الثقافي ضعيفاً كلما كان التكامل السياسي أكثر فعالية ، على الأقل عبر انقياد لطريقة واحدة في العمل السياسي ، وعلى ذلك ، فقد أشار للأسطورة والطقس كـ « لغة » تقدم الحجج المبررة للإدعاءات في شأن الحقوق والتشريع والسلطة . تحمل الأسطورة في الحقيقة ناحية أيديولوجية ؛ فهي حسب قول ب . مالينوسكي « ميثاق اجتماعي » يضمن « صيغة المجتمع القائمة بنظامها الخاص في توزيع السلطة والإمتيازات والمُلكية » ؛ وللأسطورة وظيفة تبرير يتقنها المحافظون على التقاليد وإداريّو الجهاز السياسي . إذاً فهي تقع ضمن حقل دراسة الأنتروبولوجيا السياسية ، مثلها مثل الطقس في بعض مظاهره عندما يكون المقصود طقوساً هي حصراً (في عبادات وإجراءات خاصة بالملكية) أو ضمناً (في عبادة الأسلاف) الأدوات المقدسة للسلطة .

توجد صعوبات تحديد هوية السياسي أيضاً على مستوى الظواهر

(8) J. Van Velsen, «The politics of Kinship», 1964, P. XXIII, XIV et 313.

الإقتصادية وذلك عندما نتفحص العلاقة « الظاهرة » جداً القائمة بين علاقات الإنتاج حاكمة التدرج الإجتماعي وعلاقات السلطة . إن بعض الإمتيازات الإقتصادية (حق عادل على الأرض ، حق بعمل السخرة ، حق على الأسواق ، الخ .) وبعض التقديمات الإقتصادية (التزام بالكرم والمساعفة) مرتبطة بممارسة السلطة والنفوذ . وهناك مجابهات اقتصادية أيضاً من الطبيعة نفسها للپوتلاتشي الهندي تستخدم نفوذ القادة والوجهاء وقدرتهم في السيطرة . وهناك أمثلة افريقية وملانيزية تشير إلى ذلك بصراحة . يكشف تحليل جديد لدورات تبادل الكولا التي درسها مالينوسكي في جزر التروبر ياند (ملانيزيا) أن التبادل المنتظم للخيرات المحددة بدقة والمخصصة فقط لهذا الإستعمال هو قبل كل شيء « طريقة تنظيم سياسي » . وكإعادة تقويم ، روى ج . پ . سنغ أوبروا J.P. Singh Uberoi (poli- tics of the kula Ring, 1962) ، ان المصالح الفردية تظهر على أساس خيرات الكولا وان الجماعات المعتبرة عليا تسكن في القرى الأكثر رخاءً وتشارك بفعالية أكبر في دورة التبادل ، يسمح هذا المثل أن نقدر إلى أي درجة يمكن لظاهرة سياسية أن تتنكر ؛ ويجعلنا نستشف أن البحث ـ وإن كان قديماً ـ عن جوهر السياسة يبقى دون نهاية .

3 ـ السلطة السياسية والضرورة

تفرض مفاهيم « السلطة » و « القهر » و « الشرعية » نفسها بالضرورة وبطريقة متكاملة خلال هذا البحث . بماذا ولماذا تكون هذه المفاهيم أساسية ؟ يرى هيوم أن السلطة ليست إلا مقولة ذاتية : فهي ليست مسلّمة ، بل فرضية يجب اثباتها ، وهي ليست صفة ملازمة للأفراد ، ولكنها تبدو كمظهر غائي أساساً ـ قدرتها على انتاج تأثيرات من ذاتها على الأشخاص والأشياء . إضافة إلى أنها تُعرف عامة بهذه الفعالية ، يوضح

م . ج . سميث بدقة أن السلطة هي قدرة التأثير فعلياً على الأشخاص والأشياء مستعينة بسلسلة من الوسائل التي تمتد من الاقناع حتى الإكراه ، وعند ج . بيتي فإن السلطة هي مقولة خاصة للعلاقات الإجتماعية ؛ انها تتضمن إمكانية إكراه الآخرين في هذا النظام أو ذاك من العلاقات بين الأفراد وبين الجماعات ، وهذا ما وضع ج . بيتي في خط ماكس فيبر الذي يقول عن السلطة انها إمكانية معطلة لممثل في أن يكون قادراً على توجيهها حسب مشيئته وذلك داخل علاقة اجتماعية محددة .

وبالفعل ، لقد عرف كل مجتمع إنساني ، حتى البدائي منه ، السلطة ـ مهما تكن الأشكال التي تتحكم باستعمالها . من المناسب درس هذه السلطة بقدر ما تعلن عنها النتائج وذلك قبل تفحص مظاهرها وصفاتها . وهي دائماً في خدمة بنية اجتماعية ولا تستطيع أن تستمر بتدخل العرف القانونية فقط وبنوع من الإمتثالية الآلية للقواعد . وتستعيد لوسي مير ذلك فتقول : « لا يوجد أي مجتمع تحترم فيه القواعد تلقائياً » . أكثر من ذلك ، يحقق كل مجتمع توازناً تقريبياً ، انه عطوب . متخلصين في أفكارهم المسبقة الثباتية ، يعترف الانتروبولوجيون بهذا التقلّب الكامن ، حتى في البيئة « القديمة » . وظيفة السلطة إذاً هي الدفاع عن المجتمع ضد ضعفه الخاص ، وحفظه « كدولة » ، إذا جاز التعبير ، وإذا لزم الأمر ترتيب التعديلات التي لا تتناقض مع مبادئه الأساسية . أخيراً وعندما تتجاوز العلاقات الإجتماعية صلات القرابة ، يقوم بين الأفراد والجماعات « تنافس » ظاهر تقريباً ؛ بحيث يسعى كل واحد إلى توجيه قرارات الجماعة في اتجاه مصالحه الخاصة . وفي النهاية تظهر السلطة (السياسية) كنتاج للمنافسة وكوسيلة لاحتوائها .

تؤدي هذه الملاحظات الأولية إلى نتيجة أولى هي : أن السلطة السياسية ملازمة « لكل » مجتمع وتحث على احترام القواعد التي يقوم عليها هذا المجتمع ؛ تدفع عنه عيوبه الخاصة ؛ تحصر في داخلها نتائج المنافسة

بين الأفراد والجماعات . إن هذه الوظائف الواقية الموضحة هي التي يتم تفحصها بشكل تام . وبالعودة إلى صياغة تركيبية : « سوف نعرّف السلطة بأنها ناجمة ، بالنسبة لكل مجتمع ، عن ضرورة مكافحة القصور الذي يهدد بالفوضى » ـ كما يهدد كل نظام . ولكن لا يجب الإستنتاج من ذلك أن هذا الدفاع لا يلجأ إلا إلى وسيلة واحدة ـ هي الإكراه ـ ولا يتحقق إلا بحكم مميز للغاية . يجب إعادة النظر أيضاً بكل الأواليات التي تساهم بالحفاظ على التعاون الداخلي وتجديده . فالطقوس والإحتفالات والإجراءات التي تحقق تجديداً دورياً أو اتفاقياً للمجتمع هي مثل الحكّام « وبيروقراطيتهم » أدوات العمل السياسي المفهوم على هذا النحو .

وإذ تخضع السلطة لحتميات « داخلية » تظهرها كضرورة يخضع لها كل مجتمع ، فهي تبدو أيضاً كحاصل لضرورة « خارجية » . فكل مجتمع كلي هو على علاقة مع الخارج ؛ ومرتبط مباشرة أو غير مباشرة بالمجتمعات الأخرى التي يعتبرها غريبة أو معادية وخطرة على أمنه وسيادته . استناداً إلى هذا التهديد الخارجي لا يتجه للمجتمع إلى تنظيم دفاعه وتحالفاته فقط ، بل أيضاً إلى تمجيد وحدته وتماسكه وسماته الخاصة . فالسلطة الضرورية للأسباب الداخلية التي تناولناها سابقاً تتشكل وتتعزز تحت ضغط الأخطار ـ الخارجية ـ الحقيقية و / أو المفترضة . وهكذا فإن السلطة والرموز الخاصة بها توفر للمجتمع وسائل تأكيد تماسكه الداخلي والتعبير عن شخصيته ، وتعطيه وسائل تموقعه وحماية نفسه مما هو غريب عنه . في دراسته عن « تصورات سياسية » يشدّد ف . اكس . سوتون على أهمية الرموز التي تحقق التمايز عن الخارج وعلى أهمية الجماعات والأفراد التي « تمثل » المجتمع .

تظهر بعض الظروف هذا النظام للمزدوج من العلاقات ، هذا المظهر المزدوج للسلطة المتوجِّهة دائماً نحو الداخل ونحو الخارج . ففي الكثير من

المجتمعات ذات النموذج العشائري ، حيث تبقى السلطة نوعاً من الطاقة المنتشرة ، يُدرك نسق الوقائع السياسية بتفحص العلاقات الخارجية وقلما يدرك عبر دراسة العلاقات الداخلية . وبالإمكان إيجاد مثل على ذلك عند نويربي شرق السودان . إن مختلف مستويات التعبير عن الواقع السياسي تتحدد أولاً في مجتمعهم على أساس طبيعة العلاقات الخارجية : معارضة مقيّدة وتحكيم بين أنساب يربط بينها نسق النسب والقرابة أو المصاهرة ؛ معارضة وعداوة منظمة (لا تستهدف إلا الماشية) في إطار العلاقات بين القبائل ؛ حذر دائم وحرب من أجل الأسرى والماشية ومخازن الغلال ، على حساب الغرباء ، غير النويريين . وفي مجتمعات من نموذج آخر ، يمكن أن يظهر توجه السلطة المزدوج « باستقطاب مزدوج » وهذا مثل (افريقي ، ولكن هناك أمثلة كثيرة في أماكن أخرى) يجسد هذه الملاحظة ؛ مثل الزعامة التقليدية في بلاد الباميلكي الواقعة في الكاميرون الغربي ، فالشكلان السائدان فيها هما : الزعيم (Fo) فو وكبير الوجهاء (Kwipu) كويبو الذي يقوم بدور القائد العسكري .

يظهر الأول كعامل وحدة للنظام القائم ، ومصلح وشفيع عند الجدود والآلهة الأكثر قوة . ويتوجه الثاني أكثر نحو الخارج . وهو مولج بمراقبة الأخطار الخارجية والحفاظ على المقدرة العسكرية . هاتان السلطتان هما بطريقة ما في تنافس ، وتلعب الواحدة إزاء الأخرى دور الموازن ؛ وتشكلان مركزي النظام السياسي . وهكذا يتضح لنا إلى أي حد تترابط العوامل الخارجية والداخلية ترابطاً وثيقاً بشأن تأهيل السلطة وتنظيمها .

وسيبقى التحليل ناقصاً إذا لم نأخذ بالإعتبار شرطاً ثالثاً وهو أن السلطة ـ ومهما تكن منتشرة ـ تستدعي « لا تماثلاً » في العلاقات الإجتماعية . وإذ تنشأ هذه على قاعدة معاملة كاملة بالمثل ، فإن التوازن الإجتماعي يصبح آلياً ويحكم على السلطة بالزوال . وهذا صحيح ، فإن

مجتمعاً متجانساً تماماً حيث العلاقات المتبادلة بين الأفراد والجماعات قد تلغي كل معارضة وانقسام يبدو مستحيلاً . تتعزز السلطة مع بروز مظاهر عدم المساواة التي هي شرط ظهورها ، تماماً كما هي السلطة شرط صيانة هذه المظاهر . وهكذا ، فإن مَثَلُ المجتمعات « البدائية » التي قد توصف بالمساواتية يكشف ، في الوقت نفسه ، عمومية الواقع وشكله الأكثر اعتدالاً . ذلك انه حسب الجنس والعمر والموقع النسبي والإختصاص والسمات الشخصية تقوم في هذه المجتمعات مظاهر استعلاء وخضوع . ولكن في المجتمعات حيث عدم المساواة والطبقات واضحة - مذكرة بالطبقات البدائية (ما قبل الطبقات) أو بالطبقات المغلقة - تُدرك بكل وضوح العلاقة بين السلطة واللاتماثلات المؤثرة في العلاقات الإجتماعية .

لقد تناولنا السلطة السياسية ، بما هي ضرورة ، استناداً إلى النظام الداخلي الذي تصونه وإلى العلاقات الخارجية التي تراقبها ؛ ولقد تفحصناها أيضاً في علاقاتها بواحدة من مميزات كل البنى الإجتماعية : لا تماثلها المؤكد تقريباً ، والتفاوت الكامن المتغير فيها . من المناسب الآن البحث في جانبيها الأساسيين : قدسيتها وغموضها .

لا يمكن نفي صفة القداسة بشكل كامل عن السلطة السياسية في كل المجتمعات ، وإذا كنا بصدد المجتمعات المسماة تقليدية ، فإن العلاقة بالمقدس تفرض نفسها بشيء من الوضوح . خفياً كان أم ظاهراً ، فالمقدّس هو دائماً حاضر داخل السلطة التي بواسطتها يفهم المجتمع كوحدة - يقدم التنظيم السياسي مبدأ الجمع الحقيقي - ، كنظام واستقرار . ويضبط المجتمع بشكل مثالي كضامن للأمن الجماعي وكانعكاس صافٍ للعرف أو القانون . ويختبر المجتمع على أساس قيمة مطلقة ومُلزِمة ؛ فيصبح هكذا تجسيداً لعظمة مفروضة على الأفراد والجماعات الخاصة . وبالنسبة للسلطة قد نستعيد مجموعة الأدلة التي استعملها(١) كهايم في دراسته لأشكال الحياة

الدينية الأولية . وحسب دور كهايم ، فإن علاقة السلطة بالمجتمع لا تختلف جوهرياً عن العلاقة القائمة بين « الطوطم » (حيوان يعتبر ذا صلة بفرد أو بقبيلة فيتخذ بذالك رمزاً) الاسترالي والعشيرة . هذه العلاقة مثقلة طبعاً بالقداسة . ويبقى الأدب الانتروبولوجي في قسم كبير منه وأحياناً دون معرفته ، نوعاً من التوضيح لهذا الواقع[9] .

وليس غموض السلطة أقل ظهوراً . فهو يبدو كضرورة لازمة لكل حياة اجتماعية ، ويعبر عن الإكراه الذي تمارسه هذه الحياة على الفرد وهو بالأحرى إكراهي بحيث يخفي في ذاته قليلاً من القداسة . إذاً فقدرته على الإكراه كبيرة ، إلى درجة اعتبارها خطرة على الذين يجب أن يخضعوا لها . وعليه ، فإن بعض المجتمعات تتصرف بسلطة مفرغة دائماً من تهديداتها ومخاطرها . عندما عرض پ . كلاسترز P. Clastres « فلسفة الزعامة الهندية » ، أظهر هذا الافراغ بتحليل التنظيم السياسي لعدة مجتمعات أميركية - هندية[10] . وتختزل ثلاثة إقتراحات النظرية الضمنية لهذه المجتمعات : فالسلطة إكراه في جوهرها ؛ ويُشكل تجاوزها بالنسبة للمجموعة خطراً مميتاً ؛ وعليه فمن واجب الزعيم أن يُظْهِر دائماً براءة وظيفته .

فالسلطة ضرورية ، ولكن عندما تكون منظمة بدقة . وتتطلب القبول ونوعاً من المبادلة . تترتب على الرأي المخالف مجموعة من المسؤوليات وأعمال الإكراه المتنوعة جداً حسب الأنظمة المعنية : السلام والتحكيم ، دفاع على العرف والقانون ، سخاء ، رفاهية البلد والناس ، رضى الجدود والآلهة ، الخ .

---

(9) أنظر الفصل الخامس : « الدين والسلطة » .

(10) P. Clastres, «Échange et pouvoir»: philosophie de la chefferie indienne, in l'Homme, II, I, 1962.

وبطريقة أكثر شمولاً يمكن القول أن على السلطة أن تبرر نفسها بالحفاظ على حالة من الأمن والرخاء الجماعيين . هذا هو الثمن الذي على أصحابها تقديمه ، وهو ثمن لم يدفع أبداً بالكامل .

أما بالنسبة للقبول ، فهو ينطوي على مبدأ الشرعية ، وفي الوقت نفسه على أواليات تكبح سوء استعمال السلطة . جَعَلَ ماكس فيبر من الشرعية إحدى المقولات الأساسية لسوسيولوجيته السياسية . ولاحظ أن أي سيطرة لا تكتفي بالطاعة الخالصة ، ولكنها تسعى إلى تحويل الإنضباط إلى إذعان للحقيقة التي تمثلها وتدعي تمثيلها . وقد أنشأ نموذجية مميَّزة للنماذج «المثالية» للسيطرة الشرعية وهي : السيطرة القانونية ذات الطابع العقلي ؛ السيطرة التقليدية وأساسها الاعتقاد بالطابع المقدس للتقاليد وشَرْعِيَة السلطة المحتفظ بها وفقاً للعرف ؛ سيطرة الكاريزماتية (الكاريزما : قدرة خارقة على سحر الجماهير) ذات الطابع الإنفعالي وتفترض الثقة الكاملة برجل استثنائي نظراً لقداسته وبطولته أو مثاليته . إن كل علم الإجتماع السياسي عند ماكس فيبر هو تفصيل محبوك انطلاقاً من هذه الأنماط الثلاثة في تشريع علاقة القيادة والطاعة[11] . وقد الهم المنهج النظري للعديد من الأنتروبولوجيين .

يميز ج . بيتي بين السلطة ـ بالمعنى المطلق للكلمة ـ والنفوذ السياسي (الحكم) . وإذا كان النفوذ يقتضي حقاً « الإعتراف العام » و « القبول » ، فكلاهما يفترضان الشرعية التي يجب اعتبارها المعيار المميِّز للحكم . من هنا هذا التعريف الذي يشدِّد على هذين الجانبين : « يمكن أن يعرف الحكم كحق معترف به لشخص أو جماعة ، بموافقة المجتمع ، في إتخاذ قرارات

(11) J. Freund, «Sociologie de Max Weber» (1966).

تخص بقية أعضاء المجتمع »[12] .

في واحدة من الدراسات المخصصة لجماعة تيكوبيا البولينزية ، تفحص ر . فيرث R. Firth بتركيز كبير مسألة « الرضى » وتأثيرات « الرأي العام » (أبحاث في التنظيم الإجتماعي والقيم ، 1964 بالإنكليزية) .

وذكّر فيرث ان السلطة لا يمكن أن تكون أوتوقراطية (استبدادية) بشكل ما . فهي تلتمس وتتلقى من المحكومين قدراً متغيراً من الموافقة اما بلا مبالاة روتينية (نمطية) واما عبر قصور عن وضع البديل أو (الخيار) وأما بقبول بعض القيم المشتركة المعتبرة مطلقة . غير أن المحكومين يفرضون على كل حال حدوداً على السلطة فهم يجربون حصرها في حدود ما مستعينين بالمؤسسات الشكلية (مجالس أو مجموعات من القدامى تعينها العشائر) وبـ « أواليات لا شكلية » (شائعات أو أحداث معبّرة عن الرأي العام) . هكذا نجد الغموض المذكور سابقاً : تنزع السلطة إلى أن تتطور بما هي علاقة سيطرة ولكن القبول الذي يشرعنها يميل إلى الحد من سيطرتها . تفسر هذه الحركات المتناقضة المقولة التالية : « ليس هناك من نظام سياسي متوازن » .

ويؤكد فيرث بشدة على وجود متزامن في النظام لاضداد يحددها على النحو التالي : « الصراع والتحالف ، احترام النظام القائم والرغبة في تعديله ، الخضوع للقانون الأخلاقي ومحاولة الإلتفاف عليه أو إعادة تأويله حسب المصالح الخاصة »[13] . وبخلاف التفسير الهيغلي لا تحقق السياسة بالضرورة تجاوز الخصوصيات والمصالح الخاصة .

(12) J. Beattie, «Checks on the Abuse of Political Power in some African States», in sociologus, 9, 2, 1959.

(13) R. Firth. op. cit., P. 123 et 143 - 144.

إذاً فـالغموض (أو الإلتبـاس) صفـة أسـاسيـة من صفـات السلطة . فبقدر ما تعتمد هذه على تفاوت اجتماعي ظاهـر نوعـاً ما ، وبمقـدار ما تؤمن امتيـازات لأصحابهـا ، بمقدار مـا تبقى عرضـة للمعارضـة ولـو بـدرجـات متفـاوتة . وهي في الـوقت نفـسه مقبـولة (بمـا هي خاصـة للنـظام والأمن) ومحترمة (بسبب مضامينها المقدسة) وموضوع نـزاع (لأنها تبرر وتحـافظ على عدم المسـاواة) . تبدي كل الأنظمة السياسية هذا الغموض ، سـواء امتثلت للتقليد أو للعقلانية البيروقراطية . ففي المجتمعات الافريقيـة التي لا تعرف السلطة المـركزيـة ـ مثل مجتمعـات الفانـغ والشعـوب القـريبـة في الغـابـون والكونغو ـ تهدد أواليات إصلاحية بتنفيذ حكم الإعدام غدراً بكل من يسيء استعمال نفوذه أو غناه .

في بعض الدول التقليدية في افريقيا السوداء ، تنفجر التوتـرات الناتجـة عن تفـاوت في الأوضـاع في ظـروف محـددة ـ ويـبدو حينئـذٍ أن العـلاقـات الإجتماعية تنقلب دفعة واحدة ومؤقتاً . ولكن هذا الإنقلاب مضبوط : فهـو يبقى منظماً في إطار من الطقوس المناسبة التي يمكن تسميتهـا من هذه الـزاوية « طقوس التمرد » حسب تعبير ماكس غلوكمان . فالخـدعة الكـبرى للسلطة هي أن تعارض نفـسها طقسياً لتتوطّد بشكل أفضل عملياً .

4 ـ علاقات وأشكال سياسية

اقترح ج . ميدلتـون ود . تيث في كتابهـما المعنون « قبـائل بـلا حكـم » (1958) تعريف « العلاقـات السياسيـة » بالإستقـلال عن أشكال الحكم التي تنظمها ووصفاها بـالوظـائف المكتملة وذلك عـلى النحو التـالي : « انها العلاقات التي يمارس عبرها الأشخاص والجـماعات السلطة والنفـوذ للحفاظ على الإنتظام الإجتماعي داخل إطارٍ إقليمي » . وهما يميـزانها حسب اتجاههـا الداخلي أو الخارجي : فمنها الموجودة داخل الوحـدة السياسيـة التي تحقق لها

ـيانتها كما هي أو تكيفها ؛ وأخرى تعمل بين وحدات سياسية
ـكل أساسي من نموذجٍ متناقض . ليس في هذا ما هو جديد
ـاد كليف براون قد عين نوع العلاقات السياسية على أساس
ـي تنشئها هذه العلاقات ، وبيَّن أن باستطاعة هذه الأخيرة أن
ـلات بين الجماعات كما في داخلها . منطلقاً من تجربته الخاصة
ـجتمعات المركزية في افريقيا الشرقية ـ ومستنداً إلى منهج
ـج . ماكيه ثلاثة أنظمةٍ من العلاقات التي يمكن أن تتواجد
ـرورة السياسية ، والتي تملك ميزة شكلية مشتركة سبق أن بينا
: انها لا متماثلة بشكل واضح . وضع ماكيه ثلاثة نماذج
من ثلاثة عناصر ـ الممثلون ، الأدوار والمحتويات الخاصة .
ـشكل التالي :

النموذج الأولي للعلاقة السياسية	نموذج أولي للترتيب الاجتماعي	نموذج أولي للعلاقة الإقطاعية
الحكام والمحكومون	أعلى، مساوٍ وأدنى حسب الوضع في الترتيب الطبقي	سيد وتابع
للأمرة والطاعة	معرفة التصرف وفقاً للوضع الخاص	حماية وخدمات
اكراه مادي مستعمل شرعياً	المرتبة	وفاق بين الأشخاص

ـ . ماكيه القيمة العملياتية لهذه النماذج التي تستهدف تصنيفـ
ـة مقارنة قابلةً للتحقيق فقط على مستوى ما من التجريد .

وأشار ، عن حق ، إلى أن الوظائف والعلاقات ليست مرتبطة بطريقة بسيطة ووحيدة الجانب : وعليه قد لا نستطيع الإنطلاق من الأولى لتميز الثانية ومقارنتها بدقة . كما يبين أن الدول التقليدية موضوع البحث ـ دول منطقه ما بين البحيرات في افريقيا الشرقية ـ تتمايز من خلال المعالجة المفروضة على كل من هذه النماذج والتوفيقات المتغيرة التي تحققها انطلاقاً من العلاقات السياسية الثلاث(١٤) . مع ذلك يبقى الإمساك بالمسائل شكلياً .

وكانت الصعوبات الخاصة بالمنهج التحليلي قد درست سابقاً ؛ فهذا المنهج يفصل عناصر لا تأخذ أهميتها إلا بسبب موقعها في كل مكوَّن فعلاً أو على مستوى المنطق . أما البحوث التي سعت لعزل وتعريف نظام في العلاقات المسماة سياسية فقد وجدت سريعاً حدودها . انطلق ماكس فيبر من علاقة أساسية ، علاقة القيادة والطاعة ، ولكنه بنى سوسيولوجيته السياسية مفتشاً عن مختلف الطرق الممكنة لإدراكها وتنظيمها .لكي لا يترك محتوى هزيلاً لهذه العلاقة فقد سجلها في حقل أوسع ـ حقل مختلف أشكال تنظيم وتبرير « السيطرة الشرعية » . وقد اصطدم الأنتروبولوجيون العصريون بالعقبات نفسها ذلك انهم حللوا أنظمة وتنظيماتٍ سياسية ومظاهر وأنماط عملٍ وسيروراتٍ توصف بالسياسية ، وهم لم يستطيعوا تحديد العلاقات السياسية بطريقة دقيقة مفيدة . يذكُر م . ج سميث أن لهذا المفهوم طابعاً جوهرياً أكثر منه شكلياً . ولا يمكن كشف « الجوهر » الذي يميزه عن بقية أنواع العلاقات الإجتماعية الا بتوضيح طبيعة الظاهرة السياسية . ولهذا السبب بالذات ، لا يمكن للأنتروبولوجيا السياسية أن تستبعد الفلسفة السياسية بالسهولة التي أوحى بها أ . إيفانس ـ بريتشار

---

(١٤) تقارير غير منشورة « لفريق الأبحاث في الأنتروبولوجيا وعلم الإجتماع السياسيين » (1965).

وم . فورتس في مقدمتها لكتاب « الأنظمة السياسية الأفريقية » « African political systems» .

بانتقالنا من المستوى التحليلي إلى المستوى التركيبي ـ مستوى أشكال التنظيم السياسي ـ نلاحظ أن مسائل المنهج والمصطلح لا تقل صعوبة ، حتى إذا اعتبرنا أن الجدل الذي يقارن المجتمعات « القبلية » بالمجتمعات « السياسية » تم تجاوزه . عملياً ، تسود التفسيرات الفضفاضة . وهذا إ . شابيرا يعطي تعريفاً مقبولاً موضحاً أن « الحكم بمظاهره الشكلية ينطوي دائماً على إدارة ومراقبة الشؤون العامة يقوم بها شخصٌ أو عدة أشخاص تكون هذه وظيفتهم الإعتيادية[15] . وهكذا نجد « كل » المجتمعات نفسها معنية ، ولكن لا بد من التمييز بين مختلف أشكال الحكم . حينئذٍ يصطدم البحث عن معايير التصنيف بالصعوبات التي عرفناها عند تحديد الحقل السياسي .

وتبقى درجة تمايز وتركيز السلطة معلماً مستعملاً غالباً . فهي توجِّه وبشكل خاص التمييز الذي وضعته لوسي مير لثلاثة نماذج من الحكم . في المستوى الأدنى « حكم الأقلية » . ويوصف حسب ثلاثة وجوه : محدودية الجماعة السياسية ، عدد محدود من أصحاب السلطة والنفوذ ، ضعف السلطة والنفوذ . في وضع قريب يقع « الحكم المنتشر » . وهو يقوم مبدئياً على مجموع السكان البالغين الذكور ، ولكن بعض المؤسسات (مثل طبقات العمر) وبعض أصحاب المقامات (المتمتعين بنفوذ ظرفي) يحققون بالقانون أو بالفعل إدارة الشؤون العامة . يبقى أن « الحكم الدولتي » هو الشكل الأكثر تجهيزاً ، فهو يعتمد على سلطة مميِّزة تماماً وأكثر تمركزاً . تتجاوز هذه النموذجية ذات الأطراف الثلاثة التوزيع المتنازع فيه (والمرفوض الآن)

(15) I. Schapera. «Government and politics in Tribal Societies», 1956, P. 39.

الذي يقول بمجتمعات « دون دولة » و « مجتمعات لها دولة » : وبوضعها فئات فضفاضة تلتمس هذه النموذجية تحديداً للنماذج الجزئية التي يمكن أن تتضاعف للغاية وتبدو دون منفعة علمية ، وهي لا تقر أكثر من النموذجيات السابقة بالتصنيف البسيط للمجتمعات السياسية الواقعية ؛ لأن هذه الأخيرة تستطيع أن تتذبذب بين نموذجين محوريين وأن تقدم شكلاً هجيناً ، كما برهن على ذلك ليتش في دراسته عن الكاشانيين ؛ ذلك أن نفس المجموعة الاتنية ـ مجموعة الايبو Ibo الاتنية في نيجيريا الجنوبية مثلاً ـ تستطيع الإستعانة بطرق متنوعة من التنظيم السياسي . أكثر من ذلك ، تهمل كل نموذجية المراحل الوسطى واضعة نماذج منفصلة . تعترف لوسي مير ضمناً بذلك متفحصة « نمو الحكم » قبل دراستها للدول التقليدية التامة البناء . مقدماً « بعض مظاهر التنظيم السياسي عند السكان الأصليين الأميركيين » ومبرهناً على ضرورة التحليل الوراثي ، كان ر . لوي قد ذكر سابقاً أن الدولة « لا يمكن أن تزدهر دفعة واحدة » .

محصياً عدد الصعوبات الخاصة بكل بحث نموذجي يقترح د . إيستون إقامة « مجموعة نماذج إتصالية » يكون لها طابع وصفي أكثر من محتوى استنتاجي . ولقد جرب ذلك مستعملاً معيار تمايز الأدوار السياسية : تمايز عن الأدوار الإجتماعية الأخرى ، تمايز بين هذه الأدوار نفسها وذلك بالعودة إلى الوظائف الخاصة المتنوعة التي تقوم بها هذه الأدوار . وهكذا فهو يجرب بناء « سلم تمايز بثلاثة أبعاد » . ولكن التقدم الحاصل باستعادة التواصل معرّض للضياع على مستوى المعاني . يعترف إيستون بذلك ، موضحاً أنه ليس لهذا التصنيف من معنى إلا إذا وجدنا تغيرات ذات خصائص أخرى مهمة مرتبطة بكل عنصر من المجموعة الإتصالية[16] . وهذا يجعلنا نؤكد أنه

---

(16) أنظر : .«Political anthropology» ، المذكور آنفاً.

ما من نموذجية لها معنى بذاتها .

وقد وضع ماكس فيبر نماذج مثالية شكلت معالم عند بعض الباحثين الذين تعرضوا لميدان الأنتروبولوجيا السياسية ، وسبق أن أشرنا إلى المعيار التصنيفي : انه الشكل الذي تتخذه « السيطرة الشرعية » التي لا تتوقف حتماً على وجوه الدولة ، وتشكل البيروقراطية المثل الذي أوضح بطريقة ملائمة جداً نموذج « السيطرة القانونية » وفسَّر انتروبولوجيون مثل لويد فالّرز (1956) التطورات الحديثة التي طرأت على البنى التقليدية السياسية بأنها تؤمن الإنتقال من نظام سلطوي « ارثي » إلى نظام بيروقراطي .

وحيث تستخدم العلاقات الشخصية كدعامة للنفوذ السياسي فقط ، يأخذ نموذج السيطرة التقليدية أشكالاً متنوعة ؛ من هذه الأشكال حكم الشيوخ (الذي يربط السلطة بالمشيخة) والحكم الأبوي أو البطريركي (الذي يمسك السلطة داخل عائلة معينة) والحكم الوراثي والسلطاني. والشكل الأكثر انتشاراً هو الذي يوصف بالوراثي ، قانونه هو العرف الذي يعتبر محرماً ، طريقته في السيطرة شخصية بشكل أساسي ، ويفتقد تنظيمه الإدارة بالمعنى الحديث للكلمة . وهو يعتمد على وجهاء أكثر من اعتماده على الموظفين ، ويستخف بالفصل بين المجال الخاص والمجال الرسمي .

إن شكل السيطرة التقليدي هو الذي يشرحه الأدبُ الأنتروبولوجي أكثر الأحيان . وتشكل السيطرة القائمة على الحق الإلهي (الكاريزماتية) نموذجاً استثنائياً . فهي قوة ثورية ، ووسيلة انقلابية تعمل بخلاف الأنظمة ذات الطابع التقليدي أو القانوني . وتشكل الحركات المسيحية ذات الإمتدادات السياسية والتي تكاثرت خلال العقود الأخيرة في افريقيا السوداء وماليزيا أمثلة على هذه السلطة الهدامة التي تفتك بالنظام التقليدي وتفسح المجال للحمية الطوباوية .

تظهر هذه النموذجية المثالية وغير الوصفية هشة أيضاً . فعليها تجميع معايير مختلفة وذلك حسب تنسيقات متغيرة : طبيعة السلطة ، طريقة استلام السلطة ، الفصل بين العلاقات الخاصة والعلاقات الرسمية ، قوة الدينامية الكامنة ، الخ . ولا يمكنها وصف النماذج السياسية بطريقة وحيدة الجانب . فضلاً عن ذلك ، تقيم هذه النموذجية مقارنات ـ بين العقلاني والتقليدي بين هذه الفئات وفئة الأولياء (الكاريزما) ـ تعارض المعطيات الواقعية وتفسد طبيعة السياسي . فالعناصر الثلاثة حاضرة دائماً ولو كان بروزها متفاوتاً ، وهذا تعميم تثبته النتائج الحاصلة في حقل الأنتروبولوجيا السياسية .

وإذ تعطي هذه النموذجية الوسائل من أجل مباشرة دراسته مقارنة موسعة ، فهي لم تحل مع ذلك مسألة تصنيف الأشكال السياسية المعروفة بتنوعها التاريخي والجغرافي . يقاس هذا القصور حالما نتفحص المجتمعات ذات السلطة المركزية ، فالحدود بين الأنظمة السياسية ذات الزعامة الأقليمية والأنظمة الملكية ليست دقيقة بعد . وحجم الوحدة السياسية غير كافٍ لرسم هذه الحدود رغم ما لديه من انعكاسات مباشرة على تنظيم الحكم : هناك رئاسات إقليمية ذات جاه عريض (في الكاميرون ، في بلاد الباميليكي مثلاً) . لا يشكل تطابق الحيز السياسي والحيز الثقافي ـ أي وجود بنية مزدوجة موحّدة ـ معياراً مميزاً ؛ انه استثنائي سواء في المجتمعات ذات الزعامة الإقليمية أم في الممالك التقليدية . ونواجه نفس الشك عند تناولنا لمسألة تعقيد الجهاز السياسي ـ الإداري : فجهاز الزعامة الإقليمية الباميلكية ليس أقل تعقيداً من الجهاز الذي يعتمد عليه ملوك افريقيا الوسطى والشرقية . إنّ عناصر التمايز هي من طبيعة أخرى فالزعيم والملك لا يختلفان من حيث اتساع وقوة السلطة التي يمارسانها ، إنما أيضاً من حيث طبيعة هذه السلطة . يشير ر . لووي إلى ذلك محللاً تنظيم الاميركيين ـ الهنود

السياسي . فهو يقابل « الزعيم حامل اللقب » بـ « الزعيم القوي » ومثله المشهور على هذا الأمبراطور الانكا . فالأول لا يحتفظ كلياً باستعمال القوة (فمهمته مختلفة غالباً عن مهمة القائد العسكري) ، ولا يسن القوانين (ولكنه يسهر على صيانة العرف) ولا يحتكر السلطة التنفيذية . انه خطيب موهوب (قوة الإقناع) وهو مصلح ونبيل . أما النموذج الثاني من الزعامة فهو على العكس يتصرف بسلطة إكراهية وسيادة كاملة ؛ انه سيدٌ دون منازع . من جهة أخرى ، يكون معيار التراتب الإجتماعي ملائماً بالنسبة لتمييز مجتمعات الزعامة الأقليمية عن المجتمعات الملكية . وداخل هذه الأخيرة تشكل نظم المراتب والطبقات المغلقة (أو شبه المغلقة) والطبقات (أو ما قبل الطبقات) البنية الأساسية للمجتمع وفيها يتحكم التفاوت بكل العلاقات الإجتماعية السائدة . هذا ، وعلى النموذجية السياسية أن تعتمد وسائل تمييز غير مأخوذة مباشرة من المستوى الإجتماعي .

تظهر صعوبات مشابهة عند تصنيف الدول الكاملة التكوين ، ويحدد وجود مركز أو عدة مراكز للسلطة المقولتين المستعملتين عادة : « ملكيات مركزية » من جهة ، و « ملكيات اتحادية » من جهة أخرى[17] . ويبقى هذا التقسيم الأوّلي ذا فائدة محدودة ؛ وقد لا يصبح كذلك إلا بسبب ندرة النموذج الثاني المشهور غالباً عبر تنظيم الأشانتي السياسي في غانا . وفي دراسة مقارنة للممالك الافريقية ، يقترح ج . ڤانسينا نموذجية قدمها كـ « تصنيف للنماذج البنيوية » . تكشف هذه المحاولة بوضوح مسائل المنهج غير المحاولة التي يطرحها هكذا مشروع . فهي تعتمد خمسة نماذج تتميز عملياً بمعايير متغايرة وهي : الإستبدادية ، قرابة الحكام العشائرية والقادة التابعين ، تعاون وتبعية السلطات « القديمة » ، ارستقراطية تحتكر

(17) S. N. Eisenstadt, «Primitive Political Systems», in American Anthropologist, LXI, 1959.

السلطة ، وأخيراً تسميم اتحادي[18] . لم يكتف ج . فانسينا ببساطة بالمعيارين « المتقاطعين » اللذين اختارهما أولاً وهما درجة التمركز وقاعدة الوصول إلى السلطة والنفوذ السياسيين، وهو لا يستطيع أن يصل بطريقة أخرى إلى ذلك بسبب تنوع الأشكال التي تتخذها الدولة التقليدية كمظاهر متعددة يمكن تصنيفها تبعاً لها . وحسب التفسير المعطى للظاهرة السياسية ، يتفوق هذا أو ذاك من المعايير التالية : درجة تمركز السلطة وطريقة تنظيمها ، طبيعة التدرج الإجتماعي الذي ينظم توزع الحكام والمحكومين ، نموذج العلاقة مع المقدس التي تبرر شرعية كل حكم « بدائي » . وهذه الفئات النموذجية الثلاث ممكنة ، ولكن ليس لها نفس القيمة العملياتية . وهكذا يتضح لنا أن تنوع التنظيمات السياسية معترف به أكثر مما هو معروف ومُسيطر عليه علمياً . ومن المناسب التفتيش عن أسباب هذا التقصير ، والأكثر وضوحاً هنا هو تأخر الأعمال الأنتروبولوجية السياسية على مستوى الإستقصاء الوصفي كما على مستوى الاعداد النظري ، وهذا ليس الأخطر . وإذ نباشر بتحديد وتصنيف نماذج الأنظمة السياسية ، فإننا نشكل قوالب تصلح لكي تكشف لنا بماذا تتشابه وتتمايز المجتمعات عندما تنظم السلطة ، وتسمح هذه الأمثلة بدراسة التحولات التي تفسر الانتقال من نموذج لآخر . وتحثّ الأخفاقات الحاصلة في هذا المجال على طرح سؤال جوهري : هل تتصرف الأنتروبولوجيا والسوسيولوجيا بقوالب مناسبة لدراسة الأشكال السياسية ؟

الجواب سلبي حتى الآن ، فطالما لم تتقدم معرفة العلاقات والسيرورات السياسية عبر فحص منهجي لتجلياتها المتعددة فستظل الصعوبات على حالها . وستشكل الطبيعة نفسها للظواهر السياسية ولفترة طويلة العقبة

(18) J. Vansina, A Comparison of African Kingdoms, in Africa, 32, 4, 1962.

الأساسية وذلك عندما نعتقد أن هذه الظواهر تتميز بشكلها التركيبي (انها تختلط بتنظيم المجتمع العام) وبدينامياتها (فهي تعتمد على عدم المساواة والمنافسة) . ولكي تكون النماذج الضرورية لتصنيفها ملائمة يجب أن تكون قادرة على التعبير عن العلاقات بين العناصر المتغايرة وعلى تحليل الدينامية الداخلية للأنظمة . وبسبب هذه الحاجة المزدوجة انسجمت النماذج التصنيفية التي أعدها الأنتروبولوجيون البنيويون بشكل سيء مع دراسة المجال السياسي ؛ إذ لم يتوافر فيها أي من هذين الشرطين . وبما انه لا يمكن للسياسي أن يتحول إلى « رمز » (مثل اللغة والأسطورة) ولا إلى « شبكة » (مثل القرابة أو التبادل) ، فإنه يبقى نظاماً شاملاً لم يلق حتى الأن معالجة شكلية كافية . تفرض ملاحظة كهذه احتواء طموحات الأنتروبولوجيا السياسية بخصوص علم النماذج . فالمقصود الأن التقيد بالدراسة المقارنة لنظم متشابهة تقدّم تقريباً تغيرات لنفس «الموضوع» وتنتمي إلى نفس الاقليم الثقافي . وقد يمكن هذا البحث من تناول مسائل الإستنباط ـ باختبار نموذجية مصغرة ـ ومن التعمق في معرفة السياسي إنطلاقاً من عائلة ما من الأشكال السياسية المترابطة فيما بينها عبر الثقافة والتاريخ .

الفصل الثالث

القرابة والسلطة

يرى العديد من المؤلفين أن نظام القرابة يتناق نظرياً مع نظام السياسي . وحسب تعبير مورغان المذكور سابقاً ، ينظم الأول وضع المجتمع (societas) وينظم الثاني وضع الدولة civitas ، تماماً مثلما كان مألوفاً القول في وقت من الأوقات . فإن الأول يتصدى لبنى المعاملة بالمثل والثاني لبنى التبعية . وفي الحالتين فان الثنائية واضحة . وتظهر أيضاً في النظرية الماركسية حيث ينشأ مجتمع الطبقات والدولة من جراء « ذوبان الجماعات البدائية » وحيث ينبثق السياسي مع اختفاء « روابط الدم الشخصية » . وهذه الثنائية موجودة بأشكال أصيلة في التراث الفلسفي ، وخاصة في ظاهراتية هيغل الذي يقابل بشكل متواز العام بالخاص ، الدولة بالعائلة ، المستوى الذكري (وهو مستوى السياسي ، إذن فهو الأعلى منزلة) بالمستوى الأنثوي .

بعيدة عن تصور القرابة والسياسي كتعبيرين ينفي أو يناقض احدهما الآخر ، كشفت الأنتروبولوجيا السياسية الروابط المعقدة الموجودة بين هذين النظامين ، ووضعت التحليل والإعداد النظري لعلاقاتها نزولاً عند حاجة الأبحاث الميدانية . وأول حقل اختبار هو الذي قدمته المجمعات المسماة نَسَبية أو المجزأة ، « المقطوعة الرأس » أو دون دولة وحيث الوظائف والمؤسسات السياسية قليلة التمايز ، والواقع أنه في معرض دراسة هذه المجتمعات تم فتح الحدود المرسومة بين القرابة والسياسي . وهكذا فإن دراسة التنظيم النسبي وانعكاسه في المكان يُظهر وجود علاقات سياسية تقوم

على استعمال مبدأ النسب ، خارج إطار القرابة الضيق . وفي هذه المجتمعات أيضاً ، تقدم القرابة كذلك نموذجاً ولغة للسياسي ؛ وهذا ما يعرضه ڤان ڤلسن بالنسبة لتونغا الملاوي : « تعبر العلاقات السياسية عن نفسها بكلمات القرابة ؛ وتكون « استعمالات » القرابة إحدى وسائل الإستراتيجية السياسية . أخيراً وفي إطار المجتمعات الدولتية ، فإن نظامي العلاقات (القرابية والسياسية) يبدوان غالباً مكملين لبعضهما البعض ومتناقضين أيضاً . وكان دور كهايم قد درس سابقاً أنماط بقائهما وذلك في شرح مخصص لسيرة ذاتية في مجتمع الغانـدا ، منشور عام 1911 [1] . إذاً يجب إنجاز تحليل العلاقة بين القرابة والسلطة دون إلقاء أي من هذه التجليات .

1 ـ قرابة وأنساب

لفت ماير فورتس Meyer Fortes نظرنا إلى أن العلاقات والجماعات التي تدرس عادة على أساس القرابة ، تصبح مثمرة أكثر إذا تفحصناها من « زاوية التنظيم السياسي » . مع ذلك لا توحي هذه الملاحظة بأن للقرابة في جملتها مدلولات ووظائف سياسية . فهي على الأصح تحث على استنتاج الأواليات الداخلية للقرابة ، مثل تكوّن الجماعات القائمة على الخلف الاحادي والأواليات الخارجة ، مثل تكوّن شبكات التحالفات الناشئة عن المصاهرات التي توقظ وتحتمل علاقات سياسية . على كل حال ، ليس من السهل تمييز هذه العلاقات بسبب التداخل الوثيق بين القرابة والسياسي في عدد من المجتمعات « البدائية » . إذاً تبقى إحدى المهمات الرئيسية هنا في التفتيش عن معايير يتمكن من الفصل بينهما . ويكون المبدأ الذي يحدد

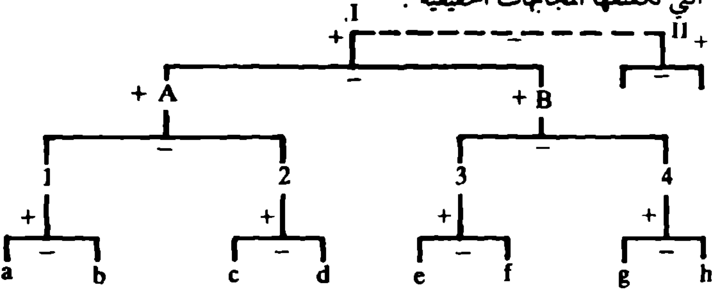
(1) La monographie de J. Roscoe, «The Baganda». Compte rendu de Durkheim dans l'année sociologique (t. XII, 1912).

الإنتـماء لمتّحد سيـاسي هو احـد هذه المعـايير . وبمـا أن طريقـة الإنتسـاب ـ سـلالية لجهـة الأب أو لجهة الأم ـ تتحكم أسـاسـاً « بـالمـواطنيـة » في هـذه المجتمعات فإن العلاقات والجماعات التي تصنعها هذه الطريقة توسم بدلالة سياسية عـلى تناقض مـع القرابـة بمعناهـا الدقيق . وفي المجتمعـات المجزأة القائمة عـلى عبوديـة الخدم، يكشف قـانون العبـودية المحـدد أولاً بعبارات الفصل ـ اللا انتماء لنسب واللا مشـاركة بمـراقبة الأعـمال العامة ـ بوضـوح طريقة الانتساب هذه .

وتقوم الأنسـاب على الرجال الواقعين في نفس الإطار السـلالي والمرتبطين بشكـل احادي النسب بـالأرومة الـوحيدة نفسهـا ، وحسب عـدد الأجيـال المعنية (العمق النسبي) يتغير انتشار هذه الأنسـاب وكذلـك عدد العنـاصر (أو « الاقسـام ») التي تشكلهـا . ومن وجهـة النـظر البنيـويـة ، تسـمى الجماعات النسبيـة إذاً جماعـات مجزأة . وإذا نـظرنا إليهـا على أسـاس النهج الوظائفي فإنها تظهـر « كجماعـات متحدة » تملك رمـوزاً مشتركـة بين جميـع عناصرها الأعضاء ، وتفرض ممارسات خاصـة وتتنـاقض مع بعضهـا البعض بطريقة ما بما هي وحدات متمايزة ، أما مدلولها السـياسي فهو أولاً نتيجة لهـذه السمة ، لأن دورها السيـاسي محدد إنـطلاقاً من عـلاقاتهـا المتبادلـة أكثر منـه إنطلاقاً من صـلاتها الـداخلية التي تكـوّنها . أما طـرائق إصلاح ذات البـين ونماذج المواجهة والنزاع وأنسـاق التحالف وتنـظيم الأراضي فهي على عـلاقة متبادلة مع الترتيب العام للأجزاء النسبية والأنساب .

ونـورد هنا المثـل التالي المستعـار من الأدب الكـلاسيكي والـذي يبـدو ضرورياً ، لتوضيح هذه الوقائع ، انه مثل جماعة تيف النيجيريـة ، أصحاب مجتمـع مجزأ يضم عـدداً مـرتفعـاً من الأشخـاص أكـثر من (800000) ، تضمهم جميعـاً سلالـة مشتركـة مبدئيـاً ، ترتقي حتى الجـد المؤسـس ـ تيف ـ وذلك حسب قاعدة النسب السلالي ، وهـذه السـلالـة تحكم بنية « هـرمية »

تترابط داخلها أنساب باتساع متغير هو : المستوى النسبي حيث يوجد الجد المصدر ويحدد اتساع الجماعة النسبية المسماة نانغو Nango . لا يعمل هذا الترابط بشكل آلي ، ولكن حسب صيغة من التناقضات ومظاهر التضامن المتعاقبة ؛ فالجماعات المتحدّرة من نفس الأرومة والمتماثلة تتجابه فيما بينها (-) ولكنها تجد نفسها متحدة ومتضامنة (+) داخل الوحدة الأعلى مباشرة التي تتجابه هي نفسها مع مثيلاتها ؛ تشير الترسمية التالية إلى هذه الدينامية التي تكشفها المجابهات الحقيقية .

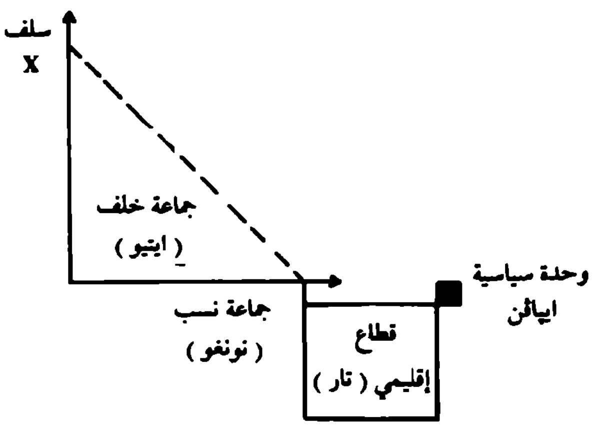


ترابط عبر التناقضات وأعمال التضامن المتعاقبة

وقد لوحظ المضمون السياسي لهذه العلاقات في كل المجتمعات التي تمثل لهذا الأنموذج ، كما لوحظ دور النزاع والحرب بما هي كواشف للوحدات المتورطة بالحياة السياسية .

وفي بلاد التيف ، تعبر هذه المجموعات عن نفسها بطريقة أكثر استمراراً ، مقيّدة في إطار مكاني محدد للغاية . وتكون جماعات النسب ، من حجم ما ، متجمعة في إقليم معين يسمى التار Le tar ، حتى إن البنية المجزأة للمجتمع تسبب بنية مجزأة للمكان وترابطات متعاقبة تضم الواحدة جملة السكان وتتطابق الأخرى مع كل البلد . ومع التار ، وهي وحدة جغرافية ، تتطابق وحدة سياسية تسمى إيافن Ipaven . وهكذا نمسك

بالصلة الوثيقة الموجودة بين جماعات الخلف (المسماة ايتيو Ityo) وجماعات النسب والقطاعات الإقليمية والكيانات السياسية . والرسم التخطيطي التالي يوضح هذه الصلة :



بنية نسبية وبنية إقليمية وبنية سياسية (عند التيف) .

في هذه الحالة ، ساهم التحدر ومبدأ الإقليم معاً في تحديد الحقل السياسي ؛ ولكن الأول هو الغالب . ويشير ل . بوهانان إلى ذلك موضحاً أن الجماعة التحدرية التي ينتمي إليها تيف ما تثبت « مواطنيتها السياسية وحقوقها في ولوج الأرض وسكناها » ، كما تحدد في الوقت نفسه الأشخاص الذين لا يمكنها أن تتحد معهم بالزواج[2] . وتجعل الوظائف المتعددة لجماعات التحدر ولجماعات النسب التحديد الدقيق لمجال القرابة ولمجال السياسة صعباً دائماً . يقيم التيفيون هذا التمييز استناداً إلى المعيار الإقليمي .

(2) L. et P. Bohannan: «The Tiv of Central Nigeria», Londres, 1953.

وإذ تنظم الوحدات السكنية البسيطة ، توزيع الأفراد حسب القرابة معينة أيضاً حدود جماعات الإنتاج ، فإن القطاعات الإقليمية التي لها سمة « الثار » ترتدي طابعاً سياسياً أساسياً .

إن هذا التحليل المبسط الذي قد يجد نسخاً عنه في دراسة مجتمعات مجزأة أخرى يساعد على فهم شك الأنتروبولوجيين واستمرار مجادلاتهم . وإذا كان صحيحاً وجود محتوى في هذا التحليل لمعرفة أكثر دقة بتنوع الأشكال السياسية المرتكزة على القرابة ونظام النَسَبْ ، كما يشير إلى ذلك غلوكمان ، فإن يبقى علينا أيضاً وصف السياسي وكشفه وفهم جوانبه الخاصة في المجتمعات الضعيفة التمايز . وهذا استعادة ـ مع تغير في الصياغة ـ لمسألة تفحصناها سابقاً عند مواجهتنا للقائلين بحكم الحد الأقصى والقائلين بحكم الحد الأدنى .

وفي هذا الخصوص ، قاد م . ج . سميث المشروع النظري الأكثر منهجية . ينطلق سميث من المعاينة التالية : صعوبة تحديد السياسي ـ في المجتمعات المجزأة ـ تبعاً لفئات اجتماعية ولوحدات ذات حدود غير واضحة وتبعاً لضرورة استبعاد الإلتباسات في المصطلحات وإعداد منهجية أكثر دقة . وكنا قد تفحصنا نظريته خلال الفصل السابق ولكننا لم نتفحص تطبيقها على الأنظمة النسبية والمجزأة . وفي رأيه ، فإن العلاقات الخارجية لنسب ما هي أولاً علاقات سياسية . سواء ظهرت كذلك (بمناسبة الحرب أو الفود feud) ، أم كانت لها هذه الصيغة بطريقة غير مباشرة (عبر المصاهرات والطقوس ، الخ) . أما العلاقات « الداخلية » فهي قبل كل شيء علاقات إدارية ؛ فهي تقوم على النفوذ وعلى مراتب تنظم العلاقات الإجتماعية بدقة . ويؤكد سميث دون أن يبرهن على ذلك وحسب بعض الإنتقادات ـ إن الأواليات الداخلية التي تساهم في الحد من « الأخطار الكافية للنزاعات » يمكن مقارنتها بأواليات إدارية بدائية . وهكذا ينكشف بعدا الحقل

السياسي ؛ ويظهر النظام النسبي والمجزأ « كتوافق خاص للعمل السياسي والعمل الإداري في (وبين) البنى المحددة شكلياً بحدود الفرع الأحادي النسب » . ولكن من المهم أن نوضح جيداً تشابك هذين الجانبين (تجزئة / تدرج ، سلطة / نفوذ) في النظام النسبوي . وهما يتمايزان بالإستناد إلى الزمر الإجتماعية أقل من الإستناد إلى مختلف « مستويات » النظام وإلى مواقع تستخدم هذا أو ذاك من العناصر .

في مجتمعات من هذا النموذج ، تشكل البنية النسبية أساساً الميثاق المحدّد للأوضاع السياسية ، وبالإمكان استخدام هذه البنية لتشريع سلطة فعلية . تتجلى الحياة السياسية أولاً عبر التحالفات والمواجهات وعبر التكتلات والإنقسامات التي تصيب الجماعات النسبية ، وعبر إعادة تنظيم البنى الخاصة بالأراضي ، وفي كتابه « الأنتروبولوجيا السياسية » يشدّد د . إيستون على خصائص متباينة وإضافية ، ويؤكد على تقلب بنى « المساندة » المؤلفة من « احلاف وترتيبات متغيرة تحصل بين الأجزاء » التي « تتفرغ غالباً وتعيد ترتيب الأحلاف بسهولة كبيرة » وبذلك تخضع السلطة « لإعادة نظر مستمرة » . من هذا الواقع تكتسب المعركة السياسية طابعاً خاصاً . فهي لا تقصد تعديل النظام ، ولكن تسوية جديدة للعناصر الأساسية ؛ وتتمخض عن إنشقاقات وتجمعات أو تكتلات جديدة . وقد لاحظ د . إيستون أن آلية المجتمعات هذه المسماة مجزأة قد تبرر « اعتبار كل نسب نظاماً سياسياً مستقلاً واعتبار المنافسات بين الأنساب تعبيراً عن العلاقات الخارجية » . وهكذا يتم الإعتراف بالطابع السياسي للنظام حتى بشكله الأكثر بساطة والأكثر تقلباً .

في مقالة تنطوي على مراجعة نقدية ، أحصى م . هـ . فريد M. H. Fried الإلتباسات والاشكالات العالقة[3] . فمثلاً يجب تمييز الجماعات

(3) M. Fried, «The Classification of Corporate Unilineal Descent Groupes», in :

التحدرية ـ التي هي كيانات تسمح بتحديد موقع الأفراد وإعادة بناء السلالات بالإستناد إلى حد ما ـ عن الجماعات النسبية الحقيقية ، التي تظهر « متحدة » في بعض الظروف ، ومتموضعة غالباً ؛ كما يجب تمييز هذه الجماعات النسبية عن العشائر التي تُحدَّد عادة بالنسبة لجد بعيد (اسطوري غالباً) وذلك دون أن يكون بالإمكان استعادة المفاصل الداخلية كلها .

أكثر من ذلك ، وعندما تخضع الأنساب لتمركز دقيق ، فهي لا تشكل لهذا مجتمعات ما ؛ وهي ليست إلا النواة لهذه المتحدات ، بما أن النساء تصدَّر بالزيجات والزوجات تستورد من الخارج ؛ فإن هذه الأنساب تبقى مرتبطة بقوة بعلاقات القرابة وتكون إذاً ، حسب قول ليتش ، جماعات « تسوية » . في هذا المستوى تختلط القرابة بالإقتصادي والسياسي ويتمظهر هذا بشكل متقطع . عندها لا يكفي التحليل الشكلي للبنى النسبية لإيضاح خصائصها السياسية ؛ وعند هذا الحد توجب على م . هـ . فريد مضاعفة معايير التمايز وإعطاء دور مهم لمعياري المكانة والتراتب ، أي للتفاوتات في الوضع وفي « الوصول إلى الموارد الإستراتيجية » .

إضافة إلى ذلك ، يؤدي تمييز حاسم جداً بين القرابة والمجال السياسي إلى إلغاء الإنعكاسات السياسية للقرابة ، وخاصة استعمالاتها الممكنة في لعبة المنافسات . إن الإكثار من الزوجات والخلف والتحالفات هو وسيلة تعزيز عادية (أو صيانة) للسلطة . وهناك ترابطات أكثر تعقيداً . مقارناً المجتمعات النيليّة (افريقيا الشرقية) ذات النسب الأبوي كلياً ولكن ذات السلطة السياسية المتميزة إلى هذا الحد أو ذاك ، اثبت غ . لينهارت G. Lienhardt العلاقة المثلثة الموجودة بين درجة التمركز وقوة المنافسة والأهمية المعطاة للقرابة من جانب الأم ، وتستخدم هذه القرابة كدعامة لمشاريع

Journ. Roy. Anth. Institute, 87, 1, 1957.

الإستيلاء على السلطة ، وكلّما استغلت هذه الإمكانية كلما اشتدّت المنافسة وكلما كبرت السلطة الناجمة عنها[4] . وهناك أيضاً ترابطات رمزية . ويُعدُّ غالباً قصم عرى القرابة (ارتكاب المحرم ، قتل قريب) من أسباب إنشاء الممالك التقليدية على النحو التالي : يعتزل المؤسس النظام القديم ليفرض سلطته ويبني نظاماً جديداً ؛ تذكر الأساطير التاريخية والطقوس الملكية بهذا « الحدث » وتكشف هكذا الطبيعة الإستثنائية للملك .

2 ـ الديناميّة النسبية

كثيرة هي الأسباب التي تفرض مجابهة جديدة للمسألة ؛ فهناك صعوبات تحديد الحقل السياسي خارج القرابة ، وصعوبات اختبرها التحليل البنيوي للسياسي المطبقة على المجتمعات المجزأة . ويهتم البحث الحالي بالجوانب الشكلية أقل من اهتمامه بالمواقع والديناميات الكاشفة والإستراتيجيات والمناورات الخاصة بالسلطة والنفوذ . وهو يتفحص أكثر الشروط الضرورية للتعبير عن الحياة السياسية ، ويتفحص سبلها ووسائلها .

أ ـ الشروط

كون هذه المجتمعات مجزأة فهي ليست مساواتية وتفتقر لعلاقات السيطرة والخضوع . فالعشائر والأنساب ليست كلها متكافئة ؛ يمكن أن تكون الأولى متميزة ، متخصصة و « منظمة » ؛ ويمكن أن تمنح الثانية حقوقاً غير متساوية وذلك استناداً إلى موقع الفرد من أخوته إن كان بكراً أو ثاني أخوته ؛ وهذه أو تلك يمكن تمييزها لضرورات ذات طابع طقسي تتوافق مع تأثيرات سياسية واقتصادية .

(4) G. Lienhardt, «On objectivity in Social anthropology», in Journ. Roy. anth. Institute, 94, I, 1964.

ففي السودان يشكل النويريون نوعاً من حالة قصوى ، ذلك انهم يخفضون علاقات عدم المساواة إلى الحد الأدنى ؛ مع ذلك لم يلغوا هذه العلاقات الموجودة داخل مجتمعهم كامنةً أكثر منها فعلية .

وفي مختلف القطاعات الإقليمية تحتل عشيرة أو نسب رئيسي وضعاً مسيطراً يصفه إيفانس ـ بريتشار بالارستقراطي (مذكراً هكذا بوضعه الأعلى) ، ملاحظاً أن « تفوقه يمنحه هيبة أكثر مما يمنحه امتيازاً» . وفي أوقات المساراة (احتفالات كانت تقام لإيقاف عضو جديد على بعض أسرار الديانات القديمة والجمعيات السرية الحديثة) المفروضة على المراهقين ، تقدم أنساب صاحبة امتياز طقسي ـ مكونة من رجال الماشية ـ الوجهاء الذين يتولون فتح وأغلاق دورة المسارات ؛ انهم يتدخلون إذاً في نظام يحقق التكييف الإجتماعي للأفراد ، ثم يعيد توزيعهم على « طبقات » ذات وضع متميز ـ طبقات البكور ، طبقات الأنداد وطبقات الأخوة الأصغر ؛ وهؤلاء جميعاً يلعبون دوراً سياسياً . أخيراً ، هناك وظيفة طقسية خاصة ، هي وظيفة الوجيه « صاحب فروة الفهد » ، تعود أيضاً إلى عدد من الأنساب الخارجة عن العشائر المهيمنة ، ويمارس هؤلاء على أساس هذه الوظيفة دور المصلح عند وقوع الخلافات الخطيرة ودور الوسيط في الخلافات الخاصة بالماشية . ولهذه الوظيفة أيضاً مضامين سياسية . ان التفاوتات والإختصاصات العشائرية أو النسبية والأوضاع الثلاثة الناتجة عن نظام طبقات السن ، والحقوق المختلفة أو غير المتساوية على الأرض والماشية تحدد حياة النويريين Les Nuer السياسية بقدر ما تحددها تناقضات وتحالفات الوحدات النسبية والإقليمية . يشير إيفانس بريتشار إلى ذلك مبيناً بدقة أن « الرجاء الأكثر نفوذاً » يتميزون بمركزهم العشائري (فهم ارستقراطيون) والنسبي (فهم أرباب عائلة مميزة) وبموقعهم الطبقي (فلهم وضع البكور) وبغناهم (بالماشية) و « بقوة شخصيتهم » . نظراً لعدم وجود سلطة سياسية

مميزة تماماً فإن التفوق والهيمنة والتأثير تنتج عن تضافر التفاوتات الدنيا . ونظراً لعدم وجود سلطة سياسية متميّزة ، نرى سلطة سياسية - دينية تعمل عن طريق البنى العشائرية النسبية والبنى الإقليمية وتنظيمات طبقات السن ، ولا نستطيع تحديد هذه السلطة الأخيرة بهذه البنى فقط ، ولكن زيادة على ذلك بالعلاقات غير المتساوية التي تبني هذه السلطة وبدينامية المعارضات والنزاعات التي تكشفها .

إن مثلاً افريقيا آخر - مثل التيف - يسمح بدفع التحليل أكثر إلى الأمام وذلك إنطلاقاً من مجتمع من طراز المجتمع السابق ، فالسلالات والقرابة ، والقطاعات الإقليمية وفئات العمر ، تقدم كلها المجالات الرئيسية للعلاقات الإجتماعية ؛ ولكن مظاهر عدم المساواة « والبيوتات السياسية » أكثر وضوحاً في هذا المجتمع . خارج النظام يقع الأشخاص العبيد : فهم لا يندمجون في أي من فئات العمر ، ومستبعدون من مجال الشؤون العامة ، ويبقون في موقع التبعية ، وداخل النظام يتمايز الرجال أصحاب « الإعتبار » (بسبب نجاحهم المادي وكرمهم) والقادة السياسيون (تذكّر بهم الكلمة تيو - أور) الذين يكملون الفئتين السابقتين . فالمتقدمون يدينون باعتبارهم للموقع النسبي والمنزلة البكر أو الأقدمية ولمهارتهم السحرية - الدينية التي تتحكم بصيانة الحالة الصحية والخصوبة وحفظ النظام . والآخرون هم في موقع القوة لأسباب ذات طابع اقتصادي . وتعبر زيادة النفوذ الناجحة عن امتلاك مكان ظاهر في السوق ، عن هذا الجانب السياسي للمواقع المكتسبة داخل اقتصاد التيف - فالمنافسة للحصول على مهمة السيادة في السوق هي شكل من أشكال الصراع السياسي . أما بالنسبة « للموجهين السياسيين » ، وهم ليسوا أصحاب مهمة دائمة (وظيفة) ، فإنهم يظهرون بسبب العلاقات الخارجية وذلك عندما تحصل أعمال التحكيم أو مفاوضات السلام مع ممثلي الجماعات المشابهة الأخرى .

وعند التيف الذين لا يتصرفون بأي تعبير خاص يشير إلى المجال السياسي ، يتحقق العمل السياسي إذاً عن طريق القرابة والأنساب وفئات العمر والعلاقات الخاصة بنظام الأسواق : لا يعبر هذا العمل عن نفسه بلغة خاصة، ولكن باللغة الخاصة بكلٍ من هذه الوسائل . ونستطيع عن حق أن نتكلم عن حكم منتشر ، وعن حياة سياسية منتشرة ، كامنة في ثنايا كل العلاقات بين الأشخاص وبين الجماعات والتي لا تكشفها مؤسسات خاصة ولا حتى أشكال اجتماعية قد تعمل من خلالها ، ولكن تكشفها ديناميات متنوعة من التنافس والهيمنة والتحالف والمعارضة . وإذ يتحول السياسي إلى شكلها الأبسط ، فهذا لا ينفي ميزته كنظام دينامي . إضافة إلى ذلك أن نظرية التيف تعني ذلك . وفي الحقيقة ، وعلى أساس هذه النظرية ، فإن السلطة المشروعة ترتبط بامتلاك قيمة روحانية (تسمى Swem) تحقق السلام والأمن وخصب الحقول والنساء ، وتؤثر تبعاً لقوة صاحبها . إن هذه القيمة ، وهي من زاوية ما جوهر السلطة وقوة النظام ، تؤدي إلى صراعات للإستيلاء عليها وتجاوز حدودها . ومن جهة أخرى ، فإن المزاحمات من أجل الهيبة والتأثير ، والمشاريع الساعية إلى توسيع الدور السياسي أو إلى النجاح المادي تؤوّل دائماً بلغة السحر . ويظهر القوت التي تستعمله هذه المزاحمات والمشاريع والمسماة تساف Tsav ، السلطة على انها صراعات وتفاوتات تعود فتقيمها . ويؤكد التيفيون : « يتسلّم الرجال السلطة بالتهام قوت الآخرين »[5] . ولا تنس هذه النظرية المحلية لا دينامية ولا غموض السياسي والذي هو ، وعبر توازن مؤقت ، خالق نظام وحامل فوضى في الوقت نفسه .

وخارج المجال الافريقي ، تقدم المجتمعات المجزأة شروطاً مشابهة

(5) عبارة نقلها ب . بوهانان .

لتدخل الحياة السياسية . وتلك حال القطاع الأسود البولينيزي حيث الدولة القوية البناء هي شكل تنظيمي استثنائي من الحكم بين الناس . وتتوزع جماعة تيكوبيا البولينيزية ، التي درسها ر . فيرث ، على عشرين من الأنساب المتحدرة من سلالة الأب ، اتحدت فيما بينها حسب ترتيبات متنوعة لتشكل أخيراً أربع عشائر ، وعلى رأس كل واحدة منها يوجد « زعيم » متسب إلى نسب ما مانحاً أعضاءه وضعاً متفوقاً : والزعماء الأربعة ، أصحاب المهمات الطقسية الخاصة يصنفون حسب نظام من التفوق لا يتطابق مع التدرج السياسي . لا تحافظ العشائر فيما بينها على علاقات متعادلة ، وحتى أقل منها الأنساب التي تتميز خارج إطار سلسلة النسب بفوارق في المكانة ، تحت المجموعة الضيقة لزعماء العشائر . تظهر في مجتمع التيكوبيا سلسلتان من ذوي الشأن ترتكز عليهما « بنية الحكم » الأولى هي سلسلة « البكور » التي تترأس الأنساب الكبرى . ويعود الفضل في وضعهم لمركزهم النسبي ورضى زعيم عشيرتهم عنهم . وينظر إليهم كآباء رمزيين للأنساب ، ولمهمتهم طابع طقسي أساساً .

وهم غير متساوين ، ولكنهم موجودون ضمن تراتب طقسي يعكس بدوره تراتب الآلهة التي يعبدونها ؛ ويساهم الأكثر رفعة من بينهم فقط بالحفاظ على النظام العام . السلسلة الثانية من ذوي الشأن هي سلسلة المارو (maru) . لما كانت المكانة لا الإتصال بالآلهة هي التي تسوغها ـ لأنها تنجم عن الولادة ، موجبة أن يكون المرء شقيق الزعيم أو ابن عم لحّ له أو ابنه ـ ، فهي تمنح نفوذاً صريحاً ـ مثل دور الضابط المنفّذ قرب الزعيم ومهمة الحفاظ على السلام والأمن . بينما يتمتع زعيم العشيرة بسلطة سياسية مستمدة من مركزه الديني (مراقبة الطقس كافا Kava والمرتبط بالنظام النسبي ، امتلاك « الصفة الجسدية » و« العفة الأخلاقية ») ، لا يحتفظ الوجيه مارو إلا بنفوذ توكيل معلمن .

في هـذا الإطار ، تنجم الـديناميـة النسبيـة عن التفـاوت المستنـد عـلى اختلافات في المكانة . يصف ر . فيرث هذه الإختلافات بالأسـاسيـة موضحاً أنه : « مع المكانة تأتي السلطة والإمتياز ، ومعهما تأتي امكانيات الطغيان » . ويشير إلى أن السياسي واضح في مجتمع التيكوبيا خصـوصاً وأن « بنيـة طبقية متدرجة » تتمفصل حول البنية المجزأة المحـددة بواسـطة القرابـة والتحدر . ويقول أن المصالح « الطبقية » ونزاعات « الطبقات » الكامنـة معترف بهـا في النظرية المحلية . وهكذا فإن النظام السياسي الذي يربط الزعـماء والوجهـاء و « اليكـور » (maru) فيما بينهم ومـع الشعب ، يـظهـر « كنسق من القـوى الإضـافية » المتعـارضة في بعض الـظروف ، وينهي ر . فيرث تحليله مؤكـداً « عدم إمكانية وجود توازن في أي نظام سياسي » ، ويشدد هكذا على الطابع الدينامي أساساً للسياسي[6] .

إن مثـلاً أخيراً مـأخوذاً من العـالم المـاليـنيـزي اسيسمـح بتـوسيـع هـذه التغيرات على الموضوع نفسه ، إنه مثل المجتمعات الكـاليـدونيـة الجديـدة في « الأرض العـظيمة » والجزر المحيطة بهـا التي تمثل أشكـالاً سياسيـة معقـدة ومتنوعة وذلك إنطلاقاً من نفس التنظيمات الأساسية .

والقـاعدة الإجتـماعية فيهـا مؤلفة من عـلاقات القـرابة والتحـدر ، من الشبكـات الناجمة عن المصاهـرات ومن التحالفـات المنـظمـة التي تعقـدهـا الجماعات المعترف بها كعشـائـر[7] . وتقـوم هـذه بـدور أسـاسي في الحيـاة السياسية : تعمـل في مجال التحـالفات وأعـمال المعارضـة ؛ وتخدم كـإطـار لتسلسـل المراكـز والنفوذ تستنـد إليه السلطة . يتنـاول ج . غيّار J. Guiart هذه العشـائر على أنها « ظاهرة معقدة لا تخلو من تشابك وتـسلسـل في الـوقت

---

(6) chap. V et VI de «Essays on social organization and values».

(7) J. Guiart, «Structure de la chefferie en Mélanésie du Sud», Paris, 1963.

نفسه » . تتحدد العشيرة (موارو moaro) حسب عدة معايير . فهي تتحدد بالأنساب ـ وترجع إلى أرومة ذكرية وإلى فرعها الأبوي وذلك عبر التمركز ـ وتربطها صلة معيشية ومقدسة بإقليم محدد وذلك عبر الرموز ـ اسم ، طوطم ـ وامتلاك آلهة خاصة وعبر علاقات البنوة والتبني أو علاقات التبعية المتفق عليها مع الجماعات الأخرى . مع ذلك فإن الواقع أكثر غموضاً مما يوحي به هذا التعريف ، فالجماعات المحلية غير مستقرة بسبب التفسخات المتعاقبة التي تؤدي « إلى توزع الأنساب الجغرافي » ؛ وتستمر التماثلات والولاءات رغم المسافات ؛ وتندمج العناصر الدخيلة في البنى المحلية .

وتكمن شروط السلطة السياسية في الدينامية الخاصة بالعشيرة وفي التفاوتات الخاصة بكل مجتمع ذي « طراز ارستقراطي » (ج . غيّار) ـ رغم أنه لا يتجاوز في تنظيماته السياسية الأكثر إعداداً مرحلة « الزعامة الكبرى » . وتحدد المسافة الفاصلة عن الجد الموقّر وعن « النسب البكري » الحارس للسلطة ، الأوضاع الإجتماعية . ويعلن ج . غيار ذلك بالصياغة التالية : « وفي النهاية يصبح المنبوذ نسيباً مباشراً من ناحية الأب ، إنما بعيداً عن الزعيم الأعلى » . إن وضع « الثنائي الأب ـ الابن البكر من الفرع البكري »[8] في الزعامة يؤكد هذه القاعدة التي تحكم عدم المساواة والتدرج العشائريين . وكعنصر في تعريف العشيرة ، تشكل العلاقة بالأرض أيضاً عامل تفاوت آخر : إن حيازة الأراضي الأقدم سكناً تمنح « لأحياء النبلاء الأكثر أصالة »[9] ؛ إن واضعي اليد الأوائل هم الأكثر حيازةً للأراضي وذلك على حساب القادمين الجدد . وهذا « التناقض » هو جانب أساسي من دينامية المجتمع . وبصورة عامة ، ينظر أخيراً للأوضاع الشخصية بعبارات

(8) تعبير للسيد ب . متي في (Mariage et équilibre social dans les sociétés primitives, Paris, 1956).

(9) M. Leenhardt dans ses «Notes d'ethnologie néo - calédonienne», Paris, 1930.

تعبر عن الفوقية والدونية : رؤوساء / مرؤوسين ؛ رجال كبار / رجال صغار ؛ أوروكو (أصحاب السلطة والهيبة) / كاموياري (صغار الأخوة وأعضاء الجماعات النسبية التابعة) .

يتّجه مجتمع كاليدونيا الجديدة لموازنة أوضاعه الداخلية . ولكنه لا يتوصل إلى إلغاء التناقضات التي تكونه وتهدد وجوده في الوقت نفسه . وتنعكس هذه التناقضات في شخص الزعيم وفي تنظيم الزعامة . ويقف الابن الأكبر (orokau) على رأس العشيرة ، وكل أفراد العشيرة أخوة له ، وذلك بالمعنى الإصطلاحي للكلمة (قرابة غير احبائية بل معترف بها اجتماعياً) دون أن تتوصل أيديولوجيا الأخوة لحجب علاقة السيطرة التي تضع الزعيم على هامش القرابة وتخلق سلطة اعتبرها المراقبون الأوائل استبدادية . تقوم الزعامة chefferie على إزدواجية السلطة وذلك على الوجه التالي : إذ يفرض الزعيم orokau نفسه بالكلام ويأمر ويتمتع بالهيبة فإن سيد الأرض كافو Kavu ، محتكر العلاقة مع الآلهة ، يمتلك نفوذاً كتوماً ، ولكنه فعّال ، ويوجه قرارات الزعيم ، إن هذه الإزدواجية الموحى بها من مزدوجات التعارضات التي تنطوي عليها ـ سياسي / ديني ، غريب / أهلي ، دينامية / محافظة ـ تعبر عن تناقض « يشكل الجزء الأكبر من دينامية المؤسسة » (ج . غيار) . وهذه الوقائع هي الأكثر ظهوراً ، ولكنها لا تفرض استبعاد التمايزات والتعارضات العديدة التي تنشأ حسب الأوضاع النسبية والقانونية ، العقارية والطقسية . وهذه التعارضات والتناقضات هي العناصر المكونة للحياة السياسية ؛ وتذوب ضمن « توازن عوامل التماسك وأسباب الفوضى » .

رغم تبسيط التحليل ، يؤكد المثل الأخير الملاحظات السابقة ؛ ويبين أن الطابع الدينامي للواقع السياسي مهم بقدر (وأكثر في هذه الحالة) أهمية الجانب الشكلي . وهكذا ، بغموضه ووفرة تجلياته ، يكشف السياسي عن

وجوده المنتشر في مجتمعات لم تستطع أن تضع حكماً موحداً . يبقى على كل حال أن نأخذ من هذه المقارنات درساً أساسياً ، بخصوص دينامية السياسي . فالمجتمعات التي تفحصناها لا يمكنها أن تعمل إلا باستعمال الطاقة الناتجة عن إختلال الوضع الموجود بين الأفراد وعن المسافة الإجتماعية القائمة بين الجماعات (حسب موقعها داخل تدرج هرمي بدائي غالباً) . وهي تستعمل الطاقة الكامنة التي تحققها التفاوتات ذات الطابع النَسَبي والطقسي والإقتصادي مستعينة بالنسبي والطقسي أكثر من استعمالها بالإقتصادي وذلك بسبب مستوى التطور التقني والإقتصادي . وهي تصنع من إختلال التوازن والمجابهة ـ على المستوى المختصر الخاص بها ـ عامل إنتاج للتماسك الإجتماعي والنظام ؛ ولهذه الغاية ، فإن السياسي هو أصلاً وبالضرورة وسيلتها لبلوغ هذه الغاية ، على كل حال ، فإن تحول المواجهة إلى تعاون ، والإختلال إلى توازن يوشك باستمرار على التدهور . وتحقق بعض الإجراءات وبعض الطقوس ، وبطريقة ما ، إعادة شحن دورية للماكينة السياسية . يبقى أيضاً أن نقول أن النظريات المحلية (كنظريات جماعة التيف مثلاً) تعبر عن خشيتها الدائمة من ارتسام الفوضى خلف النظام ، ومن تحول السلطة إلى وسيلة ظلم وجور .

ب ـ الديناميات الكاشفة والوسائل

في المجتمعات المسماة مجزأة تكشف المواقع الحياة السياسية المنتشرة أكثر مما تكشفها المؤسسات السياسية . المقصود في الحقيقة ، وحسب تعبير لـ غ . أ . ألموند مجتمعات ذات بنى سياسية أقل « وضوحاً » وأكثر « تقطعاً » . إن اتخاذ القرارات الخاصة بالجماعة يظهر أشخاصاً متفوقين وأشخاصاً رفيعي الشأن ومجالس القدامى وزعماء المناسبات والتعيينات . أما النزاعات الفردية التي تفرض تدخل القانون والعرف وتصحيح الأخطاء الحاصلة ، وأما الخصومات التي تؤدي إلى الفود feud (الحرب الخاصة) أو إلى الحرب فهي

إلى حد بعيد ظروف تكشف الوسطاء وأصحاب السلطة . وكنا قد أشرنا إلى ذلك من خلال تحليل نظامي النويريين والتيفيين . وكمثل أخير ، تبين الدراسة التي خصصها إ . م . لويس للصوماليين الرعاة في افريقيا الشرقية (الديمقراطية الرعوية ، A pastoral Democracy 1961) ، ومن خلال مثل صارخ ، الوظيفة السياسية للتعارضات بين الجماعات القائمة على مبدأ النسب . علاقات القوة ـ التفوق العددي والقدرة العسكرية ـ هي التي تتحكم أولاً بالعلاقات بين العشائر أو الأنساب وتحدّد إتساع مختلف الوحدات السياسية وتدرجها العملي .

إن المواجهة الماكرة هي مثل المواجهة المباشرة كاشفة للحياة السياسية داخل المجتمعات النسبية . ويملك بعضها أواليات سرية (ولكن فعالة) تحد من حيازه السلطات وتراكم الخيرات وهكذا ، فإن كل من يعرُض للخطر التضامن العشائري والإتجاه نحو المساواة لإشباع طموحه وتحقيق مصالحه الخاصة يتعرض للتصفية الجسدية عند الفانغ Fang الغابونيين الذين يبررون الوسائل المستعملة لاحتواء التفاوت . وحسب التفسير التقليدي ، فإن الثروات التي قد يطمح إليها الفرد (الزوجات ، الخلف ، المتوجات ، رموز النفوذ) لا توجد إلا بعدد محدود وثابت . وكل تراكم مفترض يحققه أحد أفراد العشيرة أو سلالة الأب يجري على حساب كل الآخرين ؛ وهكذا يعتقد أن ذرية كثيرة بشكل استثنائي تستحوذ « خلسة » على الجزء الذي هو من حق رجالٍ آخرين في الجماعة النسبية . تدعم هذه الأيديولوجيا العادلية الإجراءات الساعية إلى توزيع الثروات المادية ، ولكن مقتضياتها تصطدم بالواقع ، ذلك أن ندرة الخيرات ورموز الحظوةمن جهة ، وصعوبة مراقبة المشاريع الفردية الساعية للثروة والسلطة من جهة أخرى تخلقان تناقضاً شديداً إلى حد يجعل المحظوظين أنفسهم في موقف غامض ، أو عطوب ، وتنسب المداخِل غير المتساوية من الخيرات للسحر .

إن جدلية الإعتراض والإمتثال ، جدلية السلطة المطلوبة والسلطة المقبولة تعبر عن نفسها أكثر الأحيان بلغة السحر ، كاشفةً بطريقة غير مباشرة معارضة خفية وذلك عندما لا يكون مسموحاً اللجوء مباشرة لممارسات السحر العدائي . أفسح نادل المجال لمثل هذا التفسير عندما قدم الإعتقادات المتعلقة بالساحر على أنها عوارض للتوترات والهموم الناجمة عن الحياة الإجتماعية (في دراسة مقارنة لأربعة مجتمعات افريقية منشورة عام 1952) . إن التمييز الذي يقترحه الأنتروبولوجيون البريطانيون بين السحر التقني ـ sorcery ـ الذي ينال كل شخص وبين السحر الجوهري ـ أو witchcraft ـ وهو يتوقّف على قدرة نظرية وغير مكتسبة ، إن هذا التمييز هو أساسي . يتفعّل السحر الجوهري أساساً في المجتمعات التي يحكم فيها النسب الأبوي العلاقات الأساسية ؛ ويسود هذا السحر فيها وينتقل حسب طريقة حصر الأعباء والمهمات . ويشيرج . ميدلتون وأ . هـ . ونتر إلى هذا الواقع في مؤلف مشترك نشر تحت إشرافهما وعنوانه - Witchcraft and sor) (cery in East Africa, 1963 . وهما يكشفان أيضاً غموض هذه المظاهر بخصوص « الزعماء » والنظام القائم ، وإذا كانت هذه المظاهر تعبر عن معارضة المحرومين من الإمتيازات وعن استراتيجية الطموحين ، فهي تستطيع أيضاً المساهمة بتعزيز السلطة عبر الخوف الذي توحي به والذي تستغله هذه السلطة وعبر التهديد باتهام ما يجعل من مطاردة السحرة إحدى وسائل الإمتثال والنظام . وهكذا ، بينما تعبر أعمال السحر لدى جماعة كاغورو بملاوي عن خصومةٍ بين الزمر فهي تساعد في الوقت نفسه على تعزيز وضع أصحاب السلطة والإمتيازات الذين لا يتورع بعضهم عن المحافظة على سمعتهم « كسحرة » .

تقدم علة مجتمعات في افريقيا الشرقية أمثلة مشابهة ؛ فمثلاً يلجأ الوجهاء فيها إلى السحر وذلك من أجل تحقيق تفوقهم وتأثيرهم داخل القبيلة

أو العشيرة . الشخصية المسيطرة عند النانـدي في كينيا هي الأوركـوايـو orkoiyot : فلا الزعيم ولا القاضي ، ولكن « خبير الطقوس » هو الذي يتدخل بطريقة حاسمة في الشؤون القبلية ، المقصود هنا شخصية مزدوجة تجمع صفات أصحاب الخير (الصفات الإلهية) وسلطات الساحر الخطرة التي تعزز سلطته الطقسية والخوف الذي يوحيه . وبمقدار ما يكون الأوركوايو في مقام الزعيم ، بمقدار ما يعكس هذان الوجهان لشخصيته : الوجه السياسي كنظام نافع ـ وجه له طابع الإحسان ووجه له طابع الإكراه والعنف .

على العكس ، قد تؤدي الإستراتيجية المعاكسة إلى نتائج مشابهة ؛ متماهياً دون قيود بالشر المطلق وبالفوضى ، يختلط السحر بكل الأعمال التي تناقض المعايير وتضعف الأوضاع القائمة ، فهو يهدد دوماً بالإرتداد ضد من يلجأ إليه . إن خطر توجيه التهمة بالسحر عند الجيزو الأوغنديين يحافظ على احترام المتفوقين على أساس نسبي وجيل البكور وعلى الخوف من نزعة اللاامتثال ، كما ويحافظ على نبالة أعضاء النسب الذين أصابهم النجاح المادي ، وهكذا تصطدم المعارضة وارتقاء أصحاب النفوذ المتنافسين بالأكثر فعالية من العقبات . عند ذلك لا يعود السحر إحدى الأدوات التي تستخدمها السلطة ، ولكن حاميها الأكثر ضماناً ، لأنه يصيب بصدمة مرتدة على هؤلاء الذين يمارسونه بهدف الإعتراض أو المنافسة .

تشير دراسة المجتمعات النسبية الصغيرة الموجودة في الأرخبيل المالينيزي بوضوح مماثل إلى تداخل العلاقات ذات الطابع السياسي والصلات المعقدة التي يغذيها السحر . والبرهان الأكثر وضوحاً هو الذي قدمه ر . ف . فورتشن Fortune في مؤلفة الكلاسيكي « سحرة دوبو » (1932) . تقيم جماعة الدوبو Dobuan في الجزر الواقعة على رأس غينيا الجديدة . قليلي العدد (7000 نسمة وقت الإستقصاء) ، يتوزع الدوبيون في قرى صغيرة

جـداً ، متحالفـة مع جـاراتها لتشكـل وحدات تـزويج داخـلي متضامنـة في الحرب ضد الوحدات المشـابهة ؛ وهي تشكـل أنسابـاً أمومـيـة وكل مجمـوعة نسبية متمركزة تملك أرضها . ولا يـزال نظامهـا السياسي في الحـد الأدنى إلى درجة إننا استطعنا تقـديمه كحـاصل مبـاشر للمعارضـة المـستمرة بـين مختلف التحـالفات القـروية ، مـع ذلك فـإن الزعـامة chefferie مـوجودة في حـالة « جنينيـة » ، ويميـز تفـاوت في المـراكـز الـرجـال المهمـين (big men) عن الآخـرين ، ويلعب السحر ، بشكليـه ، دوراً يوحي بـه حتى عنوانـه كتاب ر . فورتشن بالذات .

يعـرف الـزعيم الـذي هـو « في طـور التكـون » بـوضعـه النـسبي ، وشخصيته القوية وبجدارته في الطقوس والشعوذة وبتفوقه في فنون السـحر ؛ انه الأقوى في خـدمة التقليـد والخير العـام . ويظهـر الساحـر الشرير كعـدو للداخـل ، ويتأتى خـطره من قربـه الجغرافي ؛ وهـو يـرمـز إلى المنـافسـات والتوترات العاملة داخل تجمعـات القرى المتحـالفة ؛ ويـبـين التمييز الـدقيق القـائم بين النـزاعات الـداخلية والمستـورة (السـحر) والنـزاعات الخـارجية « والمعلنة » (الحرب) إلى لعبـة التناقضـات وأعمال التضـامن الملازمـة لكل حياة سياسية .

لا تغير كثرة الأمثلة نتائج التحليلات السـابقة . فالسحـر هو « كـالحرب الخاصة » و« الحرب الخارجية » أحد الكواشف الرئيـسية للدينامية الإجتماعية والسيـاسية للمجتمعـات النـسبية . وكـل واحد من أنمـاط المعارضـة والنزاع الثـلاثة يعمـل في مجالات من العـلاقات تتـوسع بـالإنتقال من هـذا إلى ذاك ذاهبـة من المتحد المحـلي وصولاً إلى الخـارج . أي من المجال الـذي تنظمـه القرابة بـوجه خـاص إلى المجال الـذي يراقبـه السياسي . السحـر هو أيضـاً إحدى وسائل السـلطة ، فهو إمّـا يعزّز سيـطرتها و /أو يحميهـا ضد مشـاريع المعارضة ، واما أنّه يـسمح بتحويل حقيقي للإنطبـاعـات والشكوك التي تهـدد

السلطات النسبية ، إلى المتهم أو المشبوه . أخيراً ، كما أوضح ر . فيرث بدقة ، إنما السحر هو « طريقة في القول» ، « لغة » معبرة عن بعض نماذج العلاقات فيما بين الأشخاص وفيما بين الزمر الإجتماعية . وبهذا المعنى يشكل السحر رمزاً يستعمل عند المواجهات السياسية ويقدم حججاً تلجأ إليها الأيديولوجية السياسية الضمنية في المجتمعات العشائرية .

لقد نظر إلى المجتمعات اللا دولتية الموصوفة أحياناً بالإجماعية (إجماعية : مدرسة أدبية في القرن العشرين تقوم على أن من واجب الفنان المبتكر أن يعبر عن الحياة الجماعية ، ومن ممثلي هذه المدرسة جول رومان في فرنسا ودوس باسوس في الولايات المتحدة) وباعتبارها مؤسّسة كل قرار مهم مرتكز على الموافقة العامة ، نُظر من منظور ميكانيكي يعطي الأفضلية للمواجهة والتحالف بين شتى أنواع الأجزاء المكونة للوحدات السياسية . وتظهر الملاحظات السابقة أن الحقيقة لا تنسجم مع هذه التفسيرات المبسّطة . يشير توضيح الخصومات والمنافسات والنزاعات إلى أهمية الإستراتيجية السياسية في مجتمعات حكم الحد الأدنى أو الحكم المنتشر ويحث على إظهار تنوع وسائل هذه الإستراتيجية . يمكن أن تتحول قاعدة النسب والقرابة والتحالفات القائمة بمناسبة المصاهرات إلى أدوات في الصراعات على السلطة ، وذلك لأنها لا تبقى أبداً بحالة أواليات ضامنة تلقائياً اسناد المركز السياسي وانتقال المهمات . ويكون استخدام السلالات أكثر تواتراً مما يوحي به علماء العِراقة Les ethnographes ضحايا ثقتهم بالمخبرين .

نقض مونغو بتي ، وهو باحث كاميروني ، أعمال الغش التي تلجأ إليها المطامح والخصومات السياسية في مجتمعه - مجتمع آل بيتي الذي ينتمي إلى مجموعة الفانغ الكبرى . فهو يظهر الوطن - العشيري (mvõg) كنتاج غير ثابت للتقلبات التاريخية ، والأصول السلالية كقائمة بالحجج المبررة للبعد العشيري المتلائم بشكل أفضل مع الظروف ، وهو يؤكد ما يلي : « سوف

نكتشف أنفسنا ، إلاّ إذا اخترعنا نسباً مشتركاً » . إنه يشير إلى الطابع الدينامي للعشيرة ، وإلى التكون المستمر للسلالات الأبوية التي تتطلع للإستقلال ، ثم إلى الوحدة العشائرية لقيادة الرجال المتحمسين . ويلجأ هؤلاء إلى إجراء مجرّب يعتمد على خلق بطانة من الأقرباء والمحاسيب حولهم وعلى احداث انشقاق يعترف به نهائياً عندما تتلقى الجماعة المفصولة إسماً خاصاً بها هو اسم مؤسسها .

ومن أجل تشريع هذا الوضع الجديد ، تعدّل غالباً سلاسل النسب وتعطي الهوية العشيرية لاعضاء من الجماعة الجديدة لا يملكونها عملياً . ويستحيل هذا الصعود السياسي للمؤسّس وللوحدة التي أنشأها إلا انطلاقاً من تكديس للأقرباء « والموالي » يفرض الإستيلاء على خيرات وحقوق زواجية مستعملة لصالح الأتباع . المقصود إذاً مشروع سياسي شمولي يقحم القرابة والحقوق على النساء والخيرات والأعراف السلالية . وتنتظم السيرورات التي تتحكم بهذا المشروع حسب المخطط التالي :

المرحلة الأولى : تكديس الخيرات والحقوق الزواجية .
↓
المرحلة الثانية : تكديس الأقرباء والأتباع .
↓
المرحلة الثالثة : تكديس الهيئة والنفوذ .
↓
المرحلة الرابعة : إنشقاق وتشريع النسب .

والمجمعات النسبية هي في موقع المنافسة المضرة غالباً بالسلطات القائمة والتي تجعل التحالفات بين الجماعات غير مستقرة أكثر الأحيان . ويبرهن ج . فان فلسن على ذلك في دراسة ذات عنوان معبر : سياسات القرابة (1964) ، حيث يصف ويحلل مجتمع التونغا المقيمين على شواطىء بحيرة نياسًا . انه يلاحظ ما يلي : « إن السلطة السياسية الفعلية والتأثير لا

يقعان بالضرورة أو حصراً في حيازة المدّعين بها حسب القواعد السلالية والدستورية » .

وهكذا وحسب هذا المؤلف ، فإن نظام علاقات القرابة والنسب يبدو كمجموعة صلات يمكن استخدامها لغايات خاصة ، اقتصادية وسياسية ، كما تشكل ألاعيب الطموح السياسي المؤدية إلى تكون قرى منفصلة ، تهديداً مستمراً « للزعماء » لأن زعامتهم مستمدة من عدد اتباعهم أكثر مما هي مستمدة من لقبهم . وإذ تعبّر سهولة حركة الأشخاص والجماعات في هذه الحالة بالذات عن التغيرات السياسية فإن هذه تظهر في مكان آخر تغلّب التحالفات القائمة بين العشائر أو الأنساب .

إن وضع جماعة سيان في غينيا الجديدة التي درسها ر . ف سالزبوري ، نموذجي في هذا الصدد . تشكل العشائر الأبوية القرى وتبني روابط غير ثابتة إلى درجة أن « الأصدقاء » يصبحون أعداء والعكس بالعكس وذلك خلال فترة عشر سنوات تقريباً . إن التنافس الذي يسبب هذه التعديلات والمؤثر على أوضاع السلطة ومراتب النفوذ قد يؤدي إلى العنف (الحرب) الذي لا يهدف إلى الفتح ، ولكنه يفتش عن حيازة الحقوق واكتسابها على حساب العشائر الأخرى التي تصبح بالتالي في حالة أدنى . تنتظم هذه المواجهات حول امتلاك النساء ، الثروات المخصصة للتبادل الإحتفالي والخنازير ذات القيمة الطقسية ، ففي هذا المجتمع المعدوم الرأس تحصل التوازنات السياسية المثقلة بآن معاً من جراء الحرب والتحالفات وبسبب تداول الخيرات التي هي رموز الهيبة . وهي تحصل عن تنظيم شبه تلقائي أقل من حصولها عن استراتيجية تربط كل عشيرة ممثلة للمبادىء التي تحدد المراتب والسلطات في إطار الثقافة السيانية[10] .

(10) R. F. Salisbury, «From stone to steel», Melbourne, 1962.

يبينّ هذا المثل بوضوح الدور الذي تؤديه المنافسات ، وذلك حول بعض الثروات وبعض الرموز في مجال المزاحمات السياسية . ففي المجتمعات النسبية تتميز الثروة بالتراكم الذي يكشفها أقل من تميزها بالسخاء أو التحديات التي تثيرها . أظهرت دوروتي ايميت Dorothy Emmet جيداً الطابع المخطط لسخاء يساهم عملياً في تحديد المواقع الخاصة في السلّم الإجتماعي ؛ ويبقى هذا الطابع في التحليل النهائي أحد التزامات السلطة ووسيلة من وسائلها (Function, Purpose and Powers, 1958) . وكان أ . سابير قد ذكّر هو أيضاً بأنه يمكن اكتساب المراكز العليا « بكثرة المهرجانات والتبذير » ، ليس فقط من قبل الأشخاص من أصل وضيع ولكن أيضاً من قبل التجمعات النسبية . موجهة نحو أهداف اقتصادية ، تستهدف استراتيجية استعمال الثروات كل أشكال الاتصال الإجتماعي دفعة واحدة وتستهدف كذلك مراتب الاعتبار والسلطة ، انها تنتمي إلى حقل المواجهات السياسية . تؤكد دراسة التروبرياند (ماليزيا) التي أجراها مرة أخرى سينغ أوبيروا Singh Uberoi هذه الفرضية بدقة فريدة . يرتبط مقام نسبي متموضع بثلاثة عوامل : قدرته الإقتصادية ، صفته كمركز « مكامل » للنشاطات الإقتصادية التي يقوم بها جيرانه ، وموقعه في شبكة التحالفات ، ويبدو هذا الموقع بوضوح خاصة عند المبادلات الشعائرية للخيرات المخصصة لهذا الإستعمال فقط والمعروفة باسم كولا Kula . وبمناسبة حملات الكولا الكبرى (المسماة أوڤالاكو Uvalaku) تحتدم المنافسة بين الأنساب والقرى ، وتتحرر الدينامية السياسية بقدر ارتباط المركز النسبي بتجميع التحالفات لإحراز تفوق على محتلي الأقاليم الخصبة . وينعكس ترتيب العوامل الثلاثة المحددة لمقام الأنساب ، وتتحكم الصلة السياسية بالمنفعة الإقتصادية .

وغالباً ما تكتسب استراتيجية استخدام الرموز هي أيضاً معنىً سياسياً ؛

وسيبرهن فحص العلاقات الموجودة بين الدين والسلطة على ذلك[11] . في حين يصبح التصدي السريع لحالة ما ضرورياً بهدف إيضاح معنى هذا التأكيد . ففي كتاب مخصص للحياة الدينية عند اللوغبارا الأوغنديين (1960) ، يشدد ج . ميدلتون على الصلة بين « الطقس والنفوذ » . ويؤكد أنه لا يمكن فهم السلوك الشعائري لهذا الشعب إذا نسينا أن عبادة الأموات مرتبطة بقوة بالمحافظة على السلطة النسبية ، وإن النزاعات حول هذه تترجم « بكلمات روحية » . وهو يصف المزاحمات بين « البكور » أصحاب المقامات والقرارات وبين المطالبين من « الأخوة الأصغر » انها مواجهة مركزها هياكل الجدود والرموز الطقسية . وهذا النمط من العمل السياسي ليس حكراً على المجتمعات النسبية فقط ، فهو يتواجد أيضاً في المجتمعات ذات التدرج الطبقي الحاد والحكم المميَّز . وبرهن م . غلوكمان على ذلك انطلاقاً من طقوس سياسية لعدة ملكيات افريقية ، وقد اثبته أ . ليتش إنطلاقاً من اختيار الكاشانيين ، حسب موقعهم الخاص ، للمصادر الأسطورية الأكثر ملاءمة لمصلحتهم الراهنة .

3 ـ مظاهر السلطة المجزأة

لم تتلق الأنظمة « المجزأة » والتي يقرّ حالياً بأنها أنظمة سياسية ، تصنيفاً صريحاً مرتكزاً على معايير سياسية . ولا يزال من الصعب وضع نموذجية لهذه الأنظمة بسبب نوعين من الوقائع : تقلبها الأساسي (بقيت السلطة فيها منتشرة أو متقطعة ، الوحدات السياسية متبدلة ، التحالفات والإنتماءات وقتية) والفروقات التي تقدمها أحياناً مجموعة إتنية واحدة ـ وكشاهد على ذلك ايبو نيجيريا الجنوبية ، حيث ترتكز السلطة على تركيبات مختلفة لمبدأ النسب (انساب أبوية جانبية) ولمبدأ طبقات العمر ومبدأ الفـ م حسب الإختصاص الشعائري .

---

(11) أنظر الفصل الخامس وعنوانه : « الدين والسلطة » .

وبإعطاء التفوق للترتيبات العشيرية ـ النسبية وللبنى السلالية التي تبرّرها ، نستطيع أن نحدد « نماذج » تُصوِّر الطريقة التي يتحقق بها هذا التمفصل . وهكذا ففي مقدمته للكتاب المشترك « قبائل بلا حكام» (1958) ، يربط ج ميدلتون ود . تيت بين طريقة تنظيم السلالات المحددة للجماعات النسبية المتموضعة وبين درجة استقلالها أو تبعيتها ودرجة التخصص بالوظائف السياسية وأشكال اللجوء للعنف عند حدوث نزاع ما . وقد وضعا ثلاثة نماذج تصنيفية انطلاقاً من حالات افريقية درست بشكل مقارن : (I) المجتمعات الموحدة السلالة والأنساب المندمجة في « نظام هرمي واحد» : (II) المجتمعات المشكلة من جماعات نسبية صغيرة أصبحت مترابطة ؛ (III) المجتمعات المؤلفة من أنساب « مجتمعة » لا يمكن أن تقوم في نفس الإطار السلالي . وتسمح لوحة بالمعايير الأساسية (إيجابية / + أو سلبية / ـ) بتحديد موقع كل واحد من هذه النماذج الثلاثة بالنسبة للنموذجين الآخرين :

معايير	نماذج I	II	III
عمق سلالي	+	–	+
سلالة موحدة	+	–	–
ثبات نِسْبي للنظام	–	+	+
ترابط الوحدات السياسية	–	+	–
تنافر محتمل	–	–	+
زعامة ظاهرة	–	–	+

نماذج تصنيفية للأنظمة النسبية

وتكشف طريقة التصنيف هذه عن فروقات مهمة (مثلاً العلاقات بين

استقرار النظام وترابط الوحدات السياسية ، وبين تنافر هذه الوحدات وتمييز الزعامة) ، ولكنها تبقى غير كافية . فهي لا تحسب حساباً للدينامية الخاصة بكل نموذج من النماذج ، أي الأشكال التي يرتديها العمل السياسي والمواجهات التي تكشفه . وباعتمادها بشكل كلي على معيار ذرية أحادية النسب وعلى الرمز (code) السلالي الذي يحدد مختلف الأجزاء ، تلغي هذه الطريقة المبادىء الأخرى التي تتدخل معاً وتساهم بتنظيم المجتمعات النسبية السياسي . محاولاً تجاوز هذه الصعوبة ، ضاعف م . هـ . فريد المعايير المخصصة لتمييز جماعات من ذرية أحادية النسب وذلك على الوجه التالي : أصل سلالي واضح أو ضمني ، طابع الوحدة « المتحدة » أو غير المتحدة ، وجود أو عدم وجود سلسلة مقامات وتدرج طبقي[12] . لقد تفحص فريد حالة الجماعات « المتحدة » ، وشكل بالتركيب ثمانية نماذج من العشائر والأنساب :

المقامات	تفريع	نسب ثابت	نماذج	أمثلة
-	-	-	عشيرة مساواتية	التونغ الشماليون
+	-	-	عشيرة مقامات	التيكوبيا
-	+	-	عشيرة ذات تدرج طبقي	
+	+	-	عشيرة تدرج طبقي ومقامات	
-	-	+	نسب مساواتي	النويربون
+	-	+	أنساب مقامات	التيكوبيا
-	+	+	نسب تدرج طبقي	
+	+	+	نسب تدرج طبقي ومقامات	الصين (التسو)

جماعات التحدر الأحادي النسب « المتحدة »
(نماذج أساسية وضعها م . هـ . فريد)

(12) M. H. Fried. «The Classification of Corporate Unilineal Descent Groups». op. cit.

وفائدة هذه المحاولة هي توضيح انعكاس التدرج الطبقي (رغم انه يحصر وجوده في بعض المجتمعات) ، وتسلسل المقامات على الأنظمة العشائرية والنسبية . وهي تتفحص هكذا أحد الشروط الضرورية للتعبير عن الحياة السياسية ـ وهو شرط تلغيه غالباً التحليلات المنصبة على التحدر والتحالف أو تقلل من قيمته . ونرى أن هذه النموذجية مختصرة وذات فعالية محدودة . وقد لاحظ إ . م . لويس ذلك في دراسة بعنوان « مشكلات في الدراسة المقارنة للجماعات ذات التحدر الأحادي السلالة »[13]، حيث شدد على المدلولات الوظائفية المختلفة لمبدأ التحدر الذي لا ينطبق دائماً على المجتمع الكلي (بفضل نوع من السلالة الوطنية) ولا يحقق بالضرورة « التماسك السياسي » أو « التماسك الديني » ولكنه يعرّف بالوحدة القانونية التي يجري في داخلها التحكيم والمصالحة . ويلح لويس أيضاً على « الخصائص المتعددة » للتحدر الأحادي السلالة وعلى الملامح التي تجعله متنوعاً من مجتمع لآخر .

ويبيّن أن هذا التحدّر لا يعمل بما هو « مبدأ سياسي » وحيد في المجتمعات المجزأة ويتناوله بعلاقته مع مبادىء بنيوية أخرى مثل : التجاور المحلي ، التنظيم على أساس طبقات العمر والتعاون من نموذج تعاقدي . إنّ معالجة الوقائع من جانب واحد لا يمكن أن تكفي وبالتحديد من حيث أنّها تعارض هذه الملاحظة ، لذلك يجب تناول المجال السياسي بكل امتداده وبكل تعقيده في ظل ضعف أي نموذجية للأنظمة السياسية المجزأة .

في دراسة تبحث في « الأنظمة السياسية البدائية » وعلى أساس طريقة التحليل المقارن ، فتش س . ن . ايزانشتاد S. N. Eisenstadt عن المعايير

(13) dans l'ouvrage collectif: A. S. A., «The relevance of Models for Social Anthropology», Londres, 1965.

الأكثر ملاءمة[14] . واعتمد منها المعايير الأربعة التالية بصفة رئيسية : درجة تمايز الأدوار السياسية ، الطابع المسيطر للنشاط السياسي ، طبيعة وتوسع الصراع السياسي ، شكل وقوة التغيرات المحتملة . وبتكييف طريقته على « القبائل المجزأة » حاول ايزانشتاد نقل نقطة ارتكاز التحليل من الأوجه السياسية للقرابة والتحدر والتحالف إلى المظاهر السياسية الصرفة ، وهو يميز ستة نماذج :

1 ـ « الزمرة » وهي شكل التنظيم الإجتماعي والسياسي الأكثر بساطة والتي تتمثل بالقبائل الأوسترالية والپيغمية وبعض القبائل الهندو ـ أميركية ، الخ .

2 ـ « القبيلة المجزأة » حيث ترتبط الأدوار والأعباء السياسية بالجماعات النسبية ؛ ويكون التشكيل فيها طقسياً أكثر منه سياسياً ؛ وتعمل فيها المنافسة بين الأنساب والسيطرات العشائرية أو النسبية .

3 ـ « القبيلة المجزأة غير المتخصصة » التي تفصل الحياة السياسية عن ميدان القرابة والنسب ؛ وما يحدد هنا اسناد الوظائف السياسية هو الارتباط بالأرض والإنتماء لطبقة عمر أو لحشد ما والعلاقة بالشعائر الأساسية ؛ ويظهر للعيان « الشجار » على الشؤون العامة والمنافسة للحصول على المناصب .

4 ـ « قبيلة الروابط » وفيها توزع الأعباء السياسية بين « جماعات القرابة » التي تحتكرها ، وبين مختلف الرابطات التي تسم هذا النموذج بطابعها ؛ فهاتان السلسلتان من الجماعات المنظمة على أساس إقليمي تقومان بمهمات إضافية دون أن تُستبعد مع ذلك التوترات ؛ وتناهض المزاحمة

(14) S. N. Eisenstadt, «Primitive political Systems: a Preliminary Comparative Analysis», American Anthropologist, LXI, 1959.

خصوصاً الرابطات ؛ وتنتمي المجتمعات الهندية في أميركا الشمالية (الهوبي ، زوني ، كيووا Hopi, Zuni, Kiowa) إلى هذه الفئة .

5 ـ « القبيلة ذات التدرج الطقسي » (أنواك Anuak الحدود السودانية والأثيوبية) ، حيث يظهر التمييز ونظام الطبقات خاصة بالرجوع إلى « الحقل الرمزي ـ الشعائري » ؛ رغم ذلك يوجد في هذه القبيلة شقاق بين الارستقراطية والعامة ؛ فالإرستقراطيون يتنافسون حول « المراكز السياسية » التي تتحدد بالسلطة أقل من تحديدها بالتفوق الطقسي .

6 ـ « قبيلة القرى المستقلة » وقاعدتها القرابة أو الحي ؛ ليس للمضامين السياسية للقرابة وللنسب هنا أهمية تذكر وذلك لحساب مجالس القرويين (المنضمين إليها على أساس الصفات الشخصية) والروابط (حيث تنتزع « الرتب » إنتزاعاً) ؛ وتتدخل المنافسة الشديدة هنا للسيطرة على هذه المراكز .

إن هذه النموذجية هي وصفية أكثر منها تصنيفية . مبنية على عينةً محدودة ، وهذا ما يعترف به ايزنشتاد ، لا يمكنها أن تكون على مستوى كافٍ من التجريد، وعليه فهي لا تقترح إلاّ ما يشبه القوالب . وهي أخيراً غير متجانسة ، وهذا ما تكشفه تسمية كل من هذه النماذج . ومرة أخرى أيضاً تتجلى مقاومة الأنظمة السياسية للصياغة في حدود هذه المحاولة . ففي حالة المجتمعات المجزأة ، يتجاهل حصر السياسي بالبنى التي ينظمها التحدّر والتحالف بعض وجوهه الخاصة جداً ، بينما يظهر البحث عن السياسي « خارج القرابة » فقيراً بنتائجه . فالسلطة والقرابة على علاقة جدلية في هذه المجتمعات ، من هنا فشل كل تفسير وحيد الجانب .

الفصل الرابع

التدرج الإجتماعي والسلطة

تنظم السلطة السياسية السيطرة الشرعية والتبعية وتخلق تدرجاً خاصاً بها . وهي تعبر رسمياً بشكل خاص عن تفاوت أكثر أصالة، انه : تفاوت بقيمة التدرج الإجتماعي ونظام الطبقات الإجتماعية بين الأفراد والجماعات . إن طريقة تمييز العناصر الإجتماعية ومختلف المراتب التي تنتمي إليها والشكل الذي يتخذه العمل السياسي هي ظواهر وثيقة الترابط . وتفرض هذه العلاقة نفسها كواقع ـ توضحها الصيرورة التاريخية للمجتمعات السياسية ـ وكضرورة منطقية وبذلك تحصل السلطة عن لا تماثلات مؤثرة في العلاقات الإجتماعية ، بينما تخلق هذه العلاقات الفرق التبايني écart différentiel الضروري لنشاط المجتمع .

إن كل المجتمعات متغايرة وبدرجات مختلفة ، ويشحنها التاريخ بمضامين جديدة دون الغاء القديمة ؛ يضاعف تمايز الوظائف عدد الجماعات التي تنهض بها أو يفرض على مجموعة واحدة الظهور بأشكال شتى تبعاً للمواقف . لا يمكن لهذه العناصر المختلفة أن تتوافق إلا إذا كانت مرتبة بالنسبة لبعضها البعض . وتوحدها السياسة فارضة ترتيباً ما وقد أمكن القول عن حق ، انها القوة المرتبة بامتياز (ج . فروند) . بالإختصار لا مجتمع دون سلطة سياسية ، ولا دون طبقات ودون علاقات متفاوتة قائمة بين الأفراد والجماعات الإجتماعية . لا يجب على الأنتروبولوجيا السياسية أن تنكر أو تهمل الواقع ؛ إن مهمتها هي على العكس إظهار الأشكال الخاصة

التي تتخذها السلطة والتفاوتات التي تستند إليها في إطار المجتمعات « الغربية » .

كما تطال هذه المهمة المجتمعات التي تتصرف بحد أدنى من الحكم ، أو التي لا يظهر فيها إلا بشكل ظرفي . فالسلطة والنفوذ والإعتبار تحصل فيها بشروط معروفة بشكل أفضل الآن،مثل صلة الأجداد وحيازة الأرض والثروات المادية ومراقبة الأشخاص الذين يمكن مقابلتهم بالأعداء الخارجيين واستعمال الرموز وكتاب الطقوس . وتنطوي هذه الممارسات على الخصومة والمنافسة والنزاع . وتضم هذه المجتمعات مراتب اجتماعية أولية متوحدة فيما بينها بجدلية تعلن عن « الأشكال الأولية لصراع الطبقات » (ر . باستيد) في المجتمعات الأكثر تعقيداً التي تحكمها الدولة البدائية .

1 ـ ترتيب وخضوع

تبدو النظريات الأنتروبولوجية موسومة بالشك ذلك أن بعضها قد وجد في الطبيعة تجلي علاقات التدرج والسيطرة ـ سواء كان المقصود (رتبة الطائر الناقر Peck - order) بمجتمعات العصافير أم وضع « الذكور المهيمنين » في زمر القردة ؛ بالعكس هناك نظريات أخرى تلغي الجانب الشكلي من العلاقة وتنظر إلى التدرج الإجتماعي على أنه « متجذر في الثقافة » (ل . فالّرز) . فالثقافة مقرونة بصورة مثالية عن الإنسان ترمز إلى المثل والقيم الجماعية ، وتصنف الأفراد والجماعات الإجتماعية بالإستناد إلى هذا النموذج . والتدرج يعني من وجهة النظر هذه الإنتقال من الطبيعة إلى الثقافة ويجب إدراك هذا التغيير بسهولة أكبر في المجتمعات الأكثر بساطة .

حتى ولو اختصر الجدل بهذه الصياغة الموجزة ، فهو يشير إلى الإلتباسات التي تجعل مفهوم التدرج الإجتماعي غامضاً . وتستمر تناقضات تتعلق بطبيعة التفاوتات التي من المناسب تحليلها لوصف هذه الطبيعة

فالتفاوتات المسماة طبيعية والمرتكزة على اختلافات في الجنس والعمر والتي « يغذيها » الوسط الثقافي حيث تعبر عن نفسها ، تتجلى في ترتيب الأوضاع الفردية التي تحدد مواقع الرجال بالنسبة للنساء وموقع كل من هؤلاء في جماعته وذلك حسب العمر . وفي مقال نشر عام 1940 ، يلفت ر . لنتون الإنتباه إلى هذا « الجانب من التنظيم الإجتماعي » . فقد قارن بين جماعة تنالا المدغشقرية الذين يقدمون تدرجاً مزدوجاً للرجال والنساء وذلك حسب العمر والقرب من الأسلاف ، بالهنود الكومانش الذين يمتلكون أيضاً تدرجاً مزدوجاً يضع الرجال في القمة بكامل رجوليتهم والنساء بكامل ولوديتهن . في الحالة الأولى يكون التدرج صاعداً دائماً ويستمر في عالم الأسلاف وفي الحالة الأخرى ، يكون صاعداً ثم هابطاً . وتساهم سيادة القيم الدينية عند التنالا والقيم العسكرية عند الكومانش بتأويل هذا الإختلاف وتشير إلى أن المعايير الطبيعية للتصنيف تتلقى قيمتها من الثقافة التي تستعملها .

وقد حتمت هذه التفاوتات الأولية امتيازات والتزامات . وتتعقد متداخلة في حقل العلاقات التي تعنيها القرابة والنسب[1]، بالإضافة إلى ذلك يتغير ارتباطها بالسياسي حسب تركيزها الأوضاع الخاصة بالأفراد وببعض الجماعات الإجتماعية . تحكم القرابة الأوضاع الأولى بشكل خاص ، مع أن بناها تظهر « طبقات » من الأقرباء وتكشف لعبة المساواة (بين الأشقاء مثلاً) أو السيطرة ـ الخضوع (بين الأهل وأبنائهم مثلاً) . وهي تعمل في إطار ضيق بانية علاقات نفوذ ترتبط بنظام من التسميات والمواقف والحقوق والإلتزامات . على كل حال ، لا تحمل القرابة معاني سياسية إلا بقدر ما تقولب العلاقات بين الجماعات الإجتماعية وليس بين الأشخاص ، وبقدر ما تنظم أيضاً الوصول إلى المناصب مانحة السلطة أو النفوذ . ليست الوحدات

---

(1) انظر الفصل الثالث: « القرابة والسلطة » .

الإجتماعية المبنية على أساس النسب متساوية جميعها ومتكافئة ، بل تتدرج في سربيب من الجماعات وتنطوي على أوضاع غير متفاوتة (حتى ولو كان التفاوت لا يقوم إلا على الهيبة والتفوق) وعلى تفاوت المشاركة في السلطة . والمبدأ المسيطر الذي يؤسس هذا الترتيب هو مبدأ السيادة séniorité والقرب السلالي ويحصل ذلك على الوجه التالي : تحتل جماعة النسب « الأقرب » من الجد المشترك أو من المؤسس منزلة أعلى ، وتتمتع بالتفوق السياسي ، وتمنح السلطة للعضو الأكبر سناً من الجيل الأكبر سناً .

يمكن اعتبار هذا الترتيب بحق كمثل على الأشكال الأولية للتدرج Stratification الإجتماعي .

وكنتاج للتاريخ فهو يبرر بالإعتماد على الأسطورة ـ يشبّه الأسلاف « الأوائل » بالآلهة أو الأبطال أو يُعتبرون صحابة هؤلاء . يحصل الوضع الخاص بالعشائر والأنساب عن الأحداث التي سببت تكونها على أساس الأرومة الأصلية (أصل الأسرة) وعن احتلالها المتنامي للمكان إنطلاقاً من مركز التأسيس . وهكذا فعند جماعة بوميا الزامبية ، يستند الترتيب العشائري النسبي على الفاتح أتيموكولو Atimukulu الذي يحتكر نسبه « السلطة السياسية ولعشيرته » (عشيرة التمساح) أعلى المراكز بسبب اسبقيتها ؛ وتنتظم العشائر والأنساب الأخرى حسب وصول مؤسسها مع أو بعد البطل الفاتح . ويمكن أن تعمل نفس المبادىء في المجتمعات ذات الدولة التقليدية . فلدى سوازي Swazi افريقيا الجنوبية ، أسس الأوائل من الملوك المعروفين في التقليد الشفوي العشيرة الأعلى التي ينتسب إليها الملوك ؛ وتتدرج الأنساب التي تشكل هذه العشيرة على أساس علاقتها بالسلالة الأصلية . وقد وجه التاريخ ترتيب العشائر والأنساب ، وخلق الفروقات الخاصة « بالمكانة rang » داخل النظام العشائري وكيّف تنظم المدى الإجتماعي .

ويبدأ هذا التاريخ بميتولوجيا تعبّر رمزياً عن التفاوتات في المراكز وتبرر علاقات الهيمنة ـ الخضوع التي تحرض باتجاهها . وتتجلى وظيفة الأسطورة هذه بوضوح في بعض المجتمعات الأميريكوهندية ، وهكذا تروي ميتولوجيا الوينيباغو Winnebago في ولاية ويسكونسن Wisconsin أن « نصفين » إحدهما « سماوي »، مالك السلطة الشعائرية والآخر « أرضي » ، مالك مهارات تحقق المؤونة المادية ، تجابها في بداية الأزمان في تجربة استهدفت الإستيلاء على الزعامة . وانتزعها الأول وأمن هكذا سيطرته : تحتكر إحدى العشائر التي تبني هذه السيطرة ـ عشيرة عصفور الرعد ـ زعامة القبيلة .

يرتكز تنظيم قبيلة الوينيباغو الثنائي على هذا التفاوت في المركز statut والمقدرة السياسية ، « فأبناء السماء » يحتلون مكانة أعلى ، ويتمركزون على اليمين من أرض القبيلة وتعتمد عشائرها العصافير كشعارات طوطمية . ويجد « أبناء الأرض » أنفسهم في موقع أدنى ، وهم يقيمون في الجزء الشمالي من أرض القبيلة ، والحيوانات الأرضية هي الشعارات الطوطمية لعشائرهم . وهم لا يتدخلون في المجال السياسي إلا بشكل ثانوي محتفظين بوظائف البوليس مثلاً (عشيرة الدب) ومهمة المؤذن العام (عشيرة البيسون ؛ والبيسون ثور أميركي من الفصيلة البقرية له عند كتفيه شبه سنام) ، ويبقون على هامش السلطة التي تمثل نوايا « القوى الفوطبيعية » .

لقد أمكن القول أن تدرج الأفراد في نظام قرابي وتدرج « الأجزاء » في مجتمع مجزأ يخضعان لمبادىء الترتيب نفسها . وهذا ليس في الحقيقة إلا مقاربة تموِّه المضامين السياسية للترتيب الثاني . وقد يكون أيضاً في الطريقة التي تنتهج كل المخاطرة، وذلك عندما تعتبر أن مضامين معيار العمر متشابهة في إطار القرابة أو الترتيبات النسبية وفي إطار تدرجات فئات العمر . في كتابه « من جيل إلى جيل » (1956) لاحظ س . ن . ايزانشتاد S. N. Eisenstadt بحق أن مؤسسة فئات العمر تقطع الحدود التي ترسمها القرابة

والنسب ، وتقدم نموذجاً جديداً للتضامن والخضوع ، وتتجاوز خصوصية التجمعات النسبية . مانحة ركيزة ثانية للسلطة السياسية البدائية ومغلبة القيم الأكثر « شمولية » على القيم « الخاصة » تعمل هذه المؤسسة أحياناً بالتناقض مع نظام العلاقات الإجتماعية المرتكزة على القرابة والنسب ؛ وخاصة في المجتمعات حيث تفرض فئة عمرية متفوقة على اعضائها العزوبة وحداً أدنى من الإندماج في إطار القرابة . تلك حال المارو Méru في افريقيا الشرقية .

يختلف تدرج فئات العمر عن تسلسل الأجيال البسيط فهو يحصل عن العمر وعن الطقس الذي يتحكم بولوج النسق ويخلق مدرسة حقيقية في المواطنية ويمنح وصفاً للراشد . ينشيء تنظيم فئات العمر علاقات تضامن ونفوذ تعدلها لعبة التعويضات التي توحد علاقات السيطرة بين طبقات « متعاقبة » (1 ـ 2) والعلاقات الحرة بين طبقات متناوبة (1 ـ 3) وهذا هو شأن العديد من مجتمعات الكاميرون الجنوبي . مع ذلك فإن الطابع الجوهري لطبقات العمر التامة البناء هو تشيد تدرج اجتماعي غريب عن القرابة والنسب والسماح بالقيام بوظائف نوعية ـ شعائرية ، عسكرية أو / وسياسية .

إن أفريقيا السوداء هي المكان الذي يظهر فيه هذا النظام بمختلف أشكاله[2] وعلى الوجه الأفضل .

تقدم قبائل الناندي والكيكويوكامبا Les Nandi et les Kikuyukamba من المنطقة الشرقية تنظيماً اجتماعياً قائماً على أساس الأرض وعلى ترتيب فئات العمر التي تتولى مهمات عسكرية وسياسية وقانونية تتدخل مباشرة بحكم

(2) S. N. Eisenstadt. «Africain Age Groupes», A comparative study, Africa, vol. 24, april 1954.

الجماعة ، بينما تتراجع العشائر والأنساب الأخرى لتتقلد دوراً ثانوياً . ففي أفريقيا الغربية عند قبائل الايبو في نيجيريا وجيرانها مثلاً تشكل فئات العمر أحد العناصر الأساسية في بنية القرية ؛ ذلك أن لها وظيفة اقتصادية ويمكنها أن تحدد المشاركة في إدارة شؤون القرية . مع مملكتي سوازي Swazi وزولو Zoulou تبين المنطقة الجنوبية كيف أن سلطة متمركزة بشدة تعتمد جهازاً قوياً من فئات العمر التي تشكل فرقاً مرتبطة بالملك وتقوم بأكثر من دور عسكري . لا تكفي هذه الأمثلة لتحليل عدة متغيرات تقدمها المجتمعات الأفريقية بهذا الشكل . وقد تظهر دراسة مقارنة إن فئات العمر المنظمة تحتل مواقع مختلفة في المجتمع الملكي وذلك حسب ما تكون الطبقات العشيرية ـ النسبية فاعلة أم لا ، وحسب ما تكون التدرجات السياسية . إن مركز هذه الفئات وبنيتها ووظائفها تتغير تبعاً لذلك : بين هذين القطبين ـ مجتمع مجزأ ببساطة / مجتمع الدولة التقليدية ـ تتقلد هذه الفئات أكثر الوظائف أو اهمها ومنها التي تؤمن الحكم .

منظّمة العشائر والأنساب وطبقات العمر ، يستحيل الغاء هذه الأشكال الأولية من التدرج الإجتماعي . فهي تتواجد عامة مع أشكال أكثر تعقيداً تسيطر عليها وتستعملها بفضل إجراءات متغيرة ، وبإخضاعها تتمكن هذه الأشكال الأخيرة وحدها أن تحظى بصفة التدرج حسب بعض الأنتروبولوجيين ومنهم غ . پ . مردوك . يعتقد مردوك أن الكلمة « تدرج » لا تنطبق إلا على مجتمعات تظهر فيها جماعات متميزة جوهرياً وغير متساوية بسبب اختلافها ، والمثل على ذلك المجتمعات التي تفصل الرجال الأحرار عن الرجال المستعبدين . وهكذا تصبح اللامساواة في المركز أو الموقع التي تظهر « خارج » القرابة « وخارج » العلاقات القائمة بين جماعات النسب وبين فئات العمر المقياس المناسب . إن المراكز الإجتماعية المعنية والمقامات والرتب التي تحددها تنجم عن علاقات غريبة عن المجالات التي

تنفعل فيها هذه النماذج الثلاثة من العلاقات ، وتستند إلى الغزو والإستيلاء على الأرض وعلى المقدرة الشعائرية وتهيئة العبودية ، الخ . . . وتتجلى هذه التدرجات المعقدة باسهامات متفاوتة (أو حصرية) في السلطة والخيرات ورموز النفوذ ، كما تتجلى بسمات ثقافية مختلفة . ويمكنها أن تمثل مسبقاً بنية طبقية اجتماعية وتكشف انعكاسات التاريخ بطريقة واضحة .

يعرض الأدب السلالي بأمثلة عديدة وموزعة جغرافياً هذا النموذج من المجتمعات ذات المقامات والرتب أو الطبقات المغلقة . وهو موجود عند الهنود الأميركيين الشماليين مثل هنود الشمال الغربي وقبيلة ناتشيز بوادي الميسيسبي السفلى ، الذين يميزون سواد الناس - المعروفين باسم « الحقيرين » غير اللائق - عن الارستقراطيين المتدرجين هم أنفسهم في ثلاث فئات : « الأشراف » ، « النبلاء » ، « الشموس » . ويسمى الزعيم الأعلى الذي يقف على قمة هذا الترتيب « الشمس الكبرى » . ومع ذلك يبقى نظام الرتب هذا مفتوحاً عبر لعبة الزواج والإستحقاق (ج . ر سوانتون : « القبائل الهندية في وادي المسيسبي السفلى » 1911) . وأكثر ما تُسجّل هذه التمايزات الإجتماعية في بولينزيا . وهكذا ، تقوم في ساموا Samoa مستويات كثيرة ومرتبة حتى خارج الفصل السائد بين الناس الأحرار والآخرين . وقد ميز ج . ب . ستير فيها خمس طبقات ، ذات تسلسل داخلي ، يتوزع فيها الناس الأحرار على النحو التالي : « الطبقة » السياسية (الزعماء ، المتساوين قطعاً فيما بينهم) ، «الطبقة» الدينية (الكهنة) والنبلاء مالكو الأرض وكبار الملاكين وعامة الناس . وتكون بعض المناصب والألقاب وراثية (old samoa, 1897) . وفي دراسة مقارنة ، أوضح م . د . ساهلينز M. D. Sahlins تنوع أشكال التدرج ومدى تفاوت تعقدها في المجتمعات البولينزية ، وتفحص ارتباطها بالبيئات والإقتصاديات الجزيرية

ونماذج البنى والتنظيمات السياسية (التدرج الإجتماعي في بولينيزيا ، 1958) .

تعرض أفريقيا تشكيلة كبيرة من المجتمعات ذات التدرجات الإجتماعية المعقدة . يقدم بعضها بنية كلية تسمى « طوائف مغلقة » ، حيث يتدرج عدد محدود من الجماعات المغلقة ، المتمايزة بدقة والمتخصصة وغير المتساوية أساساً . وهذه هي الحالة في راوندا القديمة وبوروندي ؛ وحسب قول ج . ماكيت فان « المقدمة المنطقية للتفاوت » هي فيها المبدأ الذي يبني سيطرة وامتيازات الجماعة العليا ـ والأقل عدداً . تجمع بعض المجتمعات وخاصة في السنغال ومالي بين نظام المراتب (ارستقراطية ، أحرار ، عبيد) ونظام « الطوائف » المهنية المغلقة ؛ ولكل منها تدرجها الخاص وتسلسلها النوعي ؛ وتعدُّ قبائل أورلوف Ouolof والسرير Sérère والتوكولور Toucouleur من هذه الفئة . كما إن بعض المجتمعات الأخرى مثل هوسا Haoussa نيجيريا الشمالية تجمع في كلٍ ذي « تعقّد شديد » حسب تعبير م . ج سميث أشكالاً متعددة من التدرج والتسلسل . في هذه الحالة تُفسَّر هذه البنية بالتباين hétérogénéité العرقي وبالدرجة العالية من تمايز الوظائف الإقتصادية والإجتماعية وبتأثير استيلاء جماعة ما على السلطة واحتكارها . أما المجتمعات الأفريقية التقليدية التي تبدو كأنها مكونة من طبقات جنينية فهي نادرة ؛ وتبدو مملكة بوغندا Buganda واحدة من هذه المجتمعات وذلك بسبب المكانة المعطاة للملكية العقارية وبسبب أهمية المبادرة الفردية المعترف بها . ومن المفيد الإشارة هنا إلى أن المجتمع البوغندي يبقى الآن أحد المجتمعات التقليدية الأكثر انفتاحاً على صيرورات التحديث وخاصة في المجال السياسي .

تقدم آسيا ، مع الهند العدد الأكبر من المجتمعات ذات الطبقات المغلقة . ينتج تماسك هذه الطبقات لا عن البنية العائلية (والتي أمكن

وصفها « بالنابذة ») ولا عن النظام العشائري (والذي وصف بانه « اسمي ») بل عن الطائفة المغلقة . فهي تضع نظاماً صارماً ، وتنشىء تمييزاً واختصاصاً دقيقين وترسم حدوداً تعزز الفوارق مانعةً تعدي جماعة على أخرى ، وتؤدي أخيراً إلى توزع في المكان يتناسب مع هذه المقتضيات . إن العودة إلى نظام ديني وسلوك طقسي - مقياس كل شيء - تفسّر وتثبت هذا النمط من العلاقات الإجتماعية وما يبنيه من التفاوتات . ويشكل نموذج الفئات التصنيفية الأربع الأساسية الإدارة التي تسمح بالتفسير « النظري » لهذا التنظيم الشامل . إن الواقع أكثر تعقيداً بكثير فهو بسبب تغيره حسب المناطق والفترات المعنية يثير مع مضاعفة الطوائف المغلقة وأجزائها الداخلية نزاعاً دائماً حول مراكزها الخاصة .

ويمكن للزواج الداخلي أن يعمل على كل مستويات التدرج الداخلي كما في حالة براهما البنغال[3] . وترتبط دينامية هذه الطوائف المغلقة بديناميات سياسية ، وعن مغالاة في التبسيط عُرِّفت هذه الطوائف في البداية كنظام مجمَّد . تقدم أكثرية المجتمعات الآسيوية تدرجات اجتماعية معقدة ، ومثلنا على ذلك كاشانيّو برمانيا الذين درس أوضاعهم أ . ر . ليتش ، الذي ميز المجتمع باقتران « نظام طبقي » مع « نظام نسبي » يتغيران بصعوبة نحو « نظام اقطاعي » . ويفرق فيه بين ثلاث « مراتب » أو « حالات » أساسية واثنتين وسيطتين : 1) مرتبة الزعماء والسادة (دو) - 2) مرتبة الأحرار (داراه - Dara) 3) مرتبة العبيد (ميام) ؛ وما بين الأولى والثانية يوجد الارستقراطيون المعتبرون أنساب الزعماء القدماء وبين الثانية والثالثة هناك أنساب رجل حر وامرأة عبدة (surawng) . وهذا التدرج ليس جامداً ولا على علاقة مباشرة بالأوضاع الإقتصادية . أنه يستند إلى تمايزات شعائرية

(3) F. L. Hsu, «Clan, Caste and Club», Princeton, 1963.

وإلى اعتبارات سياسية . ويسمح لكل فئة أن تمجِّد « شرفها » إزاء مَنْ هم أقل منها شأناً . ولكن الواقع الأساسي دون شك هو رسوخه في ميدان العلاقات التي تجددها القرابة والنسب والتحالف . وهو يبدو نوعاً ما وكأنه التعبير الأعلى للتفاوتات القائمة على هذا المستوى .

يكشف هذا الإستعراض السريع وغير الكامل في التدرجات والتسلسلات المعقدة عن كثرة أشكالها التقليدية ؛ وهو يشير أيضاً إلى الصعوبة التي نلقاها لمجرد أن نحاول حصرها في عدد محدود من النماذج . ولا يتم التمييز بسهولة بين أشكال التدرج العليا وأشكاله الأولية ، لأن العليا تولد بطريقة ما من الأولية وتستعملها كاشفة تغيراً في النظام التسلسلي . أخيراً تترك مناقشات الإختصاصيين مسألة الحدود الخاصة بهذه الأشكال . مع ذلك يبدو أنه من المشروع حصر تطبيق مفهوم التدرج بالمجتمعات التي تلبي على الأقل شرطين هما : 1) أن تتوضح التفاوتات السائدة إنطلاقاً من معايير غير معايير العمر والجنس والقرابة والنسب ؛ 2) أن تكون الحدود الفاصلة التي تقوم بين الجماعات المتدرجة مرسومة على مستوى المجتمع الكلي أو على مستوى الوحدة السياسية الوطنية . ولكن هذا التحديد لا يسهل الأمور لأن الإنتقال من التأويل النظري إلى توضيح الواقع الإجتماعي لا يتم أبداً دون صعوبات . وتبدو المجتمعات الملموسة مثل « تشابك نظم من التدرج الإجتماعي على علاقة جدلية مع بعضها البعض » . وعبارة ر . باستيد هذه (الأشكال الأولية للتدرج الإجتماعي ، 1965) هي صدى لعبارة ج . غورفيتش G. Gurvitch الذي يماثل « كل بنية » بتوازن مؤقت بين العديد من المراتب ، « توازن يجب إعادة بنائه دون توقف وبجهد متجدد » . إضافة إلى ذلك تقوم العلاقة الفعلية التي تربط التدرج الإجتماعي بالبنية والتنظيم السياسيين حسب أشكال متغيرة ؛ فهذه العلاقة ليست بسيطة ولا وحيدة الجانب وهذا ما لا تستطيع أن تتجاهله

الأبحاث الجارية في نطاق الأنتروبولوجيا السياسية .

2 ـ أشكال التدرج الإجتماعي والسلطة السياسية

إن دراسة هذه العلاقة تتطلب فحصاً مسبقاً للمفاهيم الأكثر استعمالاً والأكثر ريبة أيضاً ؛ وتشير القائمة النقدية التي وضعها ر . هـ . لوي R. H. Lowie في الفصل : « الطبقة الإجتماعية » من مؤلفه : « التنظيم الإجتماعي » (1948) ، إلى ذلك . ومفهوم المركز الموروث عند هـ . ماين وهـ . سبنسر والذي استعاده علماء الإجتماع المعاصرون والأنتروبولوجيون الإجتماعيون يحدد موقع الفرد الخاص بالنسبة إلى بقية الأفراد داخل جماعة ما ؛ وهو يسمح بتقدير المسافة الإجتماعية الموجودة بين الأشخاص لأنه يتحكم بمراتب الأفراد . ويعبّر الدور عن المركز من منظور الفعل الإجتماعي ويصور الجانب الدينامي منه . ويضم المفهومان إلى مجموعة واحدة من الحقوق والواجبات ويجب أن يكونا بطريقة ما شرعيين اما بالعرف واما باجراء طقس خاص . أما مفهوم المنصب المرتبط بالمفهومين السابقين فهو يتضمنهما ويمكن اعتباره لفظة نوعية يشكل المركز والدور حالتين خاصتين فيها . وهو يدل على الوظيفة المشغولة على أساس « تفويض اجتماعي » ويحدد نموذج السلطة أو النفوذ الممنوح في إطار التنظيمات السياسية والإقتصادية والدينية أو غيرها من التنظيمات ويفرض أخيراً التمييز بين الوظيفة المشغولة وبين الشخص الذي يشغلها لفترة من الزمن .

يتضمن المنصب (أو المهمة ذات اللقب) بالضرورة عناصر تكريمية وطقسية تتيح عبر « إجراء مقصود واحتفالي » قبوله واكتساب « هوية اجتماعية جديدة » . وتقوم بين المنصب وصاحبه علاقة معقدة : فعندما يبقى المنصب شاغراً فان النظام الإجتماعي يبدو مهدداً ؛ وعندما لا يمتثل صاحبه بالواجبات والممنوعات التي تفرضها مهمته ـ غير مكترث بالإمتيازات

التي يتضمنها ـ فسيبقى الخطر نفسه قائماً . ليس للمنصب جانب تقني فقط ، بل له أيضاً طابع أخلاقي و / أو ديني . ويتعزز هذا الطابع عندما يتعلق الأمر بالوظائف السياسية ـ الطقسية ، وهذا ما لاحظه ماير فورتس ، فهو يقول : « طابعـ[ـها] الديني هو الوسيلة لتزويد الواجبات الأخلاقية بقوة الإكراه ، وهي الواجبات التي تسهم في رفاهية المجتمع وازدهاره بحيث أن الذين يقبلون بمنصب ما يتوجب عليهم تحويلها بدقة إلى أفعال »[4] .

ترتبط بعض المقامات ذات الألقاب بمركز ينال على أساس النسب أو العمر أو امتلاك صفة طبيعية (مع الولادة) وممنوح لعدد محدد من الأشخاص . ويمكن أن تكون المقامات الأخرى مشاعة أمام كل اعضاء المجتمع ، أو امتيازاً لجماعات محددة . وقد يبقى لقب ما مُلكية خاصة لنسب ما . وفي أغلبية المجتمعات التقليدية ذات الدولة ، تحفظ المناصب السياسية لأعضاء « طبقة حاكمة لا تمثل إلا نسبة ضعيفة من عدد السكان الإجمالي » (بيتر لويد Peter C. Lloyd)[5] . وقد تكون هذه الطبقة كياناً عرقياً كان قد وحّد مجتمعاً تعددياً وفرض سيطرته ، أو جماعة نسب تحتل المكان الأول ضمن مجموعة من العشائر والأنساب المنظمة ، أو ارستقراطية وراثية صاحبة ثقافة مميزة عن ثقافة الأكثرية .

في جميع الأحوال ، يستوعب مفهوم المنصب مفهومي المكانة **rang** والفئة ordre أو الوضع . وهو يعبر عن السلطة السياسية وتسلسلها الخاص في ارتباطها بالتدرج الإجتماعي .

وغالباً ما يخلط الأدب الأنتروبولوجي المقام والفئة (أو الوضع)

---

(4) M. Fortes, «Ritual and Office in Tribal Society», in M. Gluckman (édit), «Essays on the Ritual of Social Relations», Manchester, 1962.

(5) A. S. A., «Political Systems and the Distribution of Power», Londres, 1965.

ويستخدمهما دون تمييز ؛ وصحيح أيضاً أن هذين المفهومين يتقاطعان إلى حد كبير . ويعود المفهوم الأول لتسلسل خاص ، سواء كان تسلسل الجماعات الإجتماعية المبنية على أساس النسب أم الفئات المهنية الإجتماعية أم تسلسل المقامات ذات الألقاب في إطار التنظيم السياسي . ويُرد المفهوم الثاني إلى تسلسل عام اقتداءً بالإستعمال المعتمد لدى المؤرخين : انه التسلسل الذي يقدمه كل مجتمع لديه « طبقات » شبه محددة شرعياً (قانونياً) والتي تحدد الولادة بشكل أساسي الإنتماء إليها . يجب تناول نظام الفئات أو الأوضاع كأحد الأشكال المعقدة للتدرج الإجتماعي وبشكل متوازٍ مع نظام الطوائف المغلقة ومع نظام الطبقات .

ويبقى هذان النسقان محور نقاش لا يمكننا تناوله هنا بكل تفاصيله وتقلباته . ويطبق بعض المؤلفين (ومنهم ريفرز) عبارة « الطائفة المغلقة » على الظاهرة الهندية فقط ؛ وهم يحتفظون بأربعة معايير تسمح بتوصيف « الطائفة المغلقة » وهي : الزواج الداخلي ، الوظيفة الوراثية ، التسلسل الحاسم وقواعد « التجنب » . بينما حاول مؤلفون آخرون (ومنهم لوي) استعمالها على نطاق أوسع ؛ فقد استبعدوا المسافة الموجودة بين الطائفة المغلقة ، وتصوروا تواصلاً من الطبقات المتدرجة حيث لا تتميز الطوائف المغلقة إلّا « بثباتها المطلق » . مما يمكن حسب لوي من التمييز في مجتمع واحد بين الفئات Strates الأقل قابلية للإختراق (طوائف مغلقة) أو الفئات الأكثر قابلية للإختراق (الطبقات) . وإذ نتبنى هذا التأويل ـ والقيمة التفاضلية التي تضفيها على معيار « قابلية الاختراق » أو الإنفتاح ـ فإن الطوائف المغلقة والفئات (الأوضاع) والطبقات تبدو كأنها العناصر الثلاثة لتقدُّم نحو ترتيب أكثر انفتاحاً للجماعات الإجتماعية . وبمقتضى هذا التفسير يجب أن نلاحظ أن المجتمعات ذات العشائر أو فئات العمر ذات

الوظائف النوعية تضم أصول هذه الأشكال الثلاثة المعقدة للتدرج الإجتماعي .

استعادت المجادلة حدتها على قاعدة الملاحظات التي جمعها الأنتروبولوجيون خلال العقود الأخيرة . فالطبقات المغلقة الهندية لا تبدو « مغلقة » ولا « مجمّدة » بقدر ما يوحي التعريف الكلاسيكي ؛ يذكر فرنسيس هسو Hsu بأن النظام « قد الحق دائماً جماعات جديدة » وان الإنقسامات والنزاعات المؤثرة فيه « ليست ظواهر حديثة » . إضافة إلى ذلك ، تملك مجتمعات خارج الهند تدرجاً جزئياً مشابهاً لذلك الذي يبنيه نظام الطوائف المغلقة . وكنا قد عرضنا سابقاً أمثلة افريقية ، وقد أظهرت هذه الأمثلة تجمع فئات وطوائف مغلقة في إطار وحدة سياسية واحدة (أو ولوف وسرير وتوكولور في السنغال) .

ويحثنا الحذر العلمي أن ننظر في أنظمة الطوائف المغلقة والفئات والطبقات « كنماذج مثالية » لا تتطابق أبداً بدقة مع الواقع ، الذي يمكن تحليله باستعمال هذه النماذج معاً . ومن المهم جداً أن نلاحظ أن النظامين الأولين هما إلى حد ما « نسبيان » وان الأخير يحتل موقعاً مستقلاً . فالطوائف المغلقة والفئات من جهة ، والطبقات الإجتماعية من جهة أخرى تتعارض كتجمعات « مفروضة » على تجمعات « فعلية » ، وكتجمعات ذات وظيفة مسيطرة (سياسية ، طقسية ، اقتصادية ، الخ .) مفروضة على تجمعات فوق ـ وظائفية ، وكتجمعات بارتباط تكاملي مفروضة على تجمعات بارتباط تنافسي . فمن بين المعايير الستة التي استعملها غ . غورفيتش لتعريف الطبقات ، تسمح هذه « المعايير الثلاثة الأساسية » بكشف الفروقات (مفهوم الطبقات الإجتماعية ، 1954) . من جهة أخرى ، إذا اعتبرنا الطوائف المغلقة والفئات والطبقات الإجتماعية كثلاثة أشكال Modes تركيبية تسلسلية قائمة بين الناس والرموز والأشياء ، يتضح لنا أن الأولى

تستند إلى الميدان الرمزي إلى حد بعيد وإلى الدين ، والثانية إلى الصفات المعتبرة فطرية والتي تجعل الناس غير متساوين ، والثالثة إلى الأشياء التي ينظر إليها من خلال انتاجها أو توزيعها .

في مجال تناولها للمجتمعات التقليدية ، قلما تستعمل الأنتروبولوجيا عبارات من عائلة الطبقات الإجتماعية وذلك لأسباب تتعلق أولاً بالوقائع وثانياً باتجاهات البحث. في هذا المجال تبدو النظرية الماركسية نفسها ناقصة أو مترددة ، فهي تتناول الانتقال من مجتمع دون طبقات (التجمع البدائي) إلى مجتمع الطبقات ولكن دون معالجة الموضوع كاملاً ودون أن توضح لماذا تتطلب البنى الاجتماعية ما قبل الرأسمالية تفسيراً أكثر « تعقيداً » . ان ج . لوكاش في كتابه « تاريخ ووعي طبقي » هو الذي استعمل هذه الصفة (معقّد) وأدخل التحفير المفيد التالي : بالنسبة لهذه البنى « ليس من المؤكد أبداً انه يمكن التمييز بين القوى الإقتصادية والقوى الأخرى » ؛ ولكي «نكتشف فيها الدور الذي يحرك المجتمع ، نحتاج إلى تحليلات أكثر تعقيداً وأكثر صفاء إلى حد بعيد » . مستعملين نموذج التطور الذي وضعه انجلس ، يربط علماء العراقة السوفيات وجود الدولة التقليدية بجماعات اجتماعية غير متساوية يمكن اعتبارها كطبقات أولية تمارس إحداهما السيطرة وتستغل الطبقات الأخرى . يشير اللجوء إلى مفهوم الطبقة الإجتماعية الأولية على الأقل إلى الصعوبات ؛ فهو يكشف عن ضرورة تعيين الفروقات بالنسبة لمفهوم الطبقة وذلك حسب استخلاصه من الدراسة النقدية للمجتمع الرأسمالي الأوروبي في القرن التاسع عشر . ويذهب الأنتروبولوجيون غير الماركسيين إلى أبعد من ذلك . فهذا أ . فالرز يؤكد أن مفهوم الطبقة الإجتماعية ، « المميز » للتاريخ والثقافة الغربية ، غير قابل للإستعمال خارج المجتمعات الغربية إلا بعد أن يتلقى « معنى تطبيقياً عاماً » . وأثناء تفحّص علماء الأنتروبولوجيا والإجتماع المجتمعات التقليدية

غير الأوروبية ، أظهرت أعمالهم أن هناك طبقات تنزع إلى الإكتمال أكثر من طبقات تامة البناء وذلك بتأثير نزع الإستعمار والتحديث . وهم يربطون هذا التغيير البنيوي بالتطورات الأكثر حداثة .

وتبقى مطروحة مسألة صحة مفهوم الطبقات الإجتماعية المطبق في غير مجاله الأصلي . ونرى أن الأمر المشروع هو الإحتفاظ به للمجتمعات الموحدة (وهذا يفترض وجود الدولة) حيث تحدد « القوى الإقتصادية » التدرج الإجتماعي السائد وحيث تهدد علاقات التنافس الإنتظام الإجتماعي والنظام السياسي القائمين . ولكن يجب أيضاً الإعتراف أن المجتمعات المأخوذة من الأنتروبولوجيا لا تشبه نموذج المجتمع الموحد الوارد أعلاه إلا بعدد قليل منها . وقد حاولت بعض الدراسات الحديثة جداً تعيين نوع العلاقات الطبقية وما تثيره من مصالح متنافسة داخل هذه المجتمعات . إنها محاولة ج . ماكيت فيما يخص راوندا القديمة حيث يتعرف فيها إلى علاقة اقتصادية بين الطبقتين Strates [توتسي وهوتو Tutsi et Hutu] تسمح باعتبارهما طبقتين اجتماعيتين حقيقيتين[6] . وصحيح أن الحدث - ثورة 1960 التي قضت على الملكية وسيطرة توتسي - يؤكد هذا التحليل الجديد . يضاف إلى هذا أن أبحاثاً خصصت للتعابير الأيديولوجية المشتقة من علاقات التفاوت وطرق توزيع السلطة السياسية ولتجليات الرفض والتمرد .

وبمناسبة تناوله راوندا ، برهن دو هوش L. de Heusch كيف يمكن أن يتجلى رفض الوضع القائم ، وأن يعبّر عن نفسه على صعيد الأسطورة ، والإبداع الديني ؛ فالعبادة التي تدعو إلى المساواة (الكوباندوا Kubandwa) والتي يمارسها القرويون تقابل مجتمعاً خيالياً بمجتمع حقيقي مبني على عدم

---

(6) راجع مقالته : «مشاركة الطبقة الفلاحية في حركات الاستقلال الراوندية» :
Cahiers d'études Africaines, 16, 1964.

المساواة[7] . ثابر ماكس غلوكمان على تحليل الدينامية السياسية (صراعات من أجل السلطة) وأشكال التمرد (ردات فعل ضد أصحاب السلطة) . ولكنه أراد أن يبرهن بشكل خاص أن نتيجة أشكال التمرد هذه هي تماسك النظام السياسي وليس تغييره ، اما لأنها تبقى في إطار الطقوس أو لأنها تستهدف أصحاب المناصب السياسية لا النظام بذاته .

يؤمن هذا التوجه الجديد أول تقدم له . فهو يحاول فهم الدينامية الداخلية لنظم التدرج الإجتماعي ـ وهذا شرط ضروري ان لم يكن كافياً منذ اللحظة التي يطرح فيها تطبيق مفهوم الطبقات على بعض المجتمعات التي تعتمدها الأنتروبولوجيا . وهكذا يتسع حقل الإهتمامات التي أصبحت كلاسيكية وأحياناً روتينية ـ كشف عن « الثقافات الأساسية » المرتبطة بشتى الفئات ، وفحص الوسائل المستعملة للدفاع عن مكانة مشغولة أو تشريع ارتقاء اجتماعي ودراسة السيرورات الزواجية التي تتيح الحفاظ على مسافة ذات مغزى بين الجماعات الإجتماعية المتدرجة وذلك عبر الزواج الداخلي أو الزواج المختلف . وسوف يحصل المزيد من التقدم عندما تصبح الأنتروبولوجيا الإقتصادية تامة البناء ـ لأنها تعطي معرفة أكثر دقة وأكثر تنوعاً « بأنماط الإنتاج » الخاصة بالمجتمعات المسماة تقليدية ـ وعندما تغتني مساحات الأنتروبولوجيا السياسية النظرية . وهكذا تظهر أسس التفاوت وتنظيم السلطة الذي يتحكم به هذا التفاوت بوضوح أكثر ملاءمة لتحليل متقدم . وسيتقدم بقوة التحقق من الإرتباطات : بين الطوائف المغلقة والسلطة الضعيفة العاملة داخل نظام تحدده « السمات النابذة » ، حسب تعبير هسو Hsu ، وبين التدرج الإجتماعي والسلطة القوية التي تظهر مرتبطة بتعيين مغلق وبدفاع ضد المعارضات ، وأخيراً بين الطبقات الأوّلية والسلطة

(7) L. de Heusch, «Mythe et société féodale», in Archives de soc. des Religions, 18, 1964.

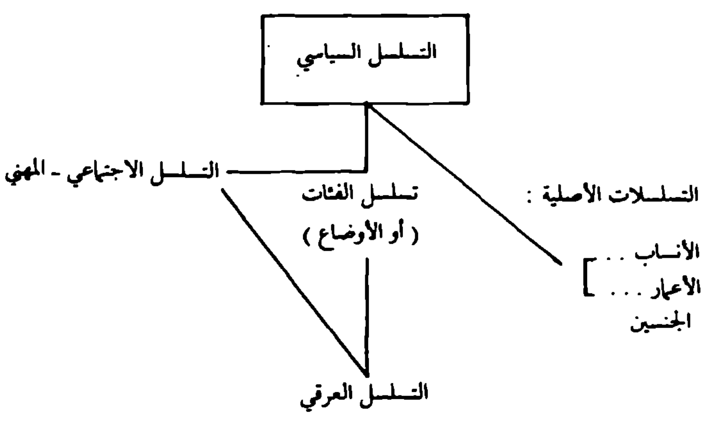
الفعّالة التي تتعرّف بانفتاح أكبر ، وبحساسية أكبر تجاه المعارضة والتغيير .

قبل التحقّق من هذه العلاقة بين التدرّج الإجتماعي وأنماط السلطة السياسية ، من المهم بناء الأداة التي تتيح تحليل « مراتب الجماعات » المعقدة والمتشابكة أيضاً . ويكفي مثل واحد لإظهار هذه الضرورة . أنه مثل مجتمع الهوسا Haoussa في نيجيريا الشمالية . فالثنائية المختصرة ، التي تعارض الارستقراطيين بعامة الناس (تالاكاوا Talakawa) ، لا تقيم وزناً للموقف الحاصل عن التقلبات التاريخية العديدة . المقصود في هذه الحالة مجتمع حديث بمختلف مظاهره الحالية (بداية القرن التاسع عشر) مبنيٌ على الفتح وقائم على كيانات عرقية متميزة جداً وحيث تفرض الدولة نفسها بقوة وحيث تتشابك المراتب الإجتماعية والسياسية .

رغم ذلك ، فإن الوظائف الموصوفة (ساروتو Sarautu) الملحقة بالسلطة الملكية هي الأكثر توزيعاً للإعتبارات والإمتيازات وتشكل التسلسل المرجعي تقريباً . وتظهر التفاوتات ، الكامنة في النظام قائمة بين العروق ethnies ، والتفاوتات الأولية القائمة حسب الجنس والعمر والموقع ضمن جماعات القرابة والنسب . تحدّد الوظيفة المكتملة ترتيباً تسلسلياً يمنح كل فرد مركزاً ومقاماً : ففي القمة الارستقراطيون الذين يحتكرون المناصب السياسية ؛ وفي القاعدة الجزارون الذين يؤلفون الجماعة الأقل اعتباراً ـ الحادية عشرة . وتتصرف كل جماعة بتسلسل داخلي معقد تقريباً ، ويحقق النجاح الشخصي (arziki) ضمنها نوعاً من الإرتقاء . إن العلاقات بين الجماعات البعيدة معدومة تقريباً إلا في حالة العلاقات السلطوية ؛ أمّا العلاقات الإجتماعية بين الجماعات المتقاربة فهي ناشطة وتظهر غالباً على شكل قرابة تسمّى « على سبيل المزاح » (Wasa) . عملياً ينضوي هذا الترتيب المنظم للجماعات الإجتماعية المهنية في تسلسل للفئات والأوضاع :

1 ـ الارستقراطيون ؛ 2 ـ الوجهاء ومثقفو الإسلام ـ 3 ـ الأحرار ؛

4 ـ الأقنان والعبيد الخدم . يدير التنظيم السياسي والإداري تسلسلاً من المراكز والمقامات والمناصب يسيطر على المجموعة ؛ وينشأ هذا التسلسل (التدرج) حسب المركز (طبعاً يقع النسب الملكي في القمة) ، وحسب المنصب المشغول (بعض العبيد الذين يُسلَّمون وظائف مدنية وعسكرية) .
يمكننا تصور العلاقات الرئيسية القائمة بين مختلف أنظمة التفاوت والخضوع على الشكل التالي :



التدرجات والتسلسلات الهوسية haoussa

لا يجب أن يخفي التبسيط الذي تقدمه هذه الترسيمة تعقيد التدرجات الهوسية فهي لا تعرض لكانات المراتب المميزة داخل هذه التدرجات . وقد تزداد تعقيداً أيضاً إذا أضفنا إليها علاقات « الموالي » (مولى ، تابع : بارا) التي يغلب عليها الطابع التعاقدي والتي تخلف شبكة حقيقية من العلاقات بين أشخاص غير متساوين اجتماعياً وسياسياً . وهكذا نقدِّر الإلتزام بتنقية التحليل في حالة هذه المجتمعات التي ترسخ السلطة السياسية وسط عدة تسلسلات متشابكة .

3 ـ « الاقطاعية » وعلاقات التبعية

تظهر الدراسات الأنتروبولوجية المهتمة بالمجتمعات التي توصف « بالاقطاعية » وبشكل ملموس تَمَفْصُلَ نظام التفاوتات ونظام السياسة رغم المجادلات التي تقارن الإقطاعيات الحقيقية ـ إقطاعيات القرون الوسطى الأوروبية ـ بالإقطاعيات المستعارة ـ تلك التي حبلت وتحبل بها الآن آسيا وافريقيا . إن إثارة هذا النقاش ضرورية ، وخاصة أنه ينطلق خلال السنوات الأخيرة من وقائع افريقية ، فهو سمح أن نعين بشكل أفضل العلاقات الإجتماعية والسياسية التي تصف معاً النظام الإقطاعي . والإقطاعية حسب ج . ماكيه ليست « طريقة انتاج » (مع انها تتطلب اقتصاداً ذا فائض من السلع الإستهلاكية) ، « انها نظام سياسي » ، « طريقة في تعريف دوري كل من الحاكم والمحكوم » . الواقع الخاص هنا هو الصلة بين الأشخاص وتكون على النحو التالي : « تنظم المؤسسات الإقطاعية بين شخصين غير متساويين من حيث السلطة ، علاقات حماية من جهة وإخلاص وخدمة من جهة أخرى » .

إنها تصل السيد بالمُقْطَع (على المستوى العالي من التدرج الإجتماعي) ، وبين المعلم والمولى (من مستوى أعلى إلى مستوى أدنى من التدرج) . وهنا يرى ماكيه « المحتوى العام لفكرة الإقطاعية » والسمة المميزة التي تسمح ببنائها بما هي « نموذج مثالي » بالمعنى الذي أقره ماكس فيبر[8] .

وتعتبر لوسي مير أن علاقة التبعية الشخصية (الموالي) هي بشكل خاص إحدى وسائل التنافس السياسي حتى وان قدمت « البذرة الذي تنمو

---

(8) J. Maquet, «Une hypothèse pour l'étude des feodalitésafricaines», cahiers d'études africaines, 6, 1961.

على أساسها سلطة الدولة » (الحكم البدائي) . وقلما تقع المماثلة الإقطاعية في تحليلها . . . وقد دفع مؤلفون مثل ج . غودي وج . بيتي النقاش أكثر إلى الأمام[9] . يذكر الأول أنه يمكن النظر للكلمة إقطاعية حسب معنيين : معنى عام يقف « بأشكال التنظيم السياسي والإجتماعي السائدة خلال بعض قرون العصر الوسيط الأوروبي » ، ومعنى خاص جداً يعتمد كمعايير ضرورية علاقة التبعية (سيد/ مُقْطَع) ووجود الاقطاعة ـ دعامة هذه العلاقة . يمكن إجراء المقارنة على المستوى الأول ، ولكنها تبقى تقريبية وذات مردود علمي منخفض . على المستوى الثاني ، يظهر انحراف « الإقطاعيات » الافريقية عن المألوف واضحاً جداً ؛ فالعلاقة الشخصية فيها لا تحصل عن انحدار في الدولة ، ولكن على العكس عن سيرورة تؤدّي إلى تنظيم سلطة مركزية ؛ والإقطاعة لا تكتسب فيها الطابع الدائم الذي تتصف به في أوروبا منذ نهاية القرن الحادي عشر لأنها تبقى مؤقتة ومرتبطة بمنصب سياسي أو إداري يتغير شاغله حسب مشيئة الملك أو بمناسبة عهد جديد .

يلاحظ ج . بيتي أيضاً الفرق مستنداً على تعريف للإقطاعية صاغه مارك بلوخ (المجتمع الإقطاعي 1949) ومطبقاً « النموذج الإقطاعي » على مجتمع بونيورو Bunyoro (أوغندا) كحالة خاصة . وهو يبرهن أن وجود « زعماء الأقاليم الكبار » ، وعددهم يقارب الإثني عشر زعيماً ، لا يغيِّر شيئاً من الموقع المركزي للملك (المقامة Le mukama) . فكل سلطة وكل نفوذ يخضعان له وهو يعهد بها وفقاً لإجراءات طقسية ويلغيها بشكل حقوق تتبلور في إقليم محدد وعلى فلاحية المستقرين لقاء خدماتهم ـ ذات الطابع العسكري أساساً حتى قيام الإستعمار . كما إن الملك مرتبط بمجموع الشعب

(9) J. Goody, «Feudalism in Africa?», Journ. of Afric. Hist., IV,I,1963; J. H. Beattie, Bunyoro: an African feudality?, Journ, of Afric. Hist., V, I, 1964.

بتماثل روحي وبدور المؤسسات ومفصول بحكم وجود المؤسسات عن العشيرة الاستقراطية ، فهو محاط بممثّلين عن كل العشائر وعن تجمعات الحرفيين وموجود في المركز من نظام التبادل ، يأخذ ويعطي بالتناوب . ولا تتدخل شبكة العلاقات المسماة « إقطاعية » بين الملك وزعماء مختلف المراتب والرعية ، ولكنها عملياً « وسيلة دعم لنظام إداري مركزي » في مجتمع بونيورو .

أما التحليلات الحديثة المكرسة لرواندا الملكية وبوروندي ، فهي تعدّل أيضاً صورة الإقطاعية الافريقية(10) . يلاحظ ر . لومارشان Lemarchand ان الأولى تذكّر عبر نظامها السياسي بالإقطاعية اليابانية وليس الأوروبية القروسطية . فالتدرج الإجتماعي وتسلسلات السلطة والنفوذ والعلاقات بين الأشخاص مرتبطة فيها « بمجموعة من الحقوق والإمتيازات » المرتكزة على ملكية الأرض والماشية . وتقوم الحياة السياسية « المحلية » على ثلاث مؤسسات مهمة هي : النسب ، الزعامة chefferie ومجموعة « الإخلاص » المنظمة حول « سيد » ما . وهي تكشف عن مجتمع غير موحد فعلاً ، بل هو على العكس ، مزيج من العلاقات الإجتماعية والسياسية المتنوعة ؛ وليست العلاقات المعتبرة إقطاعية إلا واحدة من هذه المجموعات المكونة ـ وتخدم كدعامة لتنظيم سياسي تهدده دائماً السلطات والحقوق النسبية . يقدم أ . تروبوورست A. Troubworst إعادة تأويل للمجتمع الروندي Rundi تصحح الشروحات السابقة . وهو يبين أن احتكار السلطة فيه يعود لارستقراطية محدودة العدد : فالحكام الحقيقيون كانوا « امراء الأسرة الملكية » وتعمل علاقات « الموالاة » لا سيما داخل الطائفة « المغلقة » المسيطرة (طائفة

(10) R. Lemarchand, «Power and stratification in Rwanda: a Reconsideration», cahiers d'études Africaines, 24, 1966; A. Troubworst, «L'organisation politique et l'accord de clientèle au Burundi», Anthropologica, IV, I, 1962.

التـوتـسي Tutsi) حيث تكون بمثابة وسيلة ارتقـاء اجتماعي . وتتـوطد هـذه العلاقات أما على أساس حيازة الماشية ، ولها في هذه الحالة طابع خاص وهو إمكانية نقضها بسهولـة ، وأما عـلى أساس حيـازة الأرض ، وهنا يكـون لها بالضرورة مغزى سياسي . ومع هذا المظهر الأخير تخلق هذه العلاقات حلقة من المفضلين والموالي وتتدرج في إطار « التسلسلات السياسية ـ الإقليمية » .

ولكن الواقع المسيطر في بوروندي هو العلاقة الوثيقة الموجودة بين تدرج اجتماعي يتجاوز نظام « الطوائف المغلقة » وبين المشاركة في السلطة . فأصحاب السلطة على الأرض هم الأقوى والأغنى في الوقت نفسه ؛ فلهم « احتكار مراقبة الخيرات » . وتتدخل العلاقة المسماة « إقطاعية » كوسيلة موضوعة في خدمة استراتيجية هدفها المحافظة على السلطة والامتلاك بواسطة ارستقراطية قليلة العدد واتباعها . يُظهر هذا المثل الأخير شكلاً جديداً من الإقطاعية الافريقية ، ويشير إلى تغيراتها ومفارقة تقلبها المتكرر ، الذي كان قد أوضحه ر . ليتش في المجال الأسيوي كاشفاً « صعوبة الانتقال » من المجتمع الكاشاني إلى نظام من نمط اقطاعي كامل البناء .

الفصل الخامس

الدين والسلطة

إنما الملوك هم أقرباء ، أشباه أو وسطاء الآلهة . وتنم وحدة رموز السلطة والمقدس عن الصلة التي قامت بينهما دائماً والتي وسعها التاريخ ولم يقطعها أبداً .

وتكشف تجربة المؤرخين والأنتروبولوجيين عن هذه العلاقة الأبدية التي تفرض نفسها بقوة البديهة ، وذلك عند معاينتهم للسلطات العليا المرتبطة بشخص الملك ، والطقوس واحتفال التنصيب والإجراءات المحافظة على المسافة بينه وبين رعيته وأخيراً التعبير عن الشرعية . غير أن زمن البدايات ، زمن انبثاق الملكية من السحر والدين خير معبر عن هذه العلاقة بواسطة ميتولوجيا تشكل « الرواية » الوحيدة لهذه الأحداث وتؤكد تبعية الناس المزدوجة ـ تلك التي شيدها الآلهة والملوك . وتتأكد قدسية السلطة أيضاً في العلاقة التي توحّد التابعية بالمليك والتي تتجلى باحترام أو خضوع تام لا يبرره العقل وتتجلى بخوف كبير من العصيان الذي يعني انتهاك الحرمات .

ولا يشكل وجود الملك ـ الاله أو الملك صاحب الحق الإلهي أو الملك صانع المعجزات شرطاً ضرورياً للإعتراف بهذه العلاقة الموجودة بين السلطة والمقدّس Sacré . ففي مجتمعات من النموذج العشيري تؤمن إجمالاً عبادة الأجداد أو عبادة الألهة الخاصة بالعشائر تقديس مجال سياسي غير واضح . و « زعيم » العشيرة أو السلالة وصلة الوصل بين العشيرة (أو السلالة) الحالية المؤلفة من الأحياء ، والعشيرة (أو السلالة) المثالية ، حاملة القيم النهائية والمتمثلة بكل الجدود لأنها هي التي تنقل كلامهم للأحياء وكلام

الأحياء اليهم . لا يمكن إنكار تداخل المقدس والسياسي ، في هذه الحالات ، وهو تداخل بقي ظاهراً في المجتمعات الحديثة المعلمنة التي لم تكن السلطة فيها أبداً خالية من محتواها الديني الذي يبقى حاضراً ، مختصراً ، ومكتوماً . وإذا لم تكن الدولة والكنيسة « إلا شيئاً واحداً» في الأصل ، أي عند نشأة المجتمع المدني ـ كما لاحظ هربرت سبنسر في كتابه مبادىء علم الإجتماع ـ فإن الدولة قد احتفظت دائماً بشيء من طابع الكنيسة تقريباً حتى ولو كانت قد بلغت نهاية مسار طويل من العلمنة . من طبيعة السلطة نفسها أن تحتفظ بشكل ظاهر أو مقنع بدين حقيقي سياسي . وبهذا المعنى ، ودون أن يكون لقوله بريق المفارقة فقط ، يؤكد لوك دي هوش de Luc de Heusch أن « علم السياسية تابع لتاريخ الأديان المقارن »[1] .

وبهذا الصدد اعلنت فلسفة ماركس السياسية عن أبحاث علماء الإجتماع والأنتروبولوجيا وقدمت لها نقطة إنطلاق عندما برهنت على وجود إزدواجية في كل مجتمع دولي مشابهة للأزدواجية التي تقابل المدنس بالمقدس : « وما يجعل اعضاء الدولة السياسية متديّنين إنما هو الأزدواجية بين الحياة الفردية وحياة العامة ، بين حياة المجتمع المدني والحياة السياسية » . وتحلل فلسفة ماركس السياسية طبيعة عظمة الدولة ، وتكشف التدين المفرط الذي يغمرها . ويرى ماركس أن سلطتي الدولة والدين هما في جوهرهما من طبيعة مشابهة ، حتى عندما انفصلت الدولة عن الكنيسة وحاربتها . يقوم هذا التشابه الجوهري في الواقع على أساس وقوع الدولة (أو يبدو أنها تقع) على مستوى أعلى من الحياة الواقعية في دائرة يوحي بعدها ببعد الإله أو الآلهة . وهي تنتصر على المجتمع المدني على طريقة

(1) L. de Heusch, «Pour une dialectique de la sacralité du pouvoir, Le pouvoir et le sacré», Bruxelles, Annales du Centre d'Etude des Religions, 1962.

انتصار الدين على العالم الدنيوي . يجب أن تكتمل هذه الملاحظات الأولية وتتحقق بتوضيح أكثر اندفاعاً لطبيعة السياسي المقدسة وقد جعلته مساحات الأنتروبولوجيا ممكناً .

١ ـ القواعد المقدسة للسلطة

تشبه علاقة السلطة بالمجتمع ـ كما أشرنا إلى ذلك سابقاً ـ العلاقة القائمة بين الطوطم الأوسترالي والعشيرة ، حسب دوركهايم . وهذه العلاقة مشحونة أساساً بالقداسة لأن كل مجتمع يربط النظام الخاص به بنظام يتجاوزه متوسعاً ليطال الكون عند المجتمعات التقليدية . والسلطة مقدسة لأن كل مجتمع يؤكد إرادته في الخلود ويخشى العودة إلى الفوضى chaos ، لأن فيها موته .

أ ـ النظام والفوضى

مع ذلك ، تلح دراسات الأنتروبولوجيا السياسية على ضرورة النظام ، كما صاغها المجتمع أقل من الحاحها على الوسيلة الرئيسية التي تخدم النظام : وهي الاستعمال الشرعي للإكراه المادي . وتشير هذه الدراسات ، كما يلاحظ هويش ، إلى أن « كل حكم وكل ملك هو وبدرجات متفاوتة مؤتمن على القوة الإكراهية المادية ، وكاهن يمارس عبادة القوة » . يفرض التحليل الدقيق معاينة كل هذه المعطيات الأولية في الوقت نفسه : من جهة تقديس نظام بدا ضرورياً للأمن ، للرخاء والإستمرار ، ومن جهة أخرى ، اللجوء إلى القوة الذي يسمح بممارسة فعل الأمر ،بكل ما للكلمة من معنى ، ويشهد على بأس السلطة .

تثبت معاينة النظريات « المحلية » عن السلطة إن هذه مرتبطة غالباً ، وكما تقول هذه النظريات ، بقوة ما ، تقدَّم على أنها جوهر السلطة بذاته أو شرطها بما هي قوة إخضاع أو أخيراً على أنها اختبار لشرعية هذه السلطة .

وبوضع هذه القوة في خانة الإزدواجية أو الإلتباس ، تعكس هذه النظريات خصوصية السياسي ، وهي تعترف لهذه القوة بالقدرة على التأثير على البشر وعلى الأشياء بطريقة مفيدة أو مضرة وذلك حسب استعمالها ؛ وتجعل منها أداة للقيادة . ولكنها تشدد على أن القوة تسيطر على كل من يحتفظ بها ؛ وتقرنها أقل بشخص الحاكم الفاني من اقترانها بوظيفة من المؤكد أنها دائمة . تؤكد الصراعات من أجل السيطرة النظرية المحلية وهي أولاً صراعات للإستيلاء على الأدوات التي تثبت وتوجه قوة السلطة نفسها .

تساعد الدراسات التي جرت في أفريقيا خلال العقدين الأخيرين على فهم أفضل لمظهر السلطة هذا ، وتبرهن على أن المفاهيم المستعملة لتوصيف جوهر السلطة غير مستمدة فقط من مصطلحات سياسية إنما من معجم ديني أيضاً ، وأنها تستند كلها إلى ميدان المقدس أو الإستثنائي . وهكذا تلجأ النظرية الملكية التي وضعتها جماعة نيورو Nyoro الأوغندية إلى مفهوم ماهانو mahano ، أي السلطة التي تسمح للملك أن يتعهد النظام المناسب والتي تنتقل على مدى التسلسل السياسي فقط . وقد أثبت ج . بيتي أنه مشارك بمواقف مختلفة لا بد وأن تتمتع بصفة مشتركة واحدة على الأقل . وبما أنه معروف من خلال تفاقم الأحداث غير المألوفة والتي تدعو إلى القلق ، ومن خلال مظاهر العنف ، فهو يحدِّد إذا التهديد الخارجي . ما أن تنتهك السلوكيات الإجتماعية المحرمات الأساسية أي تلك التي تؤمن الدفاع عن العلاقات الإجتماعية الرئيسية ، مثل العلاقات داخل العشيرة وعلاقات القرابة والقرابة الصورية (القائمة على عهد الدم) والعلاقات المعبرة عن الوضع حسب الجنس والعمر أو المكانة حتى يخرج الماهانو من القوة إلى الفعل ويتصرف .

فهو في هذه الحالة الثانية كاشف الأخطار التي يحملها المجتمع في ذاته . يتدخل أخيراً في مجرى الحياة الفردية عند الولادات والمسارات والموت ، أي

عند « أعمال المرور » التي تستخدم القوى الحيوية والأرواح التي تراقبها . يتضح لنا أن « الماهانو » حاضر دائماً سواء تعلق الأمر بعلاقة المجتمع بعالمه ، أم بعلاقة النيوروي بمجتمعه ، أم بعلاقة الفرد بالقوى التي تتحكم بمصيره . وهو يعبّر عن علاقة الخضوع ويكشف المسافة التي تسمح لمد الحياة بالتدفق وللنظام بالغلبة . ويمكن القول أن الجهاز السياسي هو منظم الماهانو الذي يحدد مراكز السلطة أو النفوذ المبررة بحصول أصحابها المتفاوت على تلك القوة ، التي تحافظ على الحياة وتتعهد النظام .

والملك النيوروي هو ، بالنسبة لرعيته وبلده ، مالك الماهانو الأعظم فالطقوس العديدة التي تضع شخص الملك وتحميه بما أنه رمز الحياة ، تضمن بهذا العمل نفسه المجتمع ضد الموت . والملك هو الذي يسيطر على الأشخاص والأشياء ، ويحافظ على تنظيمهم ؛ وبواسطته فإنه يفرض واجب انتظام العالم وواجب الانتظام الإجتماعي معاً . إن سلطانه على الماهانو وعلى النزعات الدينامية ، المكونة للعالم والمجتمع ، يسمح له بالإضطلاع بمهامه . وهذا السلطان هو ذاته مصدر الخطر ، لأن السلطة تفرض قانونها الخاص على الذي يتقلدها وإلاّ فهي تعمل خلافاً للحق المفترض أن يكون مصاناً . يوحي مفهوم الماهانو بهذا الخطر المميت مستوعباً مزدوجات من المفاهيم المتناقضة مثل : نظام / فوضى ، خصب / قحط ، حياة / موت . وهكذا تظهر جدلية القيادة والطاعة كتعبير ، في لغة المجتمعات ، عن جدلية أكثر جوهرية ـ تلك التي ينطوي عليها كل نظام حتى في سبيل البقاء . انها إمكانية الوجود ، والوجود معاً ، التي يحترمها الناس عبر آلهتهم وملوكهم[2] .

---

(2) J. H. M. Beattie. «Rituals of Nyoro Kingship», Africa, XXIX, 2, 1959; «On the Nyoro concept of Mahano, Africain studies», 19, 3, 1960; «Bunyoro, an African Kingdom», New York, 1960.

إن معاينة المفاهيم الافريقية المعبرة عن السلطة وجوهرها تكشف جوانب مشتركة ـ الأكثر أهمية ـ ومتغيرات ذات مغزى ، لأنها تتنوع بنفس طريقة الأنظمة السياسية التي تستند إليها . فعند جماعة آلور الأوغندية مبدعة الزعامات التي فرضت سيطرتها على جيرانها المفتقرين لسلطة مميزة ، يشكل مفهوم الكير Kèr أحد العناصر الرئيسية في النظرية السياسية . فهو يؤكد على صفة الزعامة ، القوة التي تسمح بممارسة سيطرة نافعة وضرورية جداً إلى درجة أن الشعوب التي لا تملكها عليها أن تتمنى الحصول عليها من الألور . ليس مفهوم الـ « كير » مجسداً ويبقى متميزاً جداً عن المنصب وعن الرموز المادية المرتبطة بالزعامة . انه يمثل جانباً كمياً كونه قوة منظَّمة ومخصبة يمكن أن تفقد حدّتها . عندئذ يقال أن « الكير يبرد» وان «ضرس الزعامة أصبح بارداً » . تحدد ثلاثة عوامل قوة تدخّله في خدمة البشر وهي : الإستمرارية (لأن الكير يحتفظ « بحرارته » محافظاً على نفسه في سلالة مستمرة) ، وشخصية من يستعمله وتوافق العلاقات المتماسكة مع المقدس . وهذا الشرط الأخير ليس الأقل أهمية . فالزعماء الألوريون يتصرفون كوسطاء ذوي امتياز بين رعيتهم « والقوى الفوطبيعية » لأنهم مرتبطون بأجدادهم بالذات وبالأجداد الذين يوجهون تاريخ الزعامة . وهم يبرهنون عن قدرتهم في أن يحكموا من خلال الكفاءة الطقسية التي يمارسونها على الطبيعة ـ يُقرُّ بأنهم «صانعو المطر» ـ ، ثم إن سلطانهم على القوى الحيويّة وعلى الأشياء هو الذي يبرر سلطانهم على البشر . وإذ يسيطر الزعماء على رغبتهم ، فإن السلطة تسيطر على المؤتمنين عليها لأنها تجد مصدرها في حقل المقدس . وهي تفرض نفسها كدعامة للنظام ، بينما يهدد القصور النظام الإجتماعي ، وتبدو كطمأنة للإستمرار بينما يحمل الموت الأجيال وحكامهم[3] .

(3) A. W. Southall, «Alur Society», Cambridge, 1956.

يؤكّد مثلان مستعاران من المنطقة الغربية للقارة الافريقية الفائدة والوزن العلمي لتحليل يبحث في اصطلاحات السلطة التي تقدمها النظرية المحلية . وكنا قد أتينا على ذكر أحد المثلين في فصل سابق ؛ انه مثل التيف ، الشعب الكثير العدد في نيجيريا ، منظّم مجتمع بقي الحكم فيه منتشراً . في هذه الحالة فإن مفهومين متناقضين وإضافيين يكشفان السلطة وكل تفوق بمظهر خيّر تماماً (مظهر النظام الذي يحقق السلام والرخاء) أو بمظهر خطير (مظهر التفوق المكتسب على حساب الغير). في شكلها الأكثر اعداداً ، تصاغ النظرية السياسية بلغة الدين والسحر . وتتطلب كل سلطة شرعية امتلاك الـ « سويم » ، أي قدرة الوجود المتوافق مع مصدر الخلق وحماية نظام هذا الوجود ؛ تستوجب هذه الكلمة براحة أكبر مفاهيم الحقيقة والخير والإنسجام . والـ « سويم » هو أيضاً قوة يمكن أن تعمل دون دعامة أو وسيط ، تحدد صفته الخاصة نتائج هذا التدخل بالنسبة للشؤون الإنسانية : فالتوسط الضعيف يسبب « اضعافاً » عاماً ، والتدخل المفرط يصبح عامل فوضى . غير إن السويم يصف السلطة المعتبرة إيجابية أساساً . وبالعكس يدير المفهوم الثاني تساف (tsav) السيطرة على الكائنات ، والنجاح المادي والطموح ، وباستحضاره القدرة المرتكزة على المهارة والمبادرة الفردية ـ سواء كان المقصود زعيم مشهور أم وجيه ذو مكانة أم رجل غني ـ يعتبر هذا المفهوم مناسباً ؛ مع ذلك فهو يصف أيضاً النجاحات المحرزة على حساب الآخرين ، والضغوطات التي تمارس على هؤلاء والتفاوتات التي تتغذى من « قوت » الفئات الدنيا ـ وبهذا المعنى يشبّه بالسحر وبالمجتمع المضاد . تؤكد نظرية التيف غموض السلطة وتناقض المواقف تجاهها التي تؤدي إلى الإقرار بها كطمأنة للنظام الملائم للأعمال الإنسانية (فهي تعبر عن مشيئة الآلهة) مع الخوف منها كأداة سيطرة وامتياز ، لأن المؤتمنين عليها يستطيعون دوماً تجاوز الحدود المقبولة .

المثل الثاني هو مجتمع دولي قديم وكثير السكان، أنه مجتمع موسيّ Mossi في فولتا العليا الذي يرمز ملكه (موغـونابـا Mogho Naba) إلى الكون وإلى شعب الموسيّ . والمفهوم ـ المفتاح في الشأن السياسي هو مفهوم « نام » nam الذي يرجع إلى سلطة العهد الأول ـ السلطة التي استعملها المؤسسون لبناء الدولة ـ وإلى القوة المستمدة من الله « التي سمح لإنسان بالسيطرة على الآخرين » . وهذا المصدر المزدوج الإلهي والتاريخي جعل المفهوم قوة مقدسة تمنح التفوق (« وضع نبيل ») والقدرة على الحكم للجماعة التي تحتفظ به . مع أن النآم هو شرط كل سلطة ونفوذ ، فهو لا يكتسب أبداً بشكل دائم ويشكل حقل منافسات سياسية يؤدي الاخفاق بنهايتها لضياعه وفي الوقت نفسه التنازل عن السلطة والهيبة . إن أول ما يدل عليه هذا المفهوم هو الهيمنة المشروعة والتنافس حول المناصب التي تسمح بممارستها .

تنتمي الكلمة « نام » إلى مجموعة أكبر من المعاني . إنها تتطابق مع التفوق المطلق : تفوق الله ، تفوق الملك وتفوق النظام السياسي الذي يسيطر على عمارة العلاقات الإجتماعية . إنها تبرر الإمتيازات المرتبطة بالمراكز الإجتماعية العليا : حق المطالبة بالثروات للغنى والخدمات والنساء ورموز الهيبة . وتعبر عن ضرورة السلطة لمقاومة مخاطر إنهيار الثقافة deculturation والعودة إلى الفوضى chaos ؛ بهذا المعنى على الملك والزعماء « التهام النام » لكي « لا تلتهم » الفوضى الآثار الإنسانية . وبصورته الأكثر كمالاً والأكثر قدسية ، يشكل النام ضمانة الشرعية ، فهو يشهد أن السلطة المكتسبة تفيض عن الأجداد والملوك وأنها ستعمل بطريقة مناسبة لخير شعب موسيّ ثابت عند الريغاليين Regalia ، وفي الرموز المقدسة المرتبطة بشخص الملك أي الناميتيو namtibo ينتشر النام بواسطة هذه الرموز (الناميتيو) في الشراب القدسي الذي يصل الملك بجدوده وبالأرض الإلهية ، والزعيم بأجداده وبالموغونابا . ان « شُرْبُ الناميتيو » يعني الحصول على النام

والإرتباط عبر قسم حقيقي بالطاعة والخضوع للنظام الذي أقامه مؤسسو المملكة وللأوامر الصادرة عن الشخص الذي هو خليفتهم الشرعي[4] .

يرى پ . ڤاليري ، إن السياسة تؤثر على الناس بطريقة توحي « بالأسباب الطبيعية » ؛ فهم يتلقونها كما يتلقون « تقلبات السماء والبحر والقشرة الأرضية » (نظرات على العالم المعاصر) . يوحي هذا التشبيه بالمسافة التي تأخذها السلطة - خارج وفوق المجتمع - وبقدرتها على الإكراه .

تؤكد النظريات الأربع التي تناولناها هذا التفسير ، كما أنّها تظهر حدوده . انها تبرز السلطة بما هي قوة مرتبطة بالقوى التي تسوس الكون وترعى فيه الحياة وبما هي قدرة على السيطرة . وهي توحد نظام العالم المفروض من قبل الآلهة ، ونظام المجتمع الذي بناه الأجداد الأوائل أو مؤسّسو الدولة . يحقق الطقس حماية النظام الأول والعمل السياسي يؤمن الحفاظ على النظام الثاني وما النظامان إلا سيرورتان متماثلتان . وهما يساهمان بفرض الإمتثال لنظام شمولي يُعرف على أنه شرط لكل حياة ولكل وجود اجتماعي . إن هذا الترابط بين المقدس والسياسي الذي يجعل من الضربات الموجهة ضد السلطة (وليس ضد أصحابها) ضربات مدنسة يتخذ أشكالاً مختلفة حسب الأنظمة السياسية ؛ فهو يعطي للمقدس أهمية كبيرة في المجتمعات التي « لا تملك دولة » ، ويُرجِّح سيطرة تمارس على الناس والأشياء في المجتمعات « الدولتية » . فضلاً عن ذلك ، تكشف عناصر النظرية الواردة أعلاه السلطة بمظاهرها الدينامية التي تشكل قوة النظام وعامل مواجهة ضد عوامل التغيير المشبَّهة بالسحر أو بتحطيم الثقافة ؛ وتمنح قوة تكتسب بالمنافسة وتتطلب المحافظة عليها . وعليه ففي أكثرية

(4) E. P. Skinner, The Mossi of the Upper Volta, 1964.

الممالك الافريقية ، تفرض فترات خلو العرش فوضى مضبوطة تغري بتجديد السلطة وتفرض مواجهة بين المطالبين بالعرش تسمح بتنصيب الأكثر قوة من بينهم . بتأسيسها لنظرية سياسية تظهر المفاهيم أخيراً إزدواجية السلطة : فهذه تمارس سيطرة نافعة على الديناميات المكونة للعالم والمجتمع ، ولكنها معرضة أيضاً للتقهقر إلى قوة غير مضبوطة أو مستخدمة فيما وراء الحدود التي تتطلبها السيطرة .

قد تصبح هذه الطريقة قابلة للتطبيق على المجتمعات السياسية المسماة قديمة ، المدروسة خارج القارة الافريقية لو أن المعلومات التي تتطلبها جمعت بشكل كافٍ . عملياً ، استأثر وصف التنظيمات والوظائف السياسية باهتمام الباحثين أكثر مما استأثر به إعداد المعاجم والنظريات السياسية الخاصة بالجماعات الإنسانية « موضوع البحث » . وبالإمكان أحياناً إيجاد المعطيات الضرورية ـ وهذا ذو مغزى ـ في الدراسات عن الظواهر الدينية التي تشير بالتالي (وأيضاً) إلى أن علاقة السلطة بالمجتمع شبيهة بالعلاقة التي يقيمها المقدس مع المدنسّ ؛ وفي الحالتين يظهر حقل الصراع على هيئة نظام أو نقيضه ، الفوضى .

وفي المجتمعات التي ترتبط بالطبيعة أكثر مما تتجه نحوها للسيطرة عليها ـ تجد فيها امتدادها وانعكاسها بآن معاً ـ فإن قرابة المقدس والسياسي تفرض نفسها بقوة . ويمكن تحديد هاتين المقولتين بشكل متواز ، وما تنطويان عليه من مبادىء وعلاقات يتجاوبان من مقولة إلى أخرى . وكلتاهما تفرضان المسافة والإنقطاع اما عن المجال الدنيوي واما عن المجتمع المدني ، مجال « المحكومين » . وكلتاهما تستندان على نسق من المحرمات أو الأوامر وعلى قواعد ـ مثل آلهة العدل اليونانية تميس Thémis ـ تضمن تنظيم العالم والمحيط الإجتماعي . وكلتاهما مدموغتان بطابع الغموض . مقدس (محرم) وسياسي يتعرضان لقوى متكاملة ومتناقضة يجعل منها الخطاب التوفيقي

عامل تنظيم ، ويرتكزان هكذا على قطبية ثنائية : قطبية الطاهر والدنس ، قطبية السلطة المنظمة (والعادلة) والسلطة « العنيفة » (والإكراهية المخاصمة) . وكلاهما مرتبطان بجغرافية رمزية واحدة : فالطاهر مرتبط « بالداخل » ، بالمركز والدنس « بالخارج » ، بالحدود ؛ وبشكل متوازٍ تقع السلطة الخيرة في القلب نفسه من المجتمع وتشكل المركز منه (بالمعنى الهندسي) بينما تبقى السلطة الخطرة منتشرة ولهذا فهي تعمل على طريقة السحر . في كتابه : « الإنسان والمقدس » (1939) يصف ر . كايوا R. Caillois هذا التناقض « بكلمتي التماسك والتفكك » ؛ يوافق التماسك القوى التي « تشرف على الإنسجام الكوني » ، والتي « تسهر على الرخاء المادي وانتظام العمل الإداري » وتدافع عن الإنسان « في تكامل وجوده المادي » - يجسد الملك كل ذلك ؛ ويوافق التفكك القوى المحرضة على الهيجان وأعمال الشذوذ والإنتهاكات المضرة للنظام السياسي والديني والتي يمثلها الساحر . من المناسب أخيراً التذكير أن مقولتي المقدس والسياسي مقرونتان بفضيلة فعّالة ، وبقدرة على التدخل والتأثير تشير إليهما الكلمات من نموذج مانا mana في لغة المقدس والكلمات من نموذج ماهانو mahano أو نام nam في لغة السياسي . وتتقاطع سلسلتا المفاهيم ؛ فالقوى أو الجواهر التي تذكر بهما تثير المشاعر المتناقضة نفسها ؛ احترام وخشية ، حب وبغض .

لا يكون التماثل بين المقدس والسياسي على هذا النحو إلا بمقدار ما يخضع هذان المفهومان لمفهوم ثالث يسيطر عليهما : انه مفهوم النظام أو نظام الأشياء ordo rerum الذي كشف مارسيل موس Mauss عن أهميته الأساسية . ففي المجتمعات المسماة قديمة ، تخضع عناصر المجتمع ومختلف البنى الإجتماعية لنماذج التصنيف نفسها . وباعتباره خاضع للقوانين ذاتها ،

يعبّر تنظيمها عن نفسه بشكل مزدوج[5] : فهو يعلن عن انشطار الكون المنظم (الكوزموس) والمجتمع ، ويستند إلى مبادىء متناقضة ومتكاملة ، يولد تنافرها وتلاقيها نظاماً ما وكياناً حياً . وهكذا ينجم « نظام الأشياء » هذا أو « نظام الناس » عن فصل واتحاد بين سلسلتين من العناصر أو الجماعات الإجتماعية المتناقضة : من ناحية مكونات الطبيعة والفصول والمشارق ؛ والجنسان والأجيال والبطون من ناحية ثانية . وتقوم صلات مشتركة بين سلاسل الفئات المتناقضة . والصفة المسيطرة لنمط التصور هذا هي ضرورة إقامة انقطاع بين « الطبقات » المكونة على هذا النحو وتحقيق اتحاد فيما بينها . وما يجعل الترتيب ممكناً هو فصل الأضداد ، ثم يبنيه اتحادها ويجعله خصباً . تحكم هذه الجدلية الأصلية التفسير الأولي للطبيعة وللمجتمع الذي لا يمكن أن ينشأ عن هذه « اللواطية الإجتماعية » التي يحققها تحالف الجماعات المتشابهة .

يُسجِّل مفهوما المقدّس والسياسي في نظام التصورات هذا ، كما يشير إلى ذلك وضعها بالتوازي . في المجتمعات المسماة معقدة وذات البنية الطبقية والسلطات المتميِّزة بوضوح لا تتغير العلاقات بين السلطة والدين جذرياً . وفيما وراء الجماعات المندرجة وغير المتساوية التي تقيم فيما بينها علاقات « موجهة » (من السيطرة ومن الخضوع) يُسلِّم بوجود تكاملية بين الملك والشعب ، وبين مجموعة الحكام ومجموعة المحكومين . ويدير العلاقة القائمة بين الملك وأحد رعاياه مبدأ السلطة الذي تعادل معارضته انتهاك الحرمات ؛ وينظر إلى العلاقة الموجودة بين الملك ومجموع الرعايا من منظار الإزدواجية المتمِّمة . يذكرنا بذلك مثل من الصين القديمة : « الأمير هو الواحد والجمهور هو الكل » .

(5) E. Durkheim et M. Mauss, de quelques formes de classification, Année sociologique, t. VI, 1901 - 1902.

يساهم المقدس والسياسي معاً في الحفاظ على النظام القائم وجدليتاهما المتبادلتان تشبهان الجدلية التي تعمّر هذا النظام ـ وهما يعكسان معاً الجدلية الخاصة بكل نظام حقيقي أو خيالي . فإمكان بناء كلّ منظم وثقافة ومجتمع ، يحترمه الناس عبر حراس المقدس والمؤتمنين على السلطة .

ب ـ القصور وتجديد النظام

يهدّد القصور نظام الطبيعة rerum ونظام البشر hominum بقوى التدمير فيهما وتآكل الآليات التي تصونهما . فكل المجتمعات حتى تلك التي تبدو الأكثر ثباتاً يستبد بها شعور الهشاشة . إنطلاقاً من تحليل « لنظرية الكلام » ولنظام التصورات، يظهر مؤلّف حديث عن جماعة دوغون Dogon بمالي كيف يضمن هذا المجتمع وبقوة معركته ضدّ الهلاك ، والتحويل المتواصل للإختلال إلى توازن يبدو مطابقاً للنموذج الأساسي(6) .

رغم كثرتها ، تمتلك طرق إعادة الإبداع والتحديد طابعاً مشتركاً . فهي تؤثر في آن واحد على المحيط الإجتماعي والطبيعي ، ومُمثلوها هم الناس وآلهتهم . بإبرازه المقدس ودعوته عبر الهجوم والبذخ لنوع من الفوضى الأصلية التي تقود إلى زمن الخلق الأول ، يظهر العيد وكأنه أحد أكمل هذه الأعمال التجديدية . عملياً فإن عدداً من السيرورات تساهم بطريقة واضحة ومسرحية تقريباً بمهمة الترميم المستمرة هذه . ومن الآن فصاعداً تظهر هذه السياقات عبر تفسير أقل تبسيطاً وأقل سكونية للمجتمعات المعتبرة تقليدية بهذا الخصوص . وبمناسبة إجراء تقييم جديد لمعطيات « سوسيولوجيا كاليدونيا الجديدة » ، يؤكد پ . ميتي Métais على أهمية الزواج الكاناك ؛ فمراسم الإحتفال تجدد العلاقات الإجتماعية ويظهر أن المجتمع يتغير عند ولادة زوجين وما يترتب على ذلك من تحالفات جديدة(7) .

---

(6) G. Calame - Griaule, « La parole chez les Dogon», Paris, 1965.

(7) P. Métais, «Problèmes de sociologie néo - calédonienne», in cah. Int. de =

وقد قررتها المسارة التي تكيف الوصول إلى الكمال و « المواطنية » الحقة ، تتوجه الطقوس والتعاليم عادة نحو الهدف نفسه . يجدد المجتمع بناه الخاصة ونظام العالم الذي ينتمي إليه منفتحاً على جيل جديد . في الكونغو القديم ، تكشف المسارة المسماة « كامپازي » Kimpasi هذه الوظيفة بوجه خاص ، لا سيما وأنها تعمل في الوقت الذي تكتشف فيه هذه الجماعة بأنها ضعيفة أو مهددة . تحاول هذه الجماعة أن تصون نفسها بجعل شبابها يعيشون مجدداً بدايات العمل الجماعي الذي صنع نظامها وحضارتها وتاريخها ، ذلك لأن الطقوس الخاصة تعود رمزياً إلى مرحلة الإبداعات وإلى زمن البدايات . ويستعيد المجتمع شبابه وهو يمثل لعبة تكونه . وهو يحقق انبعاثه خالقاً ، وفقاً لمعاييره ، الشباب الذين تقولبهم المسارة[8] .

كما إن مراسم الجنازات هي طريقة تجديد أيضاً بقدر ما يُنظر إلى الموت كدليل على الفوضى والكارثة ؛ فهي تكشف من خلال الذين يؤدونها عن العلاقات الإجتماعية الأساسية ؟ وتقيم علاقة قوية بالمقدس ؛ وتؤدي نهاية الحداد إلى تطهير وتحالف جديد مع جماعة الأجداد . وتتبين هذا الإستبسال في المعركة ضد عوامل الإنحلال بدقة أكثر إذا تذكرنا أنه يمكن تحويل السحر إلى وسيلة تقوية وتدعيم مع أنه يُشبّه بنزعة عدم الإمتثال المطلقة وبالحرب الماكرة وبعدو المجتمع . « تجمد » الجماعة مصابها بتعيين إلى المعتدي عليها ، الساحر أو المعارض الجذري ، وتنوي الشفاء بإبطال مفعول هذا المصاب . في دراسته عن كاشاني برمانيا ، يقارن آ . ليتش عمل السحر « باوالية كبش الفداء » .

يشارك حتماً المدافعون عن السلطة في مشاريع انبعاث النظام ، وهكذا

= sociologie, XXX, 1961.

(8) G. Balandier, « La vie quotidienne au royaume de Kongo», Paris, 1965.

يسهم بعضها في المحافظة على الآلة السياسية . وهذا ما يشير إليه ر . لوي عندما يظهر ، في تفحصه « لبعض جوانب التنظيم السياسي » للهنود الأميركيين ، الأساس الديني للسلطة وتعاون الزعماء مع الاختصاصيين في الفوطبيعي واشتراك هؤلاء الزعماء في المظاهرات الفصلية (مثل أعمال الحصاد) التي تربط نظام المجتمع بنظام الطبيعة . وفي ميلانيزيا تظهر الوقائع بوضوح أكثر . يفرض الزعيم في كاليدونيا الجديدة نفسه بقوة كلمته ـ فهو الذي يأمر بكل معنى الكلمة ـ وهو الذي يتقلد « مسؤولية شبه كونية » حسب تعبير ج . غيّار . ويفسّر هذا الإلتزام الفعلي بمشاركته بالمواسم الزراعية . ويوحد هذا الإشتراك بطريقة ما بين تجديد الطبيعة وتقوية الناس . وبمناسبة ترؤسه للطقس الأكثر اعتباراً والأكثر شمولاً ـ طقس بيلوبيلو ـ « يظهر الزعيم على الجميع » ويؤكد نفوذه « بعبقرية خطابه » وقدرته على متابعة سير الخطب المنصوص عليها . والحال أن هذا الإحتفال الإجتماعي هو الذي يعبىء الجماعة بكاملها : فهي تتوخى استرضاء الأجداد (الفرسان) ؛ ويكرّم الأموات ويسجّل انتهاء أعمال الحداد ويمجد المواليد الجدد ويحقق « دخول الشباب المكرسين إلى حياة الرجولة » فهو يمنح كل فئة من المشاركين مركزاً محدداً ويتضمن تقديم الخيرات وفقاً لترتيب يستحضر « الماضي السياسي » والعلاقات التي أنشأها . وهو يجمع في تظاهرة جليلة يعبر فيها الرقص عن دينامية الكون والمجتمع ، بين الناس وأجدادهم وآلهتهم ومواردهم وثروتهم الرمزية[9] .

تحقق هذه المراسيم إخراجاً مسرحياً حقيقياً للعلاقات الإجتماعية الأساسية ، بما فيها علاقات الخصومة التي تتحول حينئذٍ إلى « ألعاب في المعارضة » . وبعرضها خلاصة للكل الإجتماعي ، تسمح بفهم نظام اجتماعي

(9) M. Leenhardt, «Notes d'ethnologie néo - calédonienne », Paris, 1930.

متخلخل مطابق لصياغته النظرية ، تكشفه طرق التعبير الخاصة بمجتمع لا يعرف الكتابة : تصرفات رمزية ، رقصات خاصة ، خطب ملائمة لعرف ذي دلالة . . . ولها أيضاً فعالية علاجية : توقف فعالية النزاعات الجماعية الكامنة ، توثق الصلة بين العشائر المتباعدة . في هذه اللحظات التي يعي فيها المجتمع نفسه على أكمل وجه والعالم الذي ينتمي إليه ، يظهر الزعيم كشخصية مركزية . فحوله ، وبواسطة نوع من التحدي الموجّه نحو الخارج تتكون من جديد مجموعة من القوى الإجتماعية . يحصل هذا التجديد دورياً ، حيث تفصل ثلاث سنوات الإحتفال عن الآخر ، فهذه إحتفالات تتطلب تراكماً عظيماً من الثروات . تتطابق دورة الأعياد مع دورة التجديد التي تسمح للزعيم أن لا يكون محل اعتراض وأن يبقى في نظر الجميع : « الابن الأكبر » (Oro Kau) .

ج ـ عودة إلى البدايات وأعمال التمرّد الطقسية

يمكن للمعركة ضد القصور أن تأخذ طابعاً سياسياً مباشراً أكثر ، ففي المجتمعات التقليدية ذات الدولة الملكية ، يؤدي تغيير كل عهد إلى عودة حقيقية « للبدايات » . فارتقاء ملك جديد للعرش يشكل مناسبة لإعادة مشروع ولادة المملكة ، وأعمال التأسيس التي شيدتها وشرعتها إنما بصورة رمزية . ويذكر التنصيب ـ بالإجراءات أو الطقس الذي يخرجه ـ بالفتح والمآثر والعمل السحري أو الديني التي تسمى مكونات السلطة الملكية . وكان ج . دوميزيل G. Dumézil أول من أشار إلى ذلك بخصوص المملكة الرومانية . فهو يبين كيف أن خلافة « ملوك روما الأوائل » تشكل تناوباً بين « النموذجين الملكيين » الموروثين عن تقليد سابق جداً لروما واللذين يقدّمان رغم ذلك على أنهما مؤسسا المدنية . فعهود الخلفاء المباشرين لروموا وس ونوما ، تعيد انتاج العنف المبدع و « وجه الخفة Celeritas » للأول ، والحكمة المنظمة و « وجه الرصانة gravitas » للثاني ، بالمناوبة بينهما حسب

ترتيب محدد . وهكذا تخضع هذه العهود لنظرية مزدوجة في السلطة وتستخدم الوسائل التي تسمح بتنشيطها بنوع من العودة للمصادر البعيدة[10] .

في حالة الممالك الافريقية ذات « القطبية السحرية » ، حسب تعبير ل . دوهوش ، تظهر السيرورة بوضوح كبير جداً . باعتلائه السلطة ، يعتبر الملك بأنه ينفذ عملاً مقدساً يمنحه اسماً يذكر بفعل التأسيس . ويصبح الملك شخصية غير منتمية للنظام المشترك[11] وذلك اما بانجاز مأثرة بطولية تظهره جديراً بمنصبه ، وتثبت انتصار « الحزب » الملكي على الطامعين من الزمر الإقطاعية ، واما باظهار رفض النظام الإجتماعي القديم وانشاء النظام الجديد الذي تحرمه الدولة عبر سلوك انشقاقي ـ ارتكاب المحارم . يتضمن إجراء التنصيب مسار التثبيت نفسه . وهكذا ففي مملكة الكونغو القديمة يشكل هذا الإجراء عودة رمزية للأصول بواسطة احتفال يضم الملك الجديد وعلية القوم والشعب واشتراك رفاق الإنطلاقة : نسب المؤسس وممثلين عن السكان القدماء للمنطقة التي باتت ولاية الملك ـ والذين أصبحوا « حلفاء » ملوك الكونغو . ويستحضر هذا الإجراء أرواح الملوك الأوائل والإثني عشر جيلاً الملتحقة بها، ويفرض استخدام الرموز والشعارات الأقدم عهداً . ويعود هذا الإحتفال إلى زمن أصبح التاريخ فيه اسطورة ويبرز الملك « حدّاداً » وحارساً لوحدة الكونغو . لا يضمن تنصيب الملك شرعية السلطة فقط بل يحقق إعادة شباب المملكة ، ويعطي للشعب (لفترة ما) الشعور بانطلاقة « جديدة »[12] . ويظهر أثر مماثل للأثر الذي يظهر عند تثبيت

---

(10) G. Dumézil, «Servius et la fortune», Paris, 1943.

(11) L. de Heusch, op. cit., et «Essais sur le symbolisme de l'inceste royal en Afrique», Bruxelles, 1959.

(12) G. Balandier, «La vie quotidienne au royaume de Kongo», Paris, 1965, chap.: «Le maître et L'esclave».

النظام والسلطة ، مقروناً بتأكيد ضرورة المنصب الملكي وبراءته وذلك عند ممارسة « أفعال معاكسة » واللجوء إلى طقوس الإنقلاب أو التمرد المسرح . يكشف تاريخ العصور القديمة عن استعمال قديم جداً لهذه الأواليات . تسبّب الكرونيات Kronia اليونانية كأعياد زحل الرومانية انقلاباً في العلاقات السلطوية وتجدد النظام الإجتماعي . ومثل روما ، تستعين بابل بملك مزيّف وتفرض قلب المقامات في عيد الساسين «Féte des sacées» . وبهذه المناسبة ، يشنق أو يصلب عبد أخذ دور الملك ، فأعطي الأوامر ، وتمتع بخليلاته واستسلم للعربدة والفسق . وما هذه السلطة الجامحة الأهواء إلا سلطة مزيفة تثير الفوضى ولا تصنع الإنتظام ؛ لا بل تثير الرغبة بالعودة إلى سيادة النظام .

وقد استعاد الأنتروبولوجيون العصريون معاينة هذه السلوكيات التي تتجه لتنمية النظام الإجتماعي بالتغلب على قوى الإنحلال وتنشيط السلطة دورياً . يعرض ماكس غلوكمان أمثلة أفريقية في مجموعة نصوصه القديمة « النظام والتمرد في افريقيا القبلية » (1963) ، وهي أمثلة ذات دلالة خصوصاً وأنها ترجع إلى دول غير مستقرة بسبب تأخرها التقني وافتقارها « للتمايز الإقتصادي الداخلي » . فعند قبائل سوازي swazi يجمع احتفال سنوي ذو طابع وطني ، الانكوالا L'incwala ، طقس الإنقلاب والمظاهر الجماعية المكتسبة منذ المواسم الأولى . ويجري هذا الإحتفال على مرحلتين : في المرحلة الأولى تتعرض العاصمة لخطف رمزي والملك لردات فعل جامدة ـ وتؤكد التراتيل المقدسة أن عدوه، الشعب ، يرفضه . مع ذلك يخرج الملك من هذه المحن معززاً ؛ ويصبح ثانية الثور القوي والأسد الذي لا يقهر . وتبدأ المرحلة الثانية باستهلاك البواكير ، يقودها الملك وتتطابق مع طريقة في المشاركة تظهر مختلف المراكز الإجتماعية والطبقات التي تتحكم بها . ويخاطر بالنظام الإجتماعي في هذه المناسبة ويتم إصلاحه عندما تتوثق

الصلات مع الطبيعة والكون .

رغم ذلك يلف الغموض شخصية الملك . ويبقى هذا الأخير في آن واحد محطّ إعجاب وحب وموضوع كره واشمئزاز ؛ ويتصنع التردد في استعادة مركزه على رأس الأمة ، ثم يسلم أخيراً بطلبات أعضاء العشيرة الملكية وبتوسلات محاربيه ، وهكذا تتجدد السلطة ، وتولد الوحدة من جديد ، ويقوم ثانية التوافق بين الملك والشعب . يحرر الانكوالا طقسياً قوى المعارضة ويحولها إلى عوامل وحدة وأمن وازدهار . يفرض النظام الإجتماعي كنسخة عن النظام العالمي ويبرهن بالضرورة على ترابطهما ، لأن كل انفصال يؤدي إلى مجازفة بالعودة إلى الفوضى .

وهناك بحث أجري مؤخراً في ساحل العاج لدى الأنيي Les Agni الأندنيون ألقى الضوء على طقس انقلاب اجتماعي (Bé di murua) يحصل عند خلو العرش . أثناء هذه الفترة ، تنقلب العلاقات بين الناس الأحرار وأسرى البلاط فورموت الملك ، يسيطر هؤلاء على القصر الملكي وأسواره ، ويستولي أحدهم ـ الأسير ـ الملك ـ على كل شعارات السلطة ؛ ويؤسس بلاطاً ومراتب مؤقتة ؛ ويحتل كرسي الملك المتوفى ويتمتع بكل الصلاحيات الملكية ؛ ويطالب بالهدايا ، ويوكل إلى رجاله وضع اليد على المؤن المخزنة في العاصمة . كل شيء يجري وكأن المجتمع أصبح صورة كاريكاتورية عن نفسه وذلك عندما تشغر السلطة العليا ، وعندما يتبادل الحكام والمحكومون أدوارهم . ويعلن الأسير ـ الملك قيادته وسيطرته القويتين على الناس وعلى « العالم » . ويتمثل الرجال لهذا الظل الملكي مع علمهم أن وصياً على العرش ينظم سراً الشؤون الجارية ويحضر لوصول ملك جديد . ويتصرف الأسرى بافراط يكشف ارتقاءهم المؤقت ـ يحطم اختفاء الملك تبعيتهم ـ ويتناقض مع الواجبات أو الممنوعات التي يفرضها الحداد الملكي على الأحرار من الناس . ويرتدون التنانير ؛ ويولون ويحضرون لأنفسهم

المشروبات بوفرة ! ويؤكلون استعادة الحقوق والإمتيازات وينتهكون أقدس الوصايا . ويقلبهم المجتمع المدني والسياسي الذي كان يحرسه الملك ، لا يمكن للأسرى إلا تقليد ملك مزيّف وبناء نظام شاذ ، ومجموعة من القواعد الكاذبة . ويبرهنون على هذا النحو بأنه لا بديل من النظام الإجتماعي القائم إلا السخرية وخطر الفوضى . وفي اليوم نفسه لدفن الملك الفقيد ، تلغى السلطة الكاذبة فيمزق الأسرى تنانير الحرير ؟ ويعدم الأسير ـ الملك . وهكذا يستعيد كل شخص وكل شيء مكانته ومكانه ، بحيث يستطيع الملك الجديد قيادة مجتمع مرتب وعالم منظم(13) . وهكذا تندرج المعارضة بشكلها الطقسي في مجال الإستراتيجيات التي تسمح للسلطة أن تمنح نفسها دورياً قوة جديدة .

2 ـ استراتيجية المقدس واستراتيجية السلطة

إن المقدس هو أحد أبعاد الحقل السياسي ؛ يمكن أن يكون الدين أداة للسلطة وضمانة لشرعيتها ، وإحدى الوسائل المستعملة في إطار المنافسات السياسية . ففي كتابه المخصص لديانة اللوغبارا Lugbara الأوغنديين (Lugbara Religion, 1960) يتناول ج . ميدلتون بشكل أساسي علاقة « الطقس » « بالسلطة » . ويوضح أن البنى الطقسية وبنى السلطة وثيقة العرى ، وإن ديناميتيهما الخاصتين مترابطتان . ففي هذا المجتمع النسبي تشكل عبادة الأجداد دعامة السلطة ؛ فالمسنون (وذوو الشأن) يستخدمونها بهدف احتواء ادعاءات أولادهم البكر بالإستقلال : ويعبر عن النزاعات بين الأجيال (المميزة بأوضاعها المتفاوتة) « بعبارات روحانية وطقسية » . تتعين الأنساب الأبوية سلالياً وطقسياً : فهي جماعة نسب وفي الوقت نفسه

(13) Claude - Hélène Perrot, «Be di murua: un rituel d'inversion sociale dans le royaume agni de l'Indénié», in Cah. Etudes afr., VII, 27, 1967.

مجموعة من « الناس المرتبطين بروح سلفية » . يبرر الـوجهاء الـواقفين عـلى رأس هذه الجماعـة سلطتهم وامتيازاتهم سـواء بدخـولهم هياكـل الأجداد أم بموقعهم النسبي إلى درجة أن الرجل القادر على « التضرع بفعـالية لـلأجداد يمكن قبـوله كبكـر حقيقي » . وتبدو اسـتراتيجية المقـدس المتبعـة لأغـراض سياسية بوجهين متعارضين في الظاهر : إذ يمكن أن توضع هذه الإستراتيجية في خدمة النظام الإجتماعي القائم ، والمواقع المكتسبة أو أن تخدم طموحـات هؤلاء الذين يريدون الفوز بنفوذ الإستيلاء عـلى السـلطة وتشريعها . وتلجأ المنافسة السـياسية إلى لغة التضرع إلى الأرواح وإلى لغة السـحـر : الأولى هي سلاح أصحاب السلطة ؛ والثانية هي علة هؤلاء الذين ينكرونهم ويشبهون عجزهم وأخطاءهم بتصرفات السـحرة . ويعي أفـراد جماعـة اللوغبارا هـذا التلاعب بالمقدس وتعبّر تناقضاتهم الطقسية عن تناقضات حياتهم الواقعية . يؤكد ج . ميـدلتون بقوة عـلى العلاقـة القائمـة على هـذا النحو بـين مختلف عناصر الاستراتيجية السياسية : « فالله والأموات والسـحرة يدخلون في نظام السلطة مثلما يدخل فيه الأحياء من الناس »(14) .

يتوصل م . فورتس إلى استنتاج قريب جداً إنـطلاقاً من أبحـاث جرت لـدى التالانـسي Tallensi في غـانـا . فهـو يشـير إلى أنـه يجب تفسـير عبـادة الأجداد في هذا المجتمـع العشيري اعتـماداً على نـظام العلاقـات الإجتماعيـة والنـظام السـيـاسي القـانـوني أكـثر من الإعتـماد عـلى نـظام المـاورائيـات والأخلاقيات : « هذا ويمارس التالنسيون عبـادة الأجداد ليس لأنهم يخـافون الأمـوات ـ انهم عملياً لا يخـافـونهم ـ وليـس لأنهم يعتقـدون بخلود النفـس ـ فليـس لديهم مفهوم كهذا ـ إنما لأن بنيتهم الإجتـماعية تـتطلب ذلك »(15) . تـبرز هذه الضـرورة بشـكـل علاقـة مفضلة قائمـة بين الأجـداد المعـترف بهم

---

(14) J. Middleton, op. cit., P. 12 et 23 - 24.

(15) M. Fortes, «Oedipus and Job», Cambridge, 1959, P. 66.

كأسلاف والمتمتعين بسلطة فوطيبعية والذين تقام باسمهم العبادات ، وبين الأحياء أصحاب المراكز الإجتماعية العليا والحائزين على قسط من السلطة السياسية . وفي الحقيقة ، فليس كل المتوفين اسلافاً ، ولكن فقط هؤلاء الذين تركوا « مؤتمناً » ، وريثاً لمنصبهم ولامتيازاتهم ولقسم من أموالهم . أما الناس العاديين والذين يقيمون علاقات غير متميزة ووسيطة مع كل الأسلاف فيقابلون بالناس المتفوقين الذين يقيمون مع بعض هؤلاء الأسلاف علاقة خاصة ومباشرة . وعلى أساس هذه العلاقة الطقسية تنتظم الإستراتيجية السياسية . يجمع تماسك شديد الموق البارزين والذين حصلوا على مركز الأسلاف مع الأحياء البارزين الذين يتولون المناصب والنفوذ . أولئك قادرون على كل شيء ، والطاعة التي يفرضونها « تحت طائلة الموت » تؤمن إندماج الفرد في نظام اجتماعي معين . وهم ينون سلطة المؤتمنين على إرثهم في وسط المجتمع ولا يمكن أن تنشأ أية سلطة جديدة إلا بالإعتماد عليهم .

تبقى العلاقات القائمة بين السلطة والمقدس واضحة جداً في ترتيب الأسطورة . وكان ب . مالينوسكي قد أشار إلى ذلك معتبراً الأسطورة « ميثاقاً اجتماعياً » ، أداة يستخدمها أصحاب « السلطة والإمتياز والملكية »[16] . وبشكلها هذا تملك الأساطير وظيفة مزدوجة : أنها تشرح النظام القائم بكلمات تاريخية وتبرره باعطائه قاعدة أخلاقية ، وبتصويره كنظام مبني على الحق . إن الأساطير التي تؤكد المركز المهيمن لجماعة ما هي بالتأكيد الأكثر أهمية ؛ انها تستخدم للحفاظ على مكان الصدارة . وتشدد مونيكا ويلسون على هذا الإستعمال للأسطورة عند السوتو Sotho والنياكيوزا Nyakyusa في أفريقيا الجنوبية . يزعم أفراد هاتين الجماعتين أنهم نقلوا النار

---

(16) B. Malinowski, «The Foundations of Faith and Morals», Londres, 1936.

والـزرع والماشيـة إلى الإقليم حيث يعيشـون ، ويؤكـدون بـأنهم مـدينـون باحتكار السلطة السياسية لعملهم التمـديني ؛ ويزعمـون أنهم يملكون ، في وجودهم بالـذات ، قوة حيـوية يمكنهم نقلهـا إلى مجمل البـلاد . إن مراسم خـلافة الزعامة وطقوسها تذكر رمزياً بهذه التأكيدات وهكذا يعاد تفصيـل الأسطورة بهـدف المحـافـظة عـلى السـلطة وتعـزيـزهـا[17] . نـظرا . ريتشـاردز في « أواليـات » الحفاظ عـلى « الحقـوق السيـاسيـة » ونقلهـا ـ أي الإجـراءات والإستراتيجيات التي تسمح بالإحتفاظ بالسلطة والإمتيـازات والاعتبارات ـ ولاحظ أنها تستـدعي الـرجـوع إلى مـاضٍ اسـطوري تقـريبـاً وإلى أعـمال التأسيس والتقاليد . ترتدي الروايـات المختلفة لـلأسطورة مـظاهر التـاريخ وتعـبر تعارضـاتها عن التنـاقضات والخصـومات الحقيقيـة ؛ فهي تعبر بلغـة خاصة بها عن المواجهات التي تكون الحقوق السـياسية هدفاً لها[18] .

في المجتمعات ذات السلطة المركزية غالباً مـا تكون المعـرفة الأسـطورية (« الميثاق ») في حيازة هيئـة من الاختصاصيـين عملهم سـري ؛ انها ليست أكثر توزعاً مما هي عليـه المناصب السيـاسية نفسهـا . فالبـاكابيلو bakabilo لدى جماعة البمبا Bemba في زامبيا هم الحرس الخاص للتقاليد الأسطورية ـ التاريخية والرهبان ورثـة العبادات ، الضروريـة لحسن سير عمـل المملكة . وكـونهم رسل النـزعـة المحـافـظة ، فهم يلبسـون المتغـيرات الحتميـة قنـاع التقليـد . في راوندا القديمة ، يحتفظ مستشارون ملكيون متميـزون ـ الأبيرو abiiru ـ « بـوثيقة الأسرة المـالكة الـسريـة » وعليهم السهر عـلى تـطبيق كـل القـواعد الخـاصة بتـأسيس المملكة وبـالسلوك الرمـزي للملك . فوظيفتهم سـياسية ومقدسـة فى الوقت نفسـه . فهم يحققون احترام التعليـمات المفروضـة

(17) M. Wilson, «Myths of precedence», in Myth in Modern Africa, Lusaka, 1960.
(18) A. I. Richards, «Social mechanism for the transfer of political rights in some african tribes», in Journal of the Royal Anthropological institute, 90, 2, 1960.

على الملوك ويعدّون إضافة إلى ذلك « الوثيقة » من أجل تكييفها في الظروف الجديدة وتشريع المتغيرات المناقضة للأصول الدستورية . وبواسطتهم يتدخل المقدس في لعبة استراتيجيات السلطة .

لا يسعنا أن نستخلص من هذه الأمثلة إلا أن السلطة تملك السيادة الكاملة على المقدس ويمكنها استعماله لمصلحتها وفي كل الظروف . في ماليزيا الأوسترالية ، حيث الزعامات مطبقة على بنية سياسية أكثر قدماً ، يكشف التوزيع الثنائي للمسؤوليات ـ التأثير على البشر والتأثير على الآلهة ـ الحدود الطقسية للسلطة . في دراسته البنيوية عن الزعامة المالينيزية ، يحدد ج . غيار بدقة المبادىء التي تحكم توزيع « المهام » بين الزعيم (أوروكو) وسيد الأرض (كاڤو) ؛ يتصرف الأول بالأمر كلامياً ، ويتصرف الثاني بالطقوس التي هي أدوات نظام الأشياء . يشكل التناقض الموجود بين هذين الشريكين جزءاً كبيراً من دينامية المجتمع فهو يظهر أن استراتيجيات السلطة والمقدس ليست دائماً متقاربة . وعليه ، تؤدي غالباً مشاريع تعزيز الملكيات التقليدية لتوسيع سيطرتها على الدين . وهكذا ، عندما اتخذ « الاستبداد الافريقي » شكله النهائي لدى جماعة البا ـ غندا Ba - Ganda الأوغندية تعززت السيطرة على العبادات العشائرية (المكرّمة لأرواح السلف المسماة لوبالي Lubalé) . تظهر هذه العبادات التي لا تنفي غيرها من الممارسات ، متخصّصة ومتسلسلة في الوقت نفسه . تحتل أرواح السلف Les Lubalé المكرمة عند الملوك مكان الصدارة ولها قاعدة وطنية لأنها تتحكم بالحرب وبالقوة المادية والخصب والخصوبة . علاوة على ذلك يتصرف الملوك بأرواح السلف الملكية التي تعمل مباشرة لمصلحة الملك الحاكم : وهم يفرضون أيضاً نقل هياكل العبادات العشيرية إلى أطراف العاصمة ويحولونها هكذا تحت مراقبتهم في الوقت الذي يثابرون فيه على تقليص سلطة زعماء العشائر . وعوضاً عن أن يؤسسوا ديناً وطنياً ، فقد أعطى ملوك الغاندا

الأولوية لقدرتهم بالتدخل في مجال المقدس .

وعلى عكس الإستراتيجية التي ذكرناها الآن ، تستخدم الاستراتيجية المقدس للحد من السلطة أو الاعتراض عليها . في دراسة عن الأواليات التي تكبح « تجاوزات السلطة السياسية » يميز ج . بيتي بين المظاهر (والمعايير) « الصريحة » والمظاهر (والمعايير) « المشروطية » . فالأولى لها طابع دائم ، ويمكن القول تكويني ، أما الثانية فلا تظهر إلا في بعض الحالات وذلك عندما لا تستطيع الإجراءات القائمة العمل بفعالية ؛ فالمقصود في كل الحالات منع الحكام وعمّالهم من التصرف بطريقة لا تتفق مع «مفهوم المنصب الذي يتولونه » . إن طقوس التنصيب وقسم الولاء الذي تفرضه ، ورفض المساهمة الطقسية العاملة ضد الملك ، والعزل المطلوب لأسباب العجز الطقسي هي إلى حد بعيد وسائل ذات طابع مقدس تسمح باحتواء السلطة العليا أو رفض الحكام الفاسدين .

يمكن استخدام الأداة الدينية أيضاً لأهداف المعارضة الأكثر جذرية . عند حصول الأزمة ، تطرح الحركات النبوية والمهدية مصير النظام القائم وصعود سلطات منافسة . يلاحظ ر . لوي ذلك في تحليله للتنظيم السياسي « للسكان الأصليين الأميركيين » . ويظهر أن سيطرة الزعماء الأميركيين الهنود قد ضعفت دائماً عندما كانت تجابه نفوذ « المخلصين » . ويلاحظ أن هؤلاء لا يشكلون عوامل ردة فعل ضد التدخل الأجنبي ، أنهم واهبو الثقة والأمل المنشودين ، في مجتمع مهدد منهار .

في مالينيزيا أو افريقيا السوداء ، شجع سقوط الزعماء والتقليديين خلال المرحلة الاستعمارية على ظهور مخترعي عبادات جديدة ومؤسسي كنائس محلية تقترح إطاراً اجتماعياً متجدد أو نموذجياً لسلطة متعشة . تعبر المواجهات الدينية بوضوح عن المنافسات السياسية ـ التي تقدم لها لغة ووسائل عمل ـ

في الظروف التي تظهر ضعف السلطة القائمة .

قد يقود التجديد الديني إلى رفض يجد حله على المستوى الخيالي ، أو إلى معارضة تؤدي إلى العصيان . في افريقيا الشرقية ، أثارت راوندا القديمة ردتي الفعل هاتين وذلك بسبب نزعة الملك الإستبدادية والتفاوت الأساسي الضامن للإمتيازات الارستقراطية . فالعبادة الكوباندية (Kubandwa) التكريسية ، الناشئة عن طبقة الفلاحين ، تحل محل المجتمع الحقيقي طائفة أخوية من المكرسين . وهي تقارن الملك الأسطوري ، مالك الأرواح المسماة إيماندوا Imandwa بملك تاريخي يسيطر على رعيته سيطرة استبدادية . يمنح الأول صفة المخلص العامل لمصلحة جميع مؤيديه دون محاباة للوضع الإجتماعي ، انه يقيم عدالة روحية أعلى من التبعيات المعاشة . وحسب تعبير موفق لـ دو هوش يطرد النظام المدنس القائم « ويدخل طيف نظام أفضل » . أما العبادة الثانية المعارضة فقد ظهرت في وقت متأخر أي حوالي منتصف القرن الماضي . وهي تتوجه إلى نيابينغي Nyabingi وهي امرأة دون أنوثة وخادمة شبيهة بالملك ، متوفاة ينتظر عودتها . يجب أن تعود لتحرير فلاحي الهوتو Hutu من العبوديات التي تفرضها عليهم الارستقراطيات التوتسية Tutsi ولكي تحرر كهنتها من أعمال الإضطهاد التي يعانونها . إنها تمارس ملكية عن بعد ، ويحتفظ حرس عبادتها بسلطة حقيقية تقاوم بهم ممثلي الملك الراوندي . وهكذا توقظ مجتمعاً مضاداً : تحصل أعمال عصيان عرضية باسمها تكشف عن حنين إلى النظام الإجتماعي القديم السابق لسيطرة جماعة التوتسي . وتمثل عبادتها أحد الأشكال البدائية للتحرّك الإجتماعي ، والتي قلبت المقدس باستمرار ، طوال ما قبل تاريخها وتاريخها ما قبل الثوري ، ضد الذين يحتكرونه بهدف تدعيم سلطتهم وامتيازاتهم[19] .

(19) E. J. Hobsbawm, «Primitive Rebels», Manchester, 1959.

الفصل السادس

مظاهر الدولة التقليدية

بعد أن كانت الهدف المفضل لكل تفكير سياسي ، تظهر الدولة الآن وقد فقدت اعتبارها ، إلى درجة أن أطروحة ج . برجرون المثيرة ، التي تقترح نظرية عن الدولة ، تستنتج مع ذلك أن الدولة ليست مفهوماً نظرياً مركزياً[1] . فهي لم تعد تظهر إلا «كواحد من الأشكال التاريخية الممكنة التي بواسطتها تؤكد جماعة ما وحدتها السياسية وتحقق مصيرها» ، وذلك حسب تعريف ج . فروند[2] ، المستمد هو ذاته من مفاهيم ماكس فيبر التي تجعل الدولة أحد «المظاهر التاريخية» للسياسي . أنه المظهر الذي يسم خاصة صيرورة المجتمعات السياسية الأوروبية ابتداءً من القرن السادس عشر والذي اكتمل مع تكوين الدولة الحديثة . إن التفسيرات الواسعة للدولة التي تماثلها مع كل تنظيم سياسي مستقل آخذة في التراجع[3] بينما لم يعد تحليل الظاهرة السياسية يختلط مع نظرية الدولة ، التي انخفضت قيمتها الكشفية قبل وقت كبير من التغييرات التي طرأت على الموضوع الحقيقي الذي ادّعت تفسيره . ويفسّر جزئياً هذا التطور بتقدم الأنتروبولوجيا الذي فرض الاعتراف بأشكال سياسية «أخرى» كما بتنوع علم السياسة الذي كان عليه شرح المظاهر الجديدة للمجتمع السياسي في البلدان الإشتراكية وفي البلاد الخارجة من الإستعمار . وما أجبر الاختصاصيين على نقل مراكز

(1) G. Bergeron, «Fonctionnement de l'état», Paris, 1965.
(2) J. Freund, «L'essence du politique», Paris, 1965.
(3) W. Koppers, «Remarques sur l'origine de l'état et de la société», in Diogène, 5, 1954.

اهتمامهم هو ضرورة مرتبطة بمستوى المعارف وبمستوى الوقائع ؛ ولم يعد الذين نجحوا منهم مفتونين « بمؤسسة المؤسسات : الدولة » . وقبل عشرين سنة عبرد . إيستون عن هذا التحول ملغياً النقائص الخاصة بتعريفات المجال السياسي من خلال الواقع الدولتي وحده . وتؤدي هذه التعريفات ، في الحقيقة إلى التأكيد الصريح تقريباً على عدم وجود حياة سياسية قبل ظهور الدولة الحديثة ؛ وهي تتجه نحو دراسة شكل ما من التنظيم السياسي ونحو إهمال معاينة خصوصية الظاهرة السياسية ؛ إنها تشجع الغموض بمقدار ما تعتمد الدولة كإطار عام ذي حدود ضائعة (د . إيستون النظام السياسي ، 1953) . ويبقى الجدل مفتوحاً . ويمكن للأنتروبولوجيا أن تدلي بدلوها : بمحاولة التحديد الدقيق للشروط التي تفرضها على استعمال مفهوم الدولة في حالة بعض المجتمعات موضوع دراستها ، وبإعادة طرح مسألة تكون الدولة البدائية وخصائصها وأشكالها البدائية بدقة متزايدة . وهكذا ستستعيد الأنتروبولوجيا السياسية ، إنما بمعلومات وبوسائل علمية جديدة ، بعض الاهتمامات التي سببت ولادتها .

1 ـ طرح مفهوم الدولة للبحث

تجعل أوسع التفسيرات من الدولة سمة كل حياة اجتماعية ، وطريقة تنظيم اجتماعي تعمل عندما تسود الحالة الثقافية ، وضرورة ناجمة عن « جوهر الطبيعة الإنسانية بالذات » . وهي تُشبَّه إذاً بكل الوسائل التي تسمح بخلق وصيانة النظام في حدود مساحة محددة اجتماعياً : إنها تتجسد في الجماعة المحلية »[4] . وهذا المفهوم هو بشكل خاص مفهوم المنظرين المحافظين الذين يريدون تمجيد الدولة بتجريدها من مظهرها التاريخي .

(4) W. Koppers, «L'origine de l'état, un essai de méthodologie», in VI[e] congrès int. Sciences anthropol. et ethnol., t. II, vol. I, 1963.

وهكذا فالدولة عند بونالد Bonald هي واقع بدائي ، وأداة يحقق كل مجتمع حكمه بها . وفي مفهوم قريب موروث عن فكر ارسطو السياسي ، تُشبّه الدولة بالتجمع الأوسع وبالوحدة الإجتماعية العليا وبتنظيم المجتمع الكلي في هذا الإتجاه . يقترح المؤرخ أ . ماير Meyer التعريف التالي : « نسمي « دولة » الشكل الغالب للتجمع الإجتماعي الذي يتضمن في جوهره الشعور بوحدة كاملة معتمدة على ذاتها »(تاريخ العصور القديمة ، 1912) . إن معايير تحديد شكل الدولة هي إذاً طابعها الشمولي واستقلاليتها وقدرتها في السيطرة . وأمام الصعوبات الناجمة عن استعمال مفهوم الدولة بالمعنى الواسع اضطر رجال القانون لتقليص هذا الاستعمال وتعريف الدولة على أنها نظام من القواعد القانونية المرعية الاجراء . لقد وصفوها كظاهرة قانونيّة وشدّدوا على أنها حققت التكون المؤسساتي للسلطة إلى حد بعيد . إن هذا التفسير خاطىء ، لأنه يختزل الواقع الدولتي إلى مظاهره « الرسمية » ولا يضع المسائل في مستواها الحقيقي ، الذي هو سياسي أولاً . تقع التعريفات الأكثر شيوعاً بين هذين الموقفين ـ أحدهما توافقي والآخر تقنيني (حصري) . وتصف هذه التعاريف الدولة بجوانبها الرئيسية الثلاثة : الاعتماد على إطار مكاني أي على إقليم ؛ قبول السكان (أو مجموعات السكان) القاطنين داخل هذه الحدود ؛ ووجود بنى عضوية معقدة تقريباً تشكل أساس الوحدة السياسية[5] . وهذه المعايير ليست نوعية حقاً : فهي موجودة في ممارسات تحديد الحقل السياسي . وتنطبق على المجتمعات السياسية الأكثر تنوعاً ؛ وتنتج معنى معتدلاً جداً لمفهوم الدولة . من جهة أخرى فإن مواقف الترددات والشكوك كاشفة وتظهر مقدار صعوبة إدراك تنظيم سياسي بدون دولة حتى في المجتمعات المسماة قبلية . وقد بذلت عدة

---

(5) راجع الفصل الثاني: « ميدان السياسي ».

محـاولات من أجل تحـديد دقيق لنمـوذج مرجعي واحـد على الأقـل ، هو : نموذج الدولة الحديثة ، الناشئـة في أوروبا والتي يـظهر أنها تستعمـل كنموذج للمجتمعـات السياسيـة الجديـدة منذ التكـوين . ومن أجل هـذا الهـدف . يعتمد ج . فروند على « طريقة ماكس فيبر المثالية النموذجية » . فأبرز ثلاث خصائص هي : 1) الأولى التي كان أكـد عليها عـالم الإجتماع الألمـاني وهي التمييز الدقيق « بين الخارج والداخل » : يحكم هـذا التمييز التـطلب بشأن السيـادة ؛ 2) الثانيـة هي إقفال الـوحدة السيـاسية الـدولتية : فهـو يعـرِّف « مجتمعاً مغلقاً » ، بالمعنى الفيبري ، يشغل مكاناً محدداً بـدقة . 3) الأخـيرة هي الاحتلال الكامل للسلطة السياسية : إنها تتطلب مقـاومة كـل الأشكال المحليـة للسلطة . لا يـستبعد اعـداد هذا النمـوذج المثـالي للدولـة الحـديثـة الصعـوبات لأن الأولى من هـذه الصفات المعتمـدة تنطبق عـلى كل أشكـال الوحدات السياسية بينما تستطيع الاثنتان الباقيتان التعريف بصورة ما ببعض الدول المسماة تقليدية وذلـك على الأقـل بطريقـة ذات نزعـة ما . وبـذلـك انساق ج . فرونـد للتشديـد على معيـار واعتبـاره نـاجحاً وهـو : عقـلانيـة الـدولة . يـسمـح له هـذا المعيار بمقـارنة التكـوينات السيـاسية « الفـطرية » (القبـائـل والحـواضر) والبنى الـسيـاسيـة « المـرتجلة » القـائمـة عـلى الغـزو (امـبراطوريـات أو ممالـك) بالـدولـة التي هي « نتـاج العقـل » . وهـذا لا يستبعـد الاعتراف بـأن كل بنيـة دولتية تبقى نتـاج العقلنـة التـدريجيـة لبنيـة سياسية قائمة[6] .

لقد أُهملت مسـائل علم اجتماع الدولة بانتظام وذلـك قبل حلهـا أو حتى قبل طرحها . وهكذا فإن التفسير الـذي مررنـا به لن يجد مخرجاً له إلا مـع مفهوم عن الدولة هو بمثابة صـورة للعقل وإنجـاز له ، مسـتوحى من فلسـفة

(6) J. Freund, «L'essence du politique», P. 560 et suiv.

هيغل السياسية. وبناء عليه يُطرح هنا السؤال التالي : هل يقترح فلاسفة السياسة أجوبة لم يستطع علماء الإجتماع والأنترولوجيا تقديمها حتى الآن ؟ من المناسب تفحص هذا التفسير لا سيما وأن اسهام الأوائل كان مرفوضاً أكثر الأحيان وذلك بسبب الإهتمامات المعيارية ، والموالاة أو المعارضة الكامنة في نظرياتهم . لا يمكن تلخيص المواجهة ببساطة لأنها ستصبح مضحكة ؛ من المهم أن تظهر بالأحرى أنها كانت ضرورية وفعّالة علمياً . هكذا قد تكشف مقارنة الشروحات التي خصصها هيغل للدولة الوثنية بنظريات عن الدولة التقليدية التي صاغها بعض الأنتروبولوجيين ـ ومنهم المتأفرق ماكس غلوكمان ـ عن بعض التشابهات ذات المغزى . ينصب التشديد لدى الجانبين على القاعدة العرفية للدولة القديمة وعلى التناقضات الداخلية بين الجنسين وعلى القرابة بالمعنى الواسع للكلمة وجهاز الدولة ، وعلى الطابع غير الثوري أساساً للدولة التي تُربط في هذه الحالة مع « عالم » ومع مجتمع يعتبران في حالة توازن دينامي .

وقبل تقييم مساهمة الأنتروبولوجيا السياسية ، يبقى من الضروري وضع بعض المعالم المستعارة من نظريات علم اجتماع الدولة . يبرهن ماركس أن هذه ليست فيضاً مفارقاً ، ولا تعبيراً عن عقلانية متأصلة في المجتمع . فهو يقدم علاقة الدولة بالمجتمع بأوجه مختلفة محتفظاً دائماً ببنية نقدية يقظة : 1) تماثل الدولة بتنظيم المجتمع ؛ ويبقى التأكيد دون غموض : « الدولة هي تنظيم المجتمع » . 2) الدولة هي الخلاصة الرسمية للمجتمع ؛ ففي رسائله ، يوضح ماركس بدقة وجهة النظر هذه ملاحظاً : « خذ أي مجتمع مدني وسيكون لديك دولة سياسية ما ، ليست إلا التعبير الرسمي عن المجتمع المدني » . 3) الدولة هي جزء من المجتمع تنتصب فوقه : انها نتاج المجتمع البالغ درجة ما من التطور . ليست هذه التعريفات متماثلة ولا متكاملة ولا متعارضة كلياً . تبدو المسألة غير واضحة إذا تمسكنا بالتفسير

الثالث : الأكثر تعمياً والذي بنى عليه انجلس نظريته عن الدولة : « يخلق المجتمع لتفسيره جهازاً بهدف الدفاع عن مصالحة المشتركة ضد الاعتداءات الداخلية والخارجية . وهذا الجهاز هو سلطة الدولة . ولمجرد ولادته ، يصبح مستقلاً عن المجتمع خصوصاً وانه يصبح بالأحرى جهاز طبقة ما ويرجح سيطرة هذه الطبقة »[7] .

وفيما وراء الصعوبات غير المحلولة حتى الآن ، اقترح المنهج الماركسي رغم ذلك عناصر لعلم اجتماع الدولة . ويمكن ، عن حق ، وصف النظرية التي تنجم عنه بالإجتماعية والتاريخية لأنها تجعل من الدولة نتاج المجتمع ، وبالدينامية لأنها تقيم الدليل على أن التناقضات والصراعات الداخلية تجعل الدولة ضرورية ، وبالنقدية أخيراً لأنها تتناول الدولة كتعبير رسمي عن المجتمع « وكأوّل قوة أيديولوجية مسلطة على الإنسان » .

أما علم الإجتماع السياسي عند برودون Proudhon فيتضمن هذا أيضاً نظرة نقدية عن الدولة ، وجذرية جداً إلى درجة انها تتحول إلى نقيض كامل لكل النظم السياسية التي ليس لها ما تفعله إلا الإحتفاظ بالإحترام نفسه لسلطة الدولة . ويستنكر برودون الخطأ الشائع الذي ينسب إلى الدولة واقعاً نوعياً متمتعاً في ذاته بسلطته الخاصة . عملياً ، تنبثق الدولة عن الحياة الإجتماعية ، وهي إذاً تقيم وتعبر عن علاقة اجتماعية تراتبية وتفاوتية ، انها تنبعث من المجتمع الذي تنتحل قوته ببقائها خارجه ، وتقوم باحتكار حقيقي للقوة الجماعية . إن علاقة السياسي بالمجتمع مشابهة للعلاقة التي تربط رأس المال بالعمل : تكون الحياة الإجتماعية والدولة المركزية بالضرورة على علاقة من التناقض الجذري تعرضها الرسيمة التالية :

---

(7) in «Ludwig Feuerbach et la fin de la philosophie classique allemande».

حياة اجتماعية ← مبادلات	قانون المعاملة بالمثل
دولة ← سلطة ، إكراه	لا معاملة بالمثل

بدل التشديد على التفاوتات التكوينية للدولة ، يلح برودون على تناقضات المجتمع والدولة : تناقضات المركَّب (تتميز الحياة الإجتماعية بتعدد العلاقات بين الجماعات) والموحّد (تتجه الدولة لتعزيز وحدتها الخاصة) ، والعفوي ووالآلي والمتغيرٌ والثابت والإبداع والتكرار(8) . أولى هذه التناقضات تبرر ادعاء برودون لصالح « اللامركزية » أو « الفدرالية السياسية » . وهو يشير أيضاً إلى الجدل المستمر الذي وضع معالمه الأنتروبولوجيون السياسيون والذي يبقى داخل كل مجتمع بين المجزًّأ والموحَّد . تؤكِّد نظرية برودون عن السياسي على بعض الضرورات المنهجية : الإلتزام بفهم الحركة التي بها يخلق المجتمع لنفسه دولة ، ويتناول هذه في علاقتها بالمجتمع ككل ، ويفهمها كتعبير رسمي (ورمزي) عن الإجتماعي وبما هي أداة للحفاظ على صيانة التفاوتات القائمة .

لاحظ دوركهايم أن الدولة تنشأ عن تقسيم العمل الإجتماعي وعن تحول أشكال التضامن ويصر على إظهار أن الدولة ليست إلا واحداً من المظاهر التاريخية التي يتخذها المجتمع السياسي . وقد حرص على التمييز تماماً بين هذا الأخير والدولة : فالدولة هي جهاز أصبح متفوقاً على كل الجماعات الإجتماعية التي تشكل المجتمع السياسي . كجماعة متخصصة وصاحبة سلطة ملكية ، هي المكان الذي تنتظم فيه المداولات وحيث تهيّأ القرارات التي تلزم الجماعة بكاملها . يؤدي هذا التفسير إلى مفهوم للدولة

(8) P. Ansart, «Sociologie de Proudhon», Paris, 1967.

يمكن أن نقول عنه أنه رمزي . باستناده على استعارة ما، يصف دوركهايم الدولة « بقدرتها » على التفكير و « التأثير » ويجعل منها عامل التفكير الإجتماعي . كما يمنحها وظيفة المدافع ضد أخطار استبداد المجتمع لأن الدولة قد تمنع الجماعات الثانوية عن العمل والعكس بالعكس ، بينما يتوسع مدى حرية الأفراد وكرامتهم باتساع مجال عملها . إذاً لا يحتفظ دوركهايم بشيء من النظريات النقدية السابقة ، « وبمفهوم تجريدي وتعقلي بغرابة » حسب قول ل . كوزيه Coser ، يؤقنم الدولة لاغياً القهر الذي تمارسه وغموض علاقتها بالمجتمع[9] . مع أن فيبر يماثل ضرورة الدولة بحركة العقلنة التي تتسم بها الحضارة الحديثة ، فإنه يهتم بتفسير الظاهرة السياسية بكليتها أكثر من اهتمامه بالبنية التاريخية للدولة . وهو يؤكد على إحدى الصفات التي حجبها التحليل الدوركهايمي ، فالدولة أداة سيطرة ، وتجمع يحتكر الإكراه المادي الشرعي ويملك جهازاً منشأً لهذا الغرض ؛ وككل جماعة مسيطرة ، تمنح الدولة أقلية ما وسائل التقرير وتوجيه النشاط العام للمجتمع . بهذا المعنى ، تكون الدولة مدعوة للتدخل في كل المجالات وهي تستطيع ذلك عبر العمل بفضل إدارة عقلانية . وتتعين من زاوية ما ، على أنها الشكل المنظور والمستمر لجماعة السيطرة وعلى أنها عامل العقلنة المتقدمة للمجتمع السياسي . لم يضع ماكس فيبر نظرية دينامية ونقدية عن الدولة ولكنه تفادى شرك نوع من التشيع الذي وقع فيه دور كهايم . وقد استعاد خاصة إحدى ملاحظات برودون الذي قارن بين علاقة الدولة بالحياة الإجتماعية وعلاقة الدين (أو الكنيسة) بالحياة الأخلاقية . وفي الواقع فقد أقام الدليل على القرابة الموجودة بين تطور بنية الدولة وتطور بنية الكنائس التي تشكل سلطة طبقية - قراطية حقيقية . من هنا ، تستبق تحليلات ماكس

(9) E. Durkheim, «De la division du travail social», Paris 1893, et «Leçons de sociologie, avec une introduction de G. Davy», Paris, 1950.

فيبر تفسيرات حديثة عن الدولة ومنها تفسير الأنتروبولوجيين ليسلي وايت White الذي يستعمل مفهوم الدولة ـ الكنيسة ويعترف على الوجهين ، بآلية واحدة لتكامل المجتمعات المدنية وضبطها(١٥) .

2 ـ شكوك الأنتروبولوجيا السياسية

إن المعالم الفلسفية والإجتماعية التي تعينت الآن تساعد على تحديد أفضل لموقع محاولات الأنتربولوجيا السياسية ، الساعية إلى وصف الدولة المسماة تقليدية وتحديد شروط انبثاقها ، ويواجه مشروعها صعوبة مستمرة تتجلى من جهة على صعيد التمييز الواضح بين التنظيم السياسي والدولة ومن جهة أخرى على مستوى النموذجية وذلك بقدر ما يجب تمييز المجتمع الدولتي عن أشكال اجتماعية قريبة منه لا سيما عن مجتمع الزعامة . إن التعريفات المعتمدة واسعة جداً عموماً وبالتالي غير محددة . ويرى ر . لوي « إن الدولة تضم سكان مساحة محددة يعترفون بشرعية القوة عندما يستخدمها أشخاص يُقبلون كزعماء أو كحكام » (التنظيم الإجتماعي ، 1948) . وهكذا قد يكون الإطار الإقليمي وإنفصال الحكام عن المحكومين والإستعمال المشروع للقهر هي بالتالي الصفات التي تسمح بتحقيق هوية الدولة « البدائية » . وهذه الصفات هي عملياً ضرورية ولكنها ليست كافية لأنها تنطبق أيضاً على المجتمعات السياسية التي تعتبر محرومة من الجهاز الدولي . ويستمر نفس الإلتباس قائماً في التعاريف التي تكتفي بتمييز الدولة كونها « تحافظ على النظام السياسي في حدود إقليمية ثابتة » . بالمقابل تظهر صفة جديدة عندما يتضح أن الدولة تنكشف بشكلها الأكثر بساطة لمجرد أن جماعة قرابة تكتسب القدرة الدائمة في أن توجه الجماعة وتفرض إرادتها . في هذه الحالة يتم إبراز جماعة محددة ، متحفظة إزاء العلاقات التي تديرها القرابة ومتمتعة

(10) M. Weber, «Gesammelte politische schriften», 2e ed. Tübingen, 1958.

باحتكار السلطة وامتيازاتها ، كأول سمة ملائمة . ينشأ عن ذلك نوعاً ما تقويم المعيار الإقليمي ووظيفة الحفاظ على النظام الإجتماعي .

وقد أراد الأنتروبولوجي الأميركي ليسلي وايت تحديد الدولة التقليدية بأشكالها ووظائفها . وبهذا المظهر الأخير ، يعرّفها على أنها تنهض بعبء حماية « تكامل النظام الإجتماعي الثقافي التي هي جزء منه » ـ وذلك ضد مخاطر الداخل والخارج بآن واحد ، وهذا يستدعي القدرة على تعبئة الموارد البشرية والوسائل المادية والإعتماد على قوة منظمة . يحجب دور حماية « النظام بما هو كل » وظيفة أكثر خصوصية ، وهي المحافظة على علاقات التبعية والإستغلال . وفي الحقيقة يجب رَد التنظيم الدولتي إلى « انقسام أساسي وعميق » تنطوي عليه كل أشكال المجتمع المدني ؛ انه الإنقسام الذي يفصل طبقة مسيطرة وحاكمة (الملوك ، النبلاء ، الرهبان ، المحاربون) عن طبقة تابعة (عمال ، فلاحون أحرار ، ارقاء ، عبيد) تؤمن كل انتاج الخيرات . تبدو الدولة القديمة الأن كنتاج لهذا التفاوت الذي تحافظ عليه فيما بعد بحماية النظام الإجتماعي ، الذي يحقق هذا التفاوت ، وبصيانة البنى الطبقية التي تعبر عنه ، وبالحرص على احتواء القوى التي تحاول تدميره . وكالنظرية الماركسية التي يستوجبها هذا التفسير مؤلفاً بينها وبين الوظائفية ، فهو يميز الدولة بتشبيهها « بالطبقة القائدة المنظّمة سياسياً » . بالنسبة لخصوصية الدولة التقليدية ، يجب التفتيش عنها جزئياً في تداخل السياسة والدين والذي كان قد شدد عليه سبنسر ويشدد عليه وايت مؤكداً أن الدولة والكنيسة ليستا إلا مظهرين للآلية السياسية (تطور الثقافة ، 1959) . وقد بذل س . نادل الذي كان أحد أفضل رواد الأنتروبولوجيا السياسية قصارى جهده لتوضيح المفاهيم الأساسية . وهو يحدد التنظيم السياسي بميزتين اساسيتين : 1) قدرته على الإحتواء الكامل : فهو يضم « كل المؤسسات » التي تؤمن قيادة المجتمع الكلي والمحافظة عليه ؛

2) احتكار اللجوء المشروع إلى القوة واستعمال العقوبات القصوى ـ والتي هي بلا استئناف . وعليه تتميز الدولة كشكل خاص من التنظيم السياسي في مؤلفه الضخم ـ « بيزنطية السوداء » (1942) ـ يحتفظ نادل اساساً بثلاثة معايير لتمييز الدولة : 1) السيادة الإقليمية : الدولة هي وحدة سياسية ، أساسها السيادة ، لها قاعدة قبلية أو عرقية مختلطة ويخضع الإنتماء الذي تمنحه للإقامة أو الولادة في بقعة محددة ؛ 2) جهاز حكم مركزي يحقق الدفاع عن القانون والمحافظة على النظام باستثناء كل عمل مستقل ؛ 3) جماعة قائدة متخصصة وممتازة أو طبقة مفصولة عن مجموع السكان من حيث تكونها ، ومركزها وتنظيمها ـ وتحتكر هذه الفئة أو الطبقة ، ككيان ، آلة التقرير السياسي . يرى نادل في الدولة شكلاً من التنظيم السياسي الخاص ، اكتمل في عدد من الأمثلة التاريخية والمعاصرة التي ليس من السهل وضع نموذج لها ؛ وهناك في الواقع « أشكال انتقالية » لا تقدم كل الخصائص المذكورة الآن . وإذ نمضي إلى النهاية في التحليل الذي يقترحه نادل ، يمكن اعتبار الدولة التقليدية موجودة أكثر الأحيان في حالة ميل أو نزوع وليس في حالة جاهزة .

وإن قائمة من التعريفات الأكثر تقدماً المستعارة من الأنتروبولوجيا السياسية تبدو قليلة الفائدة لأنّ هذه التعريفات تعكس الصعوبات التي كانت قد واجهتها النظريات الإجتماعية للدولة وتنم عن دقة نقدية أقل من تلك التي تتجلى في بعض هذه النظريات . من المناسب بالأحرى أن نتفحص المعايير المستعملة أساساً ونقيّمها .

أ ـ الرابط الإقليمي

بعد هـ . ماين ول . مورغان يميز لوي Lowie الدولة البدائية بالدور الذي يلعبه فيها بعد المبدأ الإقليمي ، مضيفاً مع ذلك أنه بدلاً من أن يكون متعارضاً مع مبدأ القرابة فهو غير مميَّز إلا بهيمنة الروابط المحلية والتي يحددها

على الوجه التالي : « ليست المسألة الأساسية للدولة هذه القفزة الخطرة التي انتقلت بها الشعوب من الحكم على قاعدة العلاقات الشخصية إلى الحكم على أساس الجوار الإقليمي البسيط . من المهم البحث عن السيرورة التي عززت الصلات المحلية لأنه يجب الاعتراف بأنها ليست أقل قدماً من الأخرى »[11] .

بعد ذلك أضاف لوي ضمنياً معيار السُّلَّم أو الحجم عندما أكد أن تأسيس الدولة يتطلب القدرة على إدراك « وحدة » توسِّع حدود القرابة المباشرة وحدود الجوار المكاني . وهكذا نحتفظ هنا بعنصرين : الوحدة الجاهزة في إطار إقليمي وتوسع المجتمع السياسي الخاضع لجهاز الدولة .

في نفس الإتجاه يبحث ل . وايت كيف « أصبحت جماعات القرابة المتمركزة وحدات إقليمية داخل نظام سياسي » . فهو يرى أن هذا التحول مرتبط بتغيرين في حجم العشائر والقبائل : عندما تتوسع هذه الأخيرة تضعف صلات القرابة ويتجه تنظيم القرابة نحو الإنهيار بتأثير وزنه الخاص . حينئذٍ يظهر العامل الإقليمي مسيطراً : « وبمرور الزمن ، تمت أوالية تنسيق وتكامل وإدارة متخصصة وحلت الملكية محل القرابة كقاعدة للتنظيم الإجتماعي ؛ إنها الوحدة الإقليمية وليس جماعة القرابة التي تصبح مهمة بما هي مبدأ تنظيم سياسي »[12] . وتوّضح هذا التفسير أمثلة عن عدة دول معترف لها بهذه الصفة . يبدو أنَّ شعب الأيلو Ayllu في امبراطورية الانكا كان في الأصل جماعات أمومية النسب ، خارجية التزاوج ، أصبحت وحدات بحجم مقنّن مرتبطة بإقليم محدد ، ثم تضامنت داخل قبائل شكلت بمجموعات رباعية « ولايات » ؛ وشكلت هذه الأخيرة أقسام الامبراطورية

---

(11) R. Lowie, «The Origin of the State», 1927, P. 73.
(12) L. A. White, «the Evolution of Culture», New York, 1959, P. 310.

الأربعة التي يرأس كـلاًّ منها نـائب ملك (آبو apo) . أمـا عند الأزتيـك ، فقد كانت جماعات الكالپولي calpulli في البـداية عشـائر أبـوية النـسب عـلى أسـاس الـزواج الخـارجي ؛ تمـركـزت عنـد حصـول الغـزو الأسبـاني ، في مقاطعات متميزة ، حيث تملك كل منهـا عبادتهـا الخاصـة ومجلسها الخـاص المؤلف من موظفيها الخصـوصيين ؛ وقـد توزعت هـذه المقاطعـات وعددهـا عشرون على الأقسام الأربعة المكونة كأطر للحكم[13] . وبإقامتهم الدليـل عـلى أن التنظيم القـرابي يمكن أن يتحول إلى تـنظيم سياسي مميز على قـاعدة إقليمية ، أوضحت أعمال الأنتروبولـوجيين ثـلاث خواص لهـذه السـيرورة : عدد الرجال كمحدد لمحو القرابة ، تنظيم المكان لأهداف سياسية ، وظهـور صلة الملكية الداخلة في منافسة مع بعض العلاقات الشخصية القديمة .

لا تختصر العـلاقـات بـين هـذه الكلمات الثـلاث ـ قـرابـة ، أرض ، سياسـة ـ بنمـوذج وحيد . فـالصين واليـابان أدركـا باكـراً جداً بنى عقـارية وسياسية في الوقت نفسه ومن طبيعـة معقدة إلى درجـة أن سجل المسـاحة لا يسمـح فقط باحصـاء الموارد ولكنـه أصبح أداة ضغط عـلى توزيـع الخـيرات والسلطات . وفي أرخبيل تونغا ببولينيزيا ، تأسـس تنظيم سياسي مركـزي ، وتوسَّع في المكان إلى حد أنه شكل أمـبراطوريـة بحريـة دائمة . وقـام شعب توي تونغا tui tongo ، التدرّجي ، ببناء دولة تمثل ظاهرة فريـدة في منطقـة المحيط الهـادىء . غير أن العـلاقات التي تـنظمها القـرابة والجـماعة الأبـوية النسب المستقرة (haa) تتابع مع ذلك فعلها ؛ لكن الأولى (القـرابة) تحمـل في ذاتها تميزات في المكانة والمراتب ، أما الثانية فتخضع لنظام من السـلطات الإقليمية القائمة في المقاطعات . تستمد هـذه السـلطات شرعيتها من حيـازة حقوق عقارية ، يمنحها الملك لممثليه ، وهذه الحيازة لا تخوّل شاغلي الأرض

---

(13) G. P. Murdock, «Our Primitive Contemporaries», New York, 1934.

غير حق الإنتفاع وتفرض عليهم « تكريماً سنوياً » ، هو عبارة عن غرامة كبيرة عينية[14] . وتتنوع الأوضاع إلى حد بعيد في افريقيا السوداء ففيها تتميز بنى المدى السياسي عموماً عن البنى المزدرعية (أرض ينظر إليها من حيث الإستقلال الزراعي) : يكون سيد الأرض ، أو من هو في مكانته ، إلى جانب الزعيم ؛ تتواجد السلطات العشيرية (بصعوبة) مع السلطات المنبثقة عن سلطة الدولة ؛ تتميز الملكية في أكثر الأحيان عن السيادة .

هناك مثل افريقي قد يساعد على توضيح نظام العلاقات القائمة على أساس الإقليم أو الأرض . المقصود مملكة بوغندا Buganda (في أوغندا) والتي تتخذ الآن شكل الإستبدادية العصرية ، بعد أن توطدت خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، والتي قد يكون من غير الممكن إنكار طابعها المعقد كدولة . يوحي مَثَلٌ بوغاندي أن السلطة على الناس (العلاقة السياسية) متميزة بوضوح عن السلطة على الأرض (العلاقة العقارية) : « لا يأمر الزعيم على الأرض ، ولكن على الناس » . في الواقع لا يظهر التفريق لا بهذا الوضوح ولا بهذه البساطة بالنسبة لتوزيع الحقوق ، حتى إذا أهملنا التغييرات العميقة نتيجة الإستعمار والذي باشر منذ 1900 بخلق ارستقراطية عقارية : فمن جهة ترتبط العشائر الأبوية النسب والسلالات الأبوية التحدر بأراض حيث تقيم السلطات العشيرية (باتاكا Bataka) وحيث أضرحة الأسلاف الموقرين . إن الإرث والإستمرار المضمون في إطار النسب ينظمان هذه العلاقات ، ولكن العشائر لا تشكل وحدات إقليمية ؛ لا يحدد الإنتماء العشيري بالضرورة السكن كما أن الجماعات المحلية غير متجانسة . من جهة أخرى ، ينطوي الترتيب السياسي المنبثق عن الملك على مستويات مختلفة تحددها الجدارة والنطاق الإقليمي : ولايات ، مقاطعات .

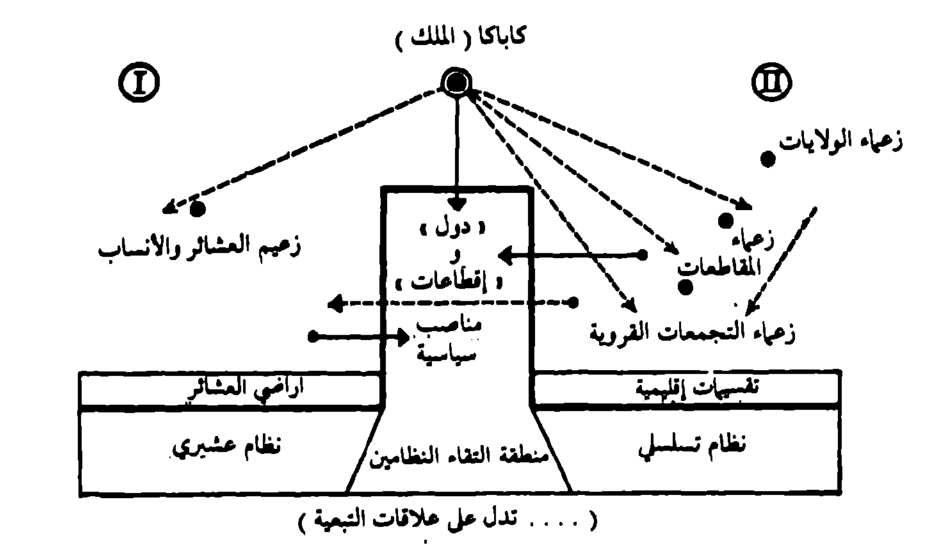
---

(14) Gifford, «Tongan Society», Honolulu, 1929.

تجمعات قروية . يؤمّن أمر الملك وعلاقات التبعية الشخصية تنظيم الدولة التي يجب تعريفها بطريقة ما ، على أنها شبكة مؤلفة من « رجال الملك » : زعماء معروفون باسم باكونغو Bakungu (بعضهم ذوو مناصب وراثية) وموظفون يطلق عليهم اسم باتونغولي Batongolé يخضعون للملك ويصرّفون الشؤون القروية بشكل خاص . ويمكن لأولئك وهؤلاء استلام « إقطاعات » مرتبطة بمنصبهم ، أي بلقبهم المؤقت ، حتى أن الملك نفسه يملك « دولاً » تشكل ميراثه الخاص في مختلف الولايات . وهكذا يكون للسلطة تأصل أرضي في شتى مناطق المملكة وعلى العكس فإن بعض زعماء العشائر الذين ظلوا مع ذلك محتفظين بالأراضي الخاصة بعشائرهم ، تبوّأوا مناصب السلطة أو النفوذ داخل التنظيم السياسي والإداري بينما اختصر الآخرون بمجال الأعمال البيتية أو تم اقصاؤهم .

هكذا نفهم ، إنطلاقاً من هذا المثل ، اختفاء الوظائف السياسية التي تضطلع بها الجماعات النسبية (الملازم لتعزيز الدولة) والأهمية الممنوحة للبنية الإقليمية التي هي دعامة الجهاز السياسي - الإداري وتكوّن الحقوق على الأرض الخارجة عن أراضي العشائر والتداخل بين نظام مجزأ مؤسس على القرابة ، المستمر في حقوق عقارية ، ونظام تدرجي مركزي مؤسس على التقسيمات الإدارية للأقليم وعلى علاقات التبعية الشخصية . ويسمح رسمٌ بسيط بعرض هذه المظاهر المختلفة بشكل أفضل .

قد تحث هذه الترسيمة على إعطاء قيمة أولية للعامل الإقليمي في تأسيس الدولة التقليدية ، بقدر ما يسيطر القسم II بوضوح على القسم I . مع ذلك ، فوجود منطقة التقاء واسعة بين القسمين يدل على أن النظام العشيري (المجزأ) والنظام الدولتي (المركزي) يبقيان متداخلين وإلى حدٍ ما متنافسين .



السلطة ، أرض المملكة ، والمزدرع في بوغاندا

ب ـ المجزأ والمركز

تعتبر الدولة « مركزة منطقياً » وتجسد العاصمة ـ مركز السلطة في المكان ـ هذا التفوق على السلطات الخاصة والمحلية. تلك هي، على الأقل، السيرورة التاريخية المعترف بها عادة . لكن الدولة بشكلها القديم تجد صعوبة في المضي بهذا المنطق حتى نهايته ، بسبب الشروط التقنية والإقتصادية وبقاء العلاقات الإجتماعية القليلة الإنسجام مع سيطرتها . وكان ابن خلدون من لاحظ في مقدّمته بأنه لا يمكن لأية أسرة مالكة أن تحكم إلا جزءاً محدوداً من الأرض وأنها تفقد نفوذها في المناطق الواقعة على الحدود : « تكون الأسرة المالكة أقوى في مركز المملكة منها على الحدود . وتضعف سلطتها عندما تتوسع حتى حدودها القصوى»[15] . وهكذا يحلل عالم الإجتماع العربي المشكلات التي يثيرها تنظيم المكان لأغراض سياسية . إن الأدوات التي تتصرف بها السلطة المركزة لكي تكون فعالة وتحافظ على نفسها تخضع بدقة لتطور تقني ولوسائل الإتصال المادي والفكري . وقد انهارت عدة امبراطوريات أو ممالك أفريقية على أراض واسعة جداً : بدءاً من امبراطوريات السودان الغربي حتى الكونغو ، وصولاً إلى امبراطورية لوندا . وما اللجوء إلى العواصم المتنقلة (أو المتعددة) إلا لعلاج هذه الصعوبات ، ولعدم قدرة السلطة المركزية على إثبات سيطرتها بشكل مماثل ، فهي تظهر هذا النفوذ بنقل مقرها . لقد استخدم ملوك بوغندا هذا الإجراء مضاعفين عدد عمالهم المرتبطين بهم مباشرة في الولايات .

إن مجمل هذه الشروط تحد بالضرورة من المركزية وتؤثر في تنظيم الدولة المسماة تقليدية ومصيرها . يتضامن الملك مع أصحاب السلطات المحليين اما بربطهم بطريقة ما ببلاطه واما بخلق وظائف تسمح عملياً

(15) ابن خلدون، « النصوص الإجتماعية والإقتصادية للمقدمة »، ص. 1375 ـ 1379 . ed. de G. - H. Bousquet, Paris 1965.

بمـوازنتهم أو طردهم . وهكـذا منـح ملوك بـوغنـدا منـاصب لبعض زعـماء العشائر وكـوّنوا أنسـاباً تخضـع لمراقبتهم فقط وأسـسـوا في المقاطعـات مراكـز سلطة خالقين منافسة وتوازناً ملائمين لهم . وكانت صعوبات المركزية تؤدي غالباً إلى نتيجة أخرى . فالضعف النسبي للسلطة المركزية يسـمـح بالحفـاظ عـلى سلطات مشابهـة لها ، ولـو أنها خـاضعـة ، في عـدة منـاطق من أرض المملكة . في هذه الحـالة ، تقلّد المقـاطعات تقـريباً بنى دولـة لا تملك ماديـاً وسائل تحقيق وحدتها . وهكـذا بقي ملوك لونـدا (افريقيـا الوسـطى) على حاكم يمثلهم في المناطق الجنوبية من الامبراطورية ـ هو الـسانـاما ـ يقلد حرفياً التنظيم السياسي العسكري لقيادته في المنطقـة الوسـطى . تبرز هـذه الصفة بـوضوح في مملكـة الكونغـو القديمـة ، فالملك وزعـماء المقاطعـات والأقـاليم المقطعة هم في وضع مماثل ، إنما كل على مستواه ، وللتنظيم السياسي مظهـر تكراري : فالـزعماء هم الصـور المماثلة عن الملك والعـواصم الصغيرة صـور مماثلة عن سان سـالفادور، المقـر الملكي[16]. أخيـراً ـ وهـذه هي النتيجـة الثـالثة ـ كلما بقيت البنيـة الإقليميـة للدولـة مجـزأة ، أي مؤلفـة من عنـاصر متماثلة وإن متدرجة كلما بدت مخاطر الإنشقاق والإنفصال كبيرة . إن الدولـة المنهكـة لا تنهار جـارة المجتمع إلى الـدمـار ، فهي تتقلص تـدريجيـاً وتقتصر المسـاحة التي تتـولاها في النهـاية عـلى المنطقـة التي تبقى العاصمـة الـساقـطة مـركزهـا . إن تفكك بعض الـدول التقليديـة الافريقيـة ومنها الكـونغو هـو الدليل على ذلك .

إن مسـألة قـدرة « المركـز » على إخضـاع إقليمه الـسيـاسي برمّتـه تطرح نفسهـا في المجتمعات التقليـدية الخـاضعة لـسلطة مـطلقة والتي تملك جهـازاً حكومياً فعالاً . في كتابه المتنازع فيه والذي خصصـه « للاستبـداد الشرقي »

(16) G. Balandier, «La vie quotidienne au royaume de Kongo», Paris, 1965.

(1964) يشـيرك . فيتفـوجـل (K. Wittfogel) إلى ذلـك بـوضـوح . فالسلطة الإستبدادية الكلية ومع حرصها على وأد النزاعات الإقليميـة ، تجد حدودها الأكثر التزاماً في علاقتها مع المكان (الأرض) وذلك رغم الوسائل البيروقراطية والمادية التي تسهل عملها . وبعد أن ربط فيتفوجل هذا الشكل من التنظيم السياسي بالحضارة المائية ـ المرتكزة على الإنشاءات الكبرى لضبط المياه ـ لاحظ أن هذا الشكل لم يستطع انتاج انتشار موازٍ للمؤسسات الخاصة به . في إطار هذا النظام تصاب الوحدات السياسية الأوسع بعدم الاستمرار وباسترخاء التماسك . إن حادثاً تاريخياً يكشف هذا الضعف ويستغله والشاهد على ذلك حالة الصين الشمالية ؛ التي تعرضت عدة مرات لغزو « قبائل بدوية » فكانت تنقسم حينذاك إلى عدة مقاطعات تحتفظ رغم ذلك « بنباها التقليدية ذات السلطة الزراعية الاستبدادية »[17] . في هذه الحالة أيضاً تجرّ المحن التي تصيب الدولة إلى تجربة إقليمية وإلى تقلص نطاقها الجغرافي ؛ مع ذلك ، فهي لا تبدل جذرياً من طبيعة السلطة . ونورد هنا مثلاً أميركياً معبّراً جداً : إنه مثل امبراطورية الانكا ، الذي أتاح الفرصة مراراً لتفسيرات خاطئة . والمقصود هنا أيضاً مجتمع «مائي» يعاني سلطة استبدادية . كانت الامبراطورية قد قامت نتيجة فتوحات وغزوات متوالية واحتفظت بمظهر العالم المغاير ؛ لقد كانت مؤلفة من دول واتحادات وقبائل وجماعات ريفية احتفظت بشخصيتها ؛ وطبقت على هذه الوحدات المتنوعة تقسيمات إدارية موحدة النمط ، وتنظيم صلب للمدى السياسي ، والذي أمكن وصفه بالوهم البيروقراطي ؛ كانت تؤمن إدارة اقتصاد يعمل لصالح طائفة الانكا المغلقة أكثر مما تؤمن حكم الناس الممنوح إلى حد بعيد للسلطات المحلية . وقد أكد أ . مترو A. Métraux على هذا الجانب الأخير : « بالفعل ، كانت امبراطورية الانكا تجمع بين الاستبداد المطلق

(17) «Le despotisme oriental», trad. française, Paris, 1964, P. 275.

وبين التسامح حيال النظام الإجتماعي والسياسي للسكان الخاضعين لها » .
وأوضح هذا المؤلف ، بشكل جيّد ثبات العادات والبنى الإقليمية ، والحدود التي واجهها الاستبداد الانكي لأنه وان لم تكن الدولة ممركزة كلياً ، فقد أرادت ذلك لنفسها على أقل تقدير[18] . فرغم المظاهر لم يكن الحيز السياسي متجانساً أبداً ، وتآلفت السلطة المركزية رغم نزعتها الاستبدادية مع الخصوصيات الإقليمية .

لا تفهم المجادلة بين المجزأ والممركز بالرجوع فقط إلى الاقليم الذي تضعه الدولة التقليدية تحت سلطتها القضائية . فهي تقوم داخل التنظيم الدولتي نفسه الذي يناهض الاتجاه التوحيدي وتتخذ غالباً شكل تعايش مؤقت بين البنى الدولتية والبنى العشائرية أو النسبية . في الحقيقة هناك علاقة تعارض نسبي بين هذه البنى وفي بعض الظروف علاقة تناقض . ويمكن التأكيد بسهولة على تناقضها : تنظيم مجزأ / تنظيم متدرج ، سلطة كثيرة الأقطاب / سلطة ممركزة ، قيم مساواتية / قيم ارستقراطية، الخ . ويشدد بعض علماء الأنتروبولوجيا السياسية على ذلك . يتخذ ل . فالرز كفرضية رئيسية لإحدى دراساته ـ تلك المخصصة لجماعة السوغا Soga في أوغندا ـ وجود « تعارض بنيوي » بين الدولة ذات البنية الهرمية والتنظيم النسبي . أما د . أبتر D. Apter فيعاين من جهته « إنقساماً أساسياً » بين نظامي السلطة وسلسلتي القيم اللتين ينطويان عليهما . مع ذلك فالإنقطاع ليس حاسماً أبداً ، ذلك أن نظام الدولة يضمن تكامله الجزئي بسيطرته على النظام العشيري القديم ؛ ويمكن للملك أن يظهر وكأنه يقف عند ملتقى هذين النظامين ، كملك وكرأس للعشائر ـ وتلك هي حال بوغندا .

في المجتمعات حيث تتكون الدولة بصعوبة وتنجم أحياناً عن عمل

---

(18) A. Métraux, «Les incas», Paris, 1961, P. 85 et suiv.

خارجي (في تاهيتي وهاواي مثلاً) تظهر بوضوح تام المجابهة بين النظامين وضبطهما المؤقت . في هذا الصدد تأخذ بولينيزيا قيمة توضيحية . ففي التونغا التي عرفت « ألف عام من ملكية الحق الإلهي المطلق »[19] وظلّت هكذا استثناء بين المجتمعات البولينيزية ، ساعد التشتت الجزيري رغم ذلك في الحفاظ على تجمعات نسبية يقوم عليها التنظيم السياسي لأنه وسط هذه التجمعات يجد النظام الارستقراطي التونغي ركيزته ، وتنشأ العلاقات بين الجزر وتصاغ الاستراتيجيات السياسية بالإرتباط بوضع هذه التجمعات . وفي ساموا Samoa يتواجد التقسيم الاقليمي (إلى مقاطعات) مع التوزيع الناجم عن الانتماءات العشيرية ويشكل ركيزة للزعامات التي يشرف عليها مجلس يعرف باسم فونو fono . جامعاً القاباً أتته من عدة مناطق ، يعبر « الزعيم الأعلى » عن الوحدة السياسية لمجموع الجزر . ويبدو التوازن الموفق بين سلطته والسلطات المحلية والعشيرية عطوباً جداً حتّى أن السمة الملائمة للتنظيم السياسي هي توزع البلاد بين « حزبين » : إحدهما قوي ومسيطر (مالو) والآخر ذو سلطة مشروطة وخاضعة لقرارات الحزب السابق (ڤيڤي vaivai) . أما موقع القوة فيسمح لجماعة أو لمقاطعة ما باستغلال المناطق الأخرى حتى يحصل عن نزاع ما تغيرٌ في الدور . يقوم تاريخ ساموا ، حتى بداية القرن التاسع عشر ، على صراعات النفوذ هذه وليس على تطورات دولة جنينية . وفي تاهيتي ، تتلاءم الوحدات الإقليمية ظاهرياً مع مختلف مناطق النفوذ العشائري . وقد أمكن قيام سلطات إقليمية ، وتمكنت إحدى العشائر ـ تيڤا téva ـ أن تسيطر ، لكن جميع موازين القوة التي تعبر عنها تحالفات يمكن نقضها ، حالت أخيراً دون قيام سيادة قائمة . ففي داخل جماعة التيڤا نفسها يتنافس « فرعان » ويتنازعان

(19) J. Guiart, «Structure de la chefferie en Mélanésie du Sud», Paris, 1963, appendice, P. 661.

الاشراف على العشيرة . يتميز هذا النظام بعدم الاستقرار النسبي وحوالي سنة 1815 فقط ـ ولأسباب خارجية أساساً ـ وبعد أن « أباد عملياً طبقة الزعماء»، اعتبر پوماري (Pomaré II) « ملكاً على تاهيتي » . وحسب قول ويليامسون ، كان لا بد للسلطة « الإستبدادية » الوليدة من تدمير « النظام القبلي » أو الإستسلام ؛ لقد انتصرت مؤقتاً بدعم من الإنكليز من مبشرين وغيرهم[20] .

دفع ثبات مظاهر التجزئة داخل الدولة التقليدية سوتال A. Southall لمقابلة الدولة الموحدة « الكاملة التطور » بالدولة المجزأة والتأكيد على أنه نادراً ما يتحقق الأول من هذين الشكلين السياسيين ، « ففي معظم مناطق العالم وغالباً ، كان مستوى الاختصاص السياسي الحاصل من النموذج المجزأ أكثر منه من النموذج الموحد » . وتسمى بنية السلطة في الحالة الأولى هرمية ، وهي تشكل معيار التمييز الأساسي . وعلى شتى المستويات تتكرر سلطات مشابهة ؛ وتتجمع وحدات تكوينية باستقلال نسبي في إقليم ليس له طابع التقسيم الإداري البسيط ولا طابع الجهاز الإداري : وتبقى العلاقات المتبادلة لهذه الوحدات مشابهة لتلك التي تربط الأجزاء داخل مجتمع عشيري ؛ وأخيراً غالباً ما يبدو النظام الشامل أكثر مركزية على المستوى الطقسي منه على مستوى العمل السياسي . وفي الحالة الثانية تسمى البنية تسلسلية بمعنى أن السلطات مميزة تماماً حسب المستوى الذي تقع فيه وأن السلطة الواقعة في القمة تمارس سيطرة صريحة .

يعتمد أ . سوتال ست خواص تعرف بالدولة المجزأة : 1) السيادة الإقليمية معترف بها ولكنها محدودة ، فنفوذها يتلاشى في المناطق البعيدة عن المركز : 2) يتواجد الحكم المركز مع مراكز سلطوية لا يشرف عليها إلا

(20) R. W. Williamson. «the Social and Political systems of central Polynesia», vol I. 1924.

نسبياً ؛ 3) يتمتع المركز بإدارة متخصصة تقل أهميتها في مختلف الحلقات ؛ 4) لا تحتكر السلطة المركزية بصورة مطلقة الاستعمال الشرعي للقوة ؛ 5) تتمايز مستويات التبعية ، ولكن علاقتها تبقى على طابعها الهرمي : فالسلطة مطابقة ، بالنسبة لكل منها ، للنموذج نفسه ، 6) تملك السلطات التابعة مزيداً من إمكانيات تغيير ولائها بقدر ما يكون موقعها بعيد عن المركز[21] .

نظراً لأهميتها تستوجب هذه المساهمة النظرية معاينة نقدية . قبل أي شيء انها تلغي الواقع التالي : لكي تسيطر البنية التدرجية للسلطة تماماً ، يجب أن تكون العلاقات الإجتماعية الغالبة من النموذج التدرجي أي أن تنتصر المراتب (أو الاوضاع) والطبقات المغلقة أو شبه الطبقات على العلاقات من النموذج التكراري الناجمة عن النسب والمصاهرة . إضافة إلى ذلك تقيم نظرية سوتال إنقطاعاً جذرياً للغاية بين العلاقات التدرجية والعلاقات الهرمية التي تتعايش عملياً في الدول التقليدية وفي مختلف الدول الحديثة وهذا ما تشير إليه بالنسبة للدول التقليدية أمثلة منطلقة من معطيات الأنتروبولوجيا السياسية . أخيراً ، فإن دور المنافسة والصراع حتى داخل العمل السياسي بالذات يجعله يحتفظ بمظهر مجزأ .

ولم يعد للجماعة الحاكمة أكثر من الدولة من طابع موحّد تماماً . فلتأكيد سلطتها تتزاحم العناصر التي تؤلفها لتضمن لنفسها الإعتبار والقوة المادية ، وتتطلب هذه المزاحمة استراتيجيات تستعمل على الأقل مؤقتاً ، الإنقسامات الجزئية للمجتمع الشمولي . وقد تعاكس لعبة التحالفات تكوين الدولة (حالة بولينيزيا) أو تسبب حروب الخلافة التي تدشن مرحلة فراغ في السلطة (حالة الدول الافريقية التقليدية) . وكذلك هو شأن المنافسات على

(21) A. Southall, «Alur Society», Cambridge, 1956, chap IX.

المناصب التي تتطلب دعم أعضاء النخبة السياسية وشخصية قوية (حزباً) تبنى بمساعدة الأهل والحلفاء والأتباع [22] . وبالإعتماد على الدعم الذي يمكن أن يقدمه نظام العلاقات المسماة مجزأة تتحسن المواقع الشخصية في الطبقة القائدة .

ج ـ عقلانية الدولة التقليدية

يرى علماء الإجتماع المنظّرون من أنصار ماكس فيبر أن الدولة تنشأ عن عقلنة بطيئة للبنى السياسية القائمة التي تبديها إرادة توحيدية ، وإدارة مؤهلة تعتمد قواعد صريحة واتجاه لتنظيم كل الحياة السياسية . وفي عدد كبير من الدول التقليدية ، نادراً ما تكون العقلنة المفهومة على هذا النحو موجودة : فالوحدة والتركز يبقيان غير كاملين وعطوبين ، وتستمر الحقوق الخاصة ، وتبنى الإدارة على الأوضاع القانونية وعلى علاقات التبعية الشخصية أكثر منها على الأهلية ، وقلما تتدخل سلطة الدولة (وبشكل متفاوت حسب البعد عن المركز) في الشؤون المحلية . فقط في نموذج « الطغيان الشرقي » الذي أعده فيتفوجل ، تبدو العقلانية بارزة ـ أو شديدة .

فالسمات المعتبرة خاصة تبين ذلك : تحتفظ الدولة بسلطة كاملة وتختلط الطبقة القائدة بالجهاز الذي تستخدمه ؛ وبما أن الدولة مالكة فهي تشيد سيطرة البيروقراطية ، وتخلف في المجتمع الذي تسيطر عليه « ملكية عقارية بيروقراطية ورأسمالية وارستقراطية ريفية » . إن شكل الدولة هذا ـ الذي يسمح لها في أن تصبح « أقوى من المجتمع » ـ يجد تفسيره في مجموعة كاملة من الشروط والوسائل هي : تقييد الملكية الخاصة والاشراف الحاسم للمشاريع التقنية الكبيرة ؛ التنظيم الفعّال للمواصلات واحتكار العمل العسكري ؛ وجود نظام احصائي وتوثيقي ضروري لعمل مصلحة

---

(22) Contribution de P. C. Lloyd à A. S. A., «Political systems and Distrbution of power», Londres, 1965.

الضرائب التي تؤمن دخلاً حكومياً دائماً ؛ خضوع الدين المسيطر مانحاً الحكم طابعاً شعبياً أو تيوقراطياً (تيوقراطية : حكومة الهيئة يشرف عليها رجال الدين)[23] .

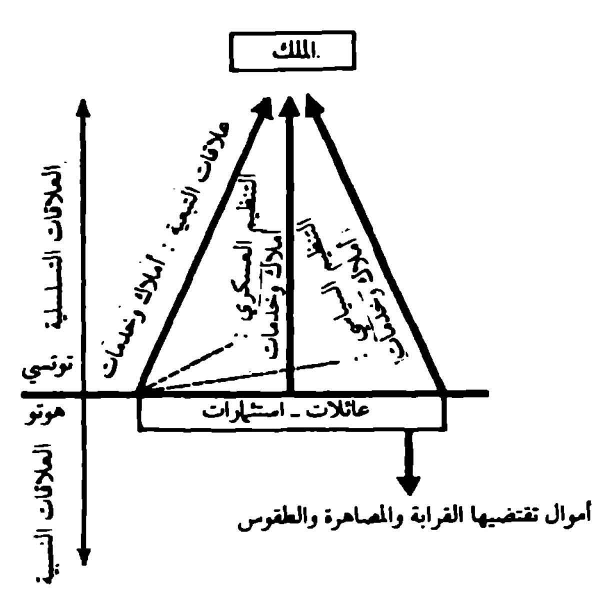
إن هذا النموذج المثالي بالمعنى الذي اعتمده فيبر لا يجد تطبيقه في كل « المجتمعات المائية » التي أحصاها فيتفوجل وكما يثبت ذلك تحليل صعوبات التمركز وحدوده . كما يظل استعماله محدوداً في المجتمعات التي سببت صياغته ، ففي الصين القديمة ورغم توسع النظام البيروقراطي و « الاستبداد » فقد بقيت البنية السياسية مجزأة إلى حد بعيد ؛ ففي ظل التسلسل الرسمي تبقى هناك وحدات ذات استقلال واسع مثل : قرى ، عشائر ، وجماعات الحرف ، تعمل كحكم عندما تتعارض مصالحها . وقد قارن فيبر « بنية الإدارية البدائية » في الصين ببنية الممالك الافريقية ، وشدَّد على تبدد السلطة من المركز نحو الأطراف وعلى قوة العامل الوراثي ودور البنية العشائرية داخل النظام السياسي وعلى الوظيفة المتغيرة للعناصر التيوقراطية والكاريزماتية ، إن العقلانية الملازمة لمؤسسات الدولة التقليدية الإستبدادية تبقى محصورة ضمن حدود تعاكس اكتمالها . وهي مع ذلك مدفوعة غير أنها تصل إلى الحد الذي تكتسب فيه الجماعة الحاكمة عقلانيتها الخاصة المثلى وتحافظ عليها ـ أو تقترب من هذا الوضع المحدد بأفضل مستوى من امتلاك الخيرات والرموز والنفوذ .

يجب تعيين التحليل هنا اعتماداً على مثل ما . وتبدو راوندا الملكية أحد الأمثلة الأكثر ملاءمة وذلك بسبب حجم المملكة وبقائها حتى عهد قريب ونوعية المعلومات العرقية المنسوبة إليها . لقد تراكبت أقلية مسيطرة من أصل أجنبي هي جماعة التوتسي tutsi على طبقة أهلية فلاحية ذات أغلبية

(23) K. Wittfogel, op. cit., «Introduction», chap II et III.

مطلقة (أكثر من 82 %) هي جماعة هوتو Hutu . فبنيت الدولة تدريجياً ووسّعت أراضيها وأقامت الأواليات التي تؤمن سيطرتها السياسية والإقتصادية ومنها : شبكة علاقات من التبعية الشخصية ، تراتب سياسي - إداري ، جيوش . لقد حققت الأمن وشجعت الرسملة البشرية إلى درجة أنّ الكثافة السكانية تجاوزت مئة نسمة في الكلم المربّع الواحد خلال العقود الأخيرة . أخيراً شيدت نظاماً موحداً يحرسه الملك - السيد المطلق على البلاد والعباد - وأعدّت ثقافة وطنية . مع ذلك واجهت العقلانية الخاصة بالدولة الراوندية مشاكل عديدة تتناقض مع تقدمها . لقد كان إشراف الدولة على المناطق يضعف كلما ابتعدت عن المركز ؛ وتقوى البنى العشيرية والنسبية كلما تراخت هذه السيطرة ؛ وعليه يتبدل التعاون بين مختلف السلطات بالشروط ذاتها . لم تتمكن الدولة من إقامة سيطرتها بطريقة متساوية ، وتشهد « المتغيرات » الإقليمية على الحدود المعيقة لتعميم النظام الإداري . لا تفسّر التقصيرات التقنية أعمال المقاومة التي واجهتها (تقصيرات مرتبطة بطرق تنظيم المساحة وتحقيق الاتصالات ، وتلك الملازمة لبيروقراطية متخلفة) ولقد كان لهذه الأعمال طابع مقاومة سيطرة الارستقراطية التوتسية . ذلك أن عقلانية النظام الراوندي لا تبدو عقلانية دولة تنظم مجتمعاً كاملاً ، بقدر ما تبدو عقلانية « طبقة » تنظم استغلال الأكثرية الفلاحية المكلفة بالانتاج والخاضعة لاجراءات ضريبية متعدّدة . كان هذا هو الهدف من عمل الآلية الاجتماعية السياسية وإذا حاولنا أن نعرض بيانياً العلاقات الاجتماعية الأساسية - والتي لها جميعاً مضامين اقتصادية - نلاحظ أنها موجهة ، نحو الملك ونحو عناصر الترتيب السياسي - الإداري والارستقراطية .

عاملة لصالح الأقلية الحاكمة والمسيطرة تكون هذه العقلانية صريحة إلى درجة أمكن معها تفسير التنظيم السياسي « كنظام تبادل» . يجب أن يتصرف الملك والزعماء والوجهاء بثروات كبيرة لكي يتمكنوا من العطاء وبالتالي



السيطرة السياسية والاقتصادية في راوندا القديمة

إظهار تفوقهم[24] . وينظر إلى التوتسي والهوتو وينظران إلى بعضهما البعض كجماعات غريبة أساساً تجمع بينهما لعبة المبادلات غير المتكافئة. تعبّر أيديولوجية مبتكرة جداً عن التفاوت الجوهري وتكشف السيطرة المكابدة كشأن موجود في الطبيعة والتاريخ أيضاً لأنها ناجمة عن مرسوم إلهي . ويوضح ج . فانسينا أن مؤرخي البلاط الرسميين يعتبرون أن « ماضي راوندا كان تاريخ تقدم متواصل عملياً لشعب مختار وهو التوتسي ، انحدرت أسرته المالكة من السماء » . عندما لا تكون الدولة كاملة البناء يظهر غموضها : مع أنها أداة لتأمين هيمنة جماعة قليلة فهي تبدو كتعبير عن

(24) A. Troubworst, «Anthropologica», III, I, 1961.

عقلانية سامية عاملة لصالح المجتمع ككل . وتلك ملاحظة تعارض تفسيرات عدة انتروبولوجيين سياسيين طارئين ومنهم مالينوفسكي (B. Malinowski) .

د ـ خواص الدولة التقليدية :

يؤكد ب . مالينوفسكي أن « الدولة البدائية لا تظلم رعاياها » . ويجد تفسير هذا الطابع غير الظالم في كون العلاقات الجوهرية تبقى تلك التي تنسجها القرابة والإنتماء العشيري ونظام فئات العمر ، الخ ؛ تلك التي تجعل « كل فرد مرتبطاً فعلياً أو وهمياً بأي شخص آخر »(25) . وهكذا قد تجعل شخصية العلاقات الإجتماعية والسياسية الدولة البدائية مقابلة للدولة البيروقراطية . وتكون نتيجتها استبعاد (أو الحد من) الانقطاع بين سلطة الدولة والمجتمع الخاضع لسلطتها القضائية . تكذب الأحداث وجهة النظر هذه ، مع أنها تشدد بحق على الجانب الشخصي للسلطة . وهي لا تتحقق جزئياً إلا بقدر ما تكون الدولة في مرحلة جنينية ولم تستولِ بعد على قوة المجتمع . رغم ذلك أمكن لهذه الرؤية المثالية حث بعض المؤلفين لتناول الدولة التقليدية « كعائلة ممتدة » تضم شعباً بكامله .

مؤسساً تحليله على نتائج البحث المستغرق أكد ماكس غلوكمان على صفات خاصة بالمجتمعات الدولتية الافريقية مقدراً أن لها تطبيقاً أوسع . وبعد أن يذكر بحدود التكنولوجيا وضعف تمايز الاقتصاد في عدد من الحالات وبالدور الذي لم يزل يقوم به « التماسك الآلي » ، أوضح « التقلب » الجوهري لهذه الدول ، فهشاشة قاعدتها الاقليمية تهددها التجزئة أكثر مما يهددها نوع السلطة التي هي أداتها . يمكن القول أن هشاشتها المادية تتناقض مع قدرة المقاومة عند التنظيم السياسي الذي يناسبها . أين نجد تفسير هذا التناقض الظاهر ؟ يتمسك غلوكمان بغياب الانشقاقات

(25) B. Malinowski, «Freedom and Civilization», 1947, P. 266 et 253.

والصراعـات بين المصـالح الاقتصـادية للحـاكمين وللمحكـومين : فتجـابه « الطبقات » لا يفعـل فعله بعد ، لا يـواجه نـظام الـسلطة والنفوذ اعـتراضاً أساسياً . وتقتصر الصراعات على تلك الملازمة لهـذا النظام أي المعـارك من أجل السـلطة والمنافسـات من أجل الـوصول إلى المنـاصب . يتابـع غلوكمان نـظريته مـوضحاً أن الـدول الافريقيـة تحمل في ذاتهـا سيرورة تمـرد ثـابت ، ولـيس سـيرورة ثورة . فبنـاها ليسـت مهـددة ، إنمـا فقط أصحـاب الـسلطة والنفوذ . وهكذا يؤدي التمـرد إلى انشقاقـات وإلى تغييرات تـطال أصحاب الحقوق ، ويمكن أن يكون له مؤسسـاته باعتباره عامل تعزيز للتنظيم الـسياسي في إطـار طقس دوري[26] . وهكذا تعـرف الدينـاميـات الـداخليـة للدولـة التقليدية بشكل عدم استقرار مؤثر عـلى توسـع الاقليم السياسي ، وبشكـل مزاحمات من أجل السلطة وتمردات مجردة من الفعالية الثوريـة ؛ بينها تـرتبط قوى التغيير بالظروف الخارجية أكـثر من ارتباطهـا بالمعـارضة العـاملة داخل النظام . لا يسـلّم هذا التفسير إلا بحقيقة جزئية ، لأنه لا يقيم وزناً لـلإكراه الدولتي الذي يـذكّر مـوردوك Murdock بالعكس بنمـوذج من « الاسـتبداد الافـريقي » ، مثلما يتجنب هـذا التفسـير أيضـاً المقـارنـة بـين الجـماعـات الإجتماعية المتفاوتة بين الحكام والمحكومين . يجب المباشرة بدراسة الحركات الإجتماعية في المجتمعات الخاضعـة للنهج وذلـك لتصحيح الصـور الخاطئة التي ما زالت تعرض لطبيعة المجتمعـات الدولتيـة التقليديـة . وهذا التـطور جارٍ على أي حال . ففي بحث نظري حديث يشدد ل . لـويد Lloyd عـلى حتمية الصراع وعلى اللجـوء الضروري للقهر الـذي يحدد كـل دولة ويعـين مجالات التعبير عن الصراع : داخـل « النخبة السـياسية » ، بـين الجماعـات الجزئية التي تؤلفها ، داخل المجتمع الشمولي ، بين الأقلية ذات الامتيـازات

---

(26) Max Gluckman, Custom and Conflict in Africa , Oxford, 1955, et Order and Rebellion in Tribal Africa, Londres, 1963.

و « الكتل » الخاضعة لسيطرتها . إضافة إلى ذلك يستعيد م . هـ . فريد الدراسة المنهجية للعلاقات المتبادلة بين التدرج الإجتماعي وأشكال الدولة لكي يعترف أخيراً بكل سلطة دولتية كأداة للتفاوت[27] .

من الصعب أن نتصور بأن يكون الأمر خلاف ذلك . لا يمكن تحديد الدولة التقليدية بنموذج ما (مثال) اجتماعي قد يناقضها جذرياً بالدولة الحديثة . وبما أنها دولة ، تخضع أولاً للصفات المشتركة كوسيلة متميزة ، متخصصة ودائمة للعمل السياسي والإداري ؛ تحتاج الدولة لجهاز حكم قادر على ضمان الأرض من الداخل وعلى الحدود . إنها تطبّق على اقليم ما وتنظّم الحيز السياسي بحيث يتوافق هذا التنظيم مع تدرج السلطة والنفوذ ويضمن تنفيذ القرارات الأساسية ، في كل البلد الخاضع لسلطتها القضائية . وكأداة سيطرة تمسك بها أقلية تحتكر القرار السياسي فإنها تقع بصفتها هذه فوق المجتمع الذي عليها رغم ذلك الدفاع عن مصالحه العامة . وعليه فالتنظيم الدولي التقليدي هو نظام دينامي أساساً يعتمد دائماً استراتيجيات تحافظ على تفوقه وتفوق الجماعة التي تشرف عليه . تفرض الأبحاث الأنتروبولوجية الجديدة علم نفي (أو نسيان) هذه الجوانب بعد اليوم ؛ عملياً تسمح الدولة التقليدية لأقلية معينة أن تمارس سيطرة دائمة ؛ وتساهم الصراعات على السلطة داخل هذه الأقلية ـ والتي تختزل بها غالباً السياسة في هذه المجتمعات ـ بتعزيز السيطرة القائمة أكثر من اضعافها . وفي خضم هذه المزاحمات « تتصلّب » الطبقة السياسية وتدفع إلى الحد الأقصى سلطتها التي تحتفظ بها كجماعة . وفي هذا النموذج المعروف بـ « الاستبداد الشرقي » تقدم هذه الصفات تشكيلها الأقوى .

تملك الدولة التقليدية أيضاً سمات مميزة . لقد تناولنا أو ذكرنا بعضاً

(27) M. H. Fried, «The Evolution of Social Stratification and the State», in S. Diamond (édit), Culture in History, New York, 1960.

منها . تمنح الدولة التقليدية ، من باب الحاجة ، مكاناً مهماً للتجريبية ؛ انها تنشأ انطلاقاً من وحدات سياسية موجودة قبلاً ، لا تستطيع الغاءها وعليها تقوم بناها الخاصة ؛ وتتوصل بصعوبة لفرض سيادة المركز السياسي وتحتفظ بطابع منتشر يميزها عن الدولة الحديثة الممركزة وتهددها دائماً التجزئة الإقليمية . يضاف إلى ذلك أن هذا الشكل من التنظيم السياسي يتطابق عموماً مع نموذج النظام الارثي الذي عرّف به ماكس فيبر . يحتفظ الملك بالسلطة بموجب صفات شخصية (لا على قاعدة المعايير الخارجية والشكلية) وبموجب تفويض من السماء ومن الآلهة أو من الجدود والملوك ، يسمح له بالعمل باسم تقليد يعتبر منيعاً ويفرض خضوعاً يعادل رفضه التدنيس . فالسلطة والنفوذ مشخصان بقوة بحيث يصعب الفصل بين المصلحة العامة ، المرتبطة بالمنصب، والمصلحة الخاصة للشخص الذي يتولى هذا المنصب . يعتمد جهاز الحكم والإدارة على أصحاب المقامات والوجهاء المترسين بلعبة علاقات التبعية أكثر من تمرسهم بالوظيفة .

تبدو الاستراتيجيات السياسية مختصة بهذا النموذج من السلطة . وهي تعنى بعلاقات القرابة والزواج وعلاقات السيد بالمولى ومختلف الاجراءات التي تسمح بمضاعفة الاتباع والوسائل الطقسية التي تمنح السلطة قاعدة مقدسة . من جهة أخرى قد تظهر الخصومات السياسية بمقارنة الترتيب النسبي بالترتيب التسلسلي الذي تنشئه الدولة أو باعتهاد مظهر ما لمجابهة دينية أو سحرية . أخيراً ، تبقى العلاقة بالمقدس واضحة دائماً فاعتهاداً عليها تحدد الدولة التقليدية شرعيتها ، وتجهز رموزها الأكثر احتراماً وتعبر عن ناحية من الأيديولوجية التي تميزها . من زاوية ما تتجسد عقلانيتها النظرية في الدين المسيطر كما تتجسد عقلانيتها العملية في الجماعة (أو شبه الطبقة) التي تحتكر السلطة .

3 ـ فرضيات حول أصل الدولة

لقد كان طموح البحث الأنتروبولوجي هـو توضيـح أصول المؤسسـات الأولية والبدائية ، ولم يتخل عن هذا الطمـوح بصورة كلية. إنّ مسـألـة ولادة الدولة تبقى عبر الاعدادات النـظرية التي تثـيرها دوريـاً إحدى المسـائل التي توجه تاريخ هذا العلم . لقد عاينها المؤسـسـون وتواصل توجيه بعض أعمالهم الحديثة . غـير أن قائمـة النظريـات الناجمة عن هذه الـدراسات تبـدو مخيبة لـلآمال مـع أنها تـساعـد على تـوضيح مختلف صفـات الدولـة البدائيـة وعلى كشف الإلتباسات المؤثرة في تعريف السلطة الدولتية . تلتقي الفائدة العملية لهـذه المشاريـع النظريـة بمجـرد الاعتقـاد ـ كما يشـير إلى ذلـك و . كـوبـرز Koppers ـ أنّ « الـدولة المفهـومة جيـداً ترتقي إلى العهـود الإنـسانيـة الأكثر قدماً » . وتصبح الدولة أكثر وضوحاً في التفـسيرات الكثيرة العـدد التي تربط سيرورة تكون سلطة الـدولة بـواقع الغـزو المعتبر خـالق التميـيز والتفـاوت والسيطرة. يحدد ف . أوبنهايمر F. Oppenheimer (الـدولة ، 1907) كـل الـدول المعروفـة من خـلال سيـطرة طبقـة عـلى أخـرى وذلـك لاستغـلالها اقتصادياً . وهو يربط تكون « نظام الطبقات » والـدستور النـاجم عن سلطة دولتية بتدخل خارجي على النحو التالي : فهو إخضـاع جماعـة (أهلية) من قبل أخرى (غريبة وغازية) . يقبل عدد من الأنـتروبولـوجيين وجهـة النظر هذه مع بعض الفروقات والاختلافات والـذين يعرب بعضهم مـع ذلك عن الحاجة إلى الدقة النظرية . يتناول ر . لنتون Linton مثلاً (دراسة الإنسـان 1936) بشكل أساسي طريقتين في بناء الدول : التجمع الإرادي والسيطرة المفروضة بسبب قوة خارجية . وتبدو له الإمكانيـة الثانيـة الأكثر احتمـالاً : « يمكن للدول أن ترى النور اما بالإتحاد الطوعي لقبيلتين أو عدة قبـائل واما بقهر الجماعات الضعيفة من قبل جماعـات أقوى ، ممـا يفقد الأولى استقـلالها السيـاسي . إن دول الغــزو أكــثر عــدداً بمـا لا يقــاس من الإتحـادات

الفدرالية »[28] . في مقدمة حديثة لـلأنتروبـولوجيـا منشورة عـام 1953 ، اعتـبر ر . بيلز Beals وهـ . هـويجـر Hoijer بتحفظ أقـل أن الحق المـانـع باللجوء الشرعي للقوة والقهر ـ والذي تعرف به السلطة الحاكمـة ـ « يظهـر فقط مـع دولة الغـزو » (مقدمـة للأنـتروبولـوجيا) . وفي نفس الإتجـاه وفي معرض اعتبارات نظرية رافقت دراسته عن نظام النـوبي (Nupé نيجيريـا) السياسي ، اعتمد س . نادل عامل الغزو كأحد العوامل التي تبـدو ضرورية لتكوين سلطة الدولة[29] .

تـرتبط هـذه الـطريقـة من التفسـير أيضـاً بسلسلة طـويلة من المؤلفـين العـاملين خارج الميـدان الأنتروبـولوجي ومن بينهم أوبنهـايمر المـذكور سـابقاً ول . غـامبلوفيتش Gumplowicz (Grundriss der soziologie, 1905) ومـاكـس فيـبر الـذي بتعـريفـه السيـاسـة من واقـع السيـطرة ، يقيِّم الغـزو الخارجي كمكون لهذه العلاقة . وفي مؤلف أكثر حداثة الـتزم أ . روستو A. Rüstow دائماً بنظرية النمو الخارجي المنشأ للتدرجات الإجتماعية المعقـدة أو لسلطة سياسية موصوفة في هذه الحـالة بـالإقطاعيـة[30] . رغم صمود هـذا « التفسير » ـ الذي أمكن لـه أن يرتفـع على يـدي هـ . أ. بارنز Barnes إلى مقام « نظرية عن أصل الدولة مميزة سوسيولوجياً » ، فقد أظهـرت انتقادات حـدوده إلى النـور . وانـطلاقـاً من مـواد تتحـدث عن الهنـود الأمـيركيـين الشـماليـين ، يشـير و . مـاكليـود إلى النمـو المحـلي أسـاسـاً لبعض المـراتب الإجتماعية وللسـلطة السياسية التي يحددها[31] . على كل حال فإن ر . لـوي هو الذي صاغ أوضح اعـتراض من بين الأنـتروبولـوجيين الأوائـل . ولفت

(28) R. Linton, op. cit., p. 240 sq.
(29) S. F. Nadel, A black Byzantium, Londres, 1942, P. 69 - 70.
(30) A. Rüstow, «ortsbestimmung der Gegenwart», Zurich, 2 vol., 1950 - 1952.
(31) W. C. Macleod, «The Origin of the State...», Philadelphie, 1924, P. 12, 39.

النـظر إلى أن الشروط الـداخليـة تكفي « لخلق طبقات وراثيـة أو شبـه وراثيـة » ، ومن بعدهـا الدولـة البدائيـة كما لاحظ أن العـاملين الرئيسـين ـ التمييز غير العادل والغزو ـ « ليسا بالضرورة متعارضين » (أصـل الدولـة ، 1927) . وبهـدف كشف الصفـات الـداخليـة المنـاسبـة لتكـون السلطة الـدولتية ، انتقـل إلى موقف متـطرف واعترف بـوجود هـذه الأخيرة بحـالـة الكمون في عدد كبير من المجتمعات الإنسانية . وأكد أنه : « في عهـد قديم جداً ، وفي بيئة بدائية ، لم يكن من الضرورة تحطيم صلات القـرابة لانشـاء دولـة سياسيـة . في الحقيقة ، وفي العهـد نفسه للعـائلة والعشيرة ، كـان قد وجد وخلال قرون لا تعد ، تجمعات مثل جمعيات الذكور وطبقات العمر أو التنظيمات السرية المستقلة عن القرابـة المتطورة تقـريباً في منـطقة مختلفـة كلياً عن منطقة جماعة القرابة والقادرة بسهولة على ارتـداء طابـع سياسي ، ولـو لم تبرزه منذ ظهورها »[32] . بـالإختصار يتبنى لـوي أساسـاً شرطين داخليـين مـلائمين لتـأسيس الدولـة البدائيـة وهما : وجـود علاقـات اجتماعيـة خارج القرابة ، يتعـارض بعضها مـع مبدأ « التجـاوز المحلي » ووجـود جماعـات ـ تسمى « تجمعـات » ـ تحمـل تفـاوتـاً عـلى قـاعـدة التمييـز الجنـسي والعمـر والمسـارة . غير أن الصعـوبة تـظل كما هي : فهـذه الصفـات عـامـة وكـلّ المجتمعات التي تُمنح بها تقدم أشكـالاً من التنظيم السيـاسي متنوّعـة جداً . لذلك كان على لـوي أن يستعين بعـوامل أقـل انتشاراً وتثـير سيرورة تمـركز السـلطة . بعض هـذه العوامـل ذو طابـع داخلي وهي : تقـويم التجمعـات العسكرية ، حتى وان لم يكن لها طابع موسمي كما في حالـة هنود الشـايين ؛ سيطرة المراتب القـائمة عـلى المكانـة كما في المجتمعـات البولينيـزية ؛ وجـود شخصيـات مقدسـة للغايـة ، تؤسـس استبداديـة بإضفاء « هالـة القـداسـة

(32) R. Lowie, «Primitive Society», 1921, p. 380.

الفـوطبيعية » عـلى مشروعها . العـوامل الأخـرى هي ذات طابـع خـارجي وهي : تدخل الغرباء الذين يـستقرون ويقدمون للزعماء المحليين قوة إضافية كـما في نيجيريـا ؛ الغزو الـذي يؤدي إلى توســع الـوحـدة الـسيـاسيـة ويخلق سيطرة ، كما هو الحال في عدة ممالك وامبراطوريات افريقية .

وهكذا يفكر لوي Lowie بعدة طرق تتجه نحـو الـسلطة المركـزة لاغياً الشروط الإقتصـادية خـالقة العـلاقات الإجتـماعية التي تجعـل هـذه السلطة ضـرورية . إضافة إلى ذلك قاده تعريفه الواسع جداً للدولة للإعتراف بـسلطة دولتية (جنينية) منـذ اللحظة التي « تقـر فيها الجـماعة الإستعـمال ، الكامن والدائم للإكراه المادي » . في النهاية لا يـسمح هذا التفسير الواسـع جـدّاً بأن نُحدِّد بدقة الـسيرورات المكونة للدول التقليدية الكاملة البناء[33] .

بـواسطة الأبحـاث الأنترويـولوجيـة الأقرب عهـداً أعيد تقـويم الـدور النـسبي للغزو في مجمل هذه السيرورات . ويقـترح فريـد Fried تمييز الـدول الأولية بوضوح عن الدول الثانويـة المتفرعـة . الأولى هي التي استطاعت أن تتكون بواسـطة تطور داخـلي أو إقليمي ، دون أن يتدخـل حافـز تشكيلات دولتيـة أخرى مـوجودة سـابقا ؛ إنّها الـدول الأقـل عـدداً : منهـا دول وادي النيـل وبلاد ما بـين النهرين ـ أمـاكن أقدم المجتمعـات ذات الدول ـ ، ومنهـا دول الصـين والبيرو والمكسيـك . تنجم الأخرى عن « رد » يفـرضه وجـود دولـة مجاورة ، قطب قوة حقيقي ينجح بتغيير التوازنات القائمـة في منطقـة واسعة تقريباً . وقد تأسـس على هذا النحو عدد لا بأس به من التجمعـات الدولتيـة في آسيا وافريقيـا حـسب هذا النمط ـ ولـو أن ذلك حصـل حـسب إجراءات متنوعة . معايناً حالة الممالك والامبراطوريات الافريقية ، عيّن لويـس Lewis بعضاً من الاجراءات كونها ساهمت بطريقة محرضة في تـأسيسها ؛ 1) الغـزو

(33) R. Lowie, «Social Organization», 1948, chap. 14.

السريع أو الماكر المؤثر على حساب وحدات سياسية ضعيفة (ممالك منطقة ما بين البحيرات في افريقيا الشرقية) ؛ 2) الحرب المؤدّية ، بحكم الانتصارات والهزائم ، إلى تقسيم سياسي جديد (غالا الاثيوبية) ؛ 3) الانفصال يقوم به الطامحون بالسلطة المركزية من العناصر المحلية (مومبي) أو الناتج عن عصيان ضد دفع الغرامة (داهومي) ؛ 4) الخضوع الطوعي لسلطة اجنبية تعتبر قوية (شمبالا التانزانية)(34) .

يماثل هذا المنهج ، من خلال طريقتي تكون الدول اللتين يميزهما ، المنهج الذي كان قد طبقه ك . فيتفوجل على « مجتمع الغزو » مميزاً الغزو الأولي ، خالق تراصف اجتماعي متقدم ، والغزو الثانوي الذي يحث على تميز أكثر تقدماً للمجتمعات المتدرجة . وكلا المنهجين يثيران بشكل غير مباشر مسألة التطور المحلي والتي بدونها لا يمكن أن تحدث النتائج الموضحة انطلاقاً من مجتمعات متدرجة أصلاً وصاحبة سلطة قوية . ولكليهما نفس الأهمية فهما يبرزان أهمية التأثيرات الخارجية وتعقدها مع إظهار حدود النظريات واضعة التفسير على أساس الغزو فقط . ويصبح الإنعكاس السياسي للعوامل الخارجية وللعلاقات المتجهة نحو الخارج أكثر وضوحاً أيضاً إذا تذكرنا أن كل سلطة تستجيب لضرورتين، واحدة ذات طابع داخلي ، والأخرى ذات طابع خارجي . وقد اقترح أ . سوتال صيغة مختلفة للتفسيرات التي قد نسميها علائقية لتكوّن الدول البدائية . لقد نظر في التغاير العرقي والثقافي في إطار إقليمي كشرط مناسب لتحقيق هذه السيرورة . إن تفاعل عرقيات متنوعة ذات بنى اجتماعية متناقضة يهيئها للتوافق في بنية سيطرة خضوع يمكن أن تتكون من بعدها أشكال السلطة الدولتية . ويرى سوتال أن ثمة ظرفين مؤاتيين لهذا التطور . تملك أصلاً إحدى الجماعات الموجودة تنظيماً سياسياً

(34) H. S. Lewis, The Origins of Africa Kingdoms, in cahiers d'études Africaines, 23, 1966.

فعالاً على نطاق واسع ، وتتصرف بوسائل تسمح لها أن تعد سياسياً مساحة واسعة وتتوصل لفرض تفوقها على المجتمعات الصغيرة التي تكون على علاقة معها . تضم إحدى الجماعات زعماء كاريزماتيين ، يصبح هؤلاء القادة المطلوبين من المجتمعات القريبة أو النماذج التي تنظم هذه المجتمعات على أساسها السلطة الداخلية بإخضاعها . إن الأهلية لقيادة حيّز سياسي واضح في الحالة الأولى وصفة الزعيم في الحالة الثانية تجعلان من الممكن إقامة بنية سيطرة وهكذا قد يتكوّن جنين الدولة .

تصطدم كل هذه النظريات بصعوبة تحاول كسرها ودائماً بنفس السلاح : بنفي المجتمعات ما قبل الدولتية وبعدم وجود الشروط الكافية لتكوين الدولة تفتش هذه النظريات في الخارج عن أسباب الفرق المميِّز الذي يسمح بانشاء علاقات السيطرة .

أما في الأنتروبولوجيا الضمنية والعلنية التي أمكن للماركسية وضع مخطط لها فالحال مختلف ؛ فإن سيرورة التحول الداخلي هي التي يتم إبرازها - أي الإنتقال من الجماعة البدائية إلى مجتمع تصبح فيه الدولة آلية التكامل الإجتماعي الرئيسية والمبدأ الموحِّد . لم يستبعد ف . انجلز Engels نظرية الغزو في كتابه الشهير الذي يتفحص فيه « أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة » فهو يفسر بالغزو وبخصائص ديموغرافية تكوّن الدولتية عند الجرمانيين ، الحاصل المباشر « لغزو أقاليم أجنبية واسعة لم يتمكّن نظام الأعراق من السيطرة عليها » . غير أنه اكتشف في أثينا « الشكل الأكثر صفاء ، والأكثر كلاسيكية » والذي في ظله ولدت الدولة مباشرة على قاعدة التعارضات الموجودة أصلاً في مجتمع الأعراق gentes . انه يتبنى بخاصة ظروفاً مؤاتية لتجاوز مجرد اتحاد القبائل وهي إنشاء إدارة مركزية وقانون وطني ؛ توزع المواطنين إلى ثلاث « طبقات » ؛ الأثر الهدام للإقتصاد النقدي ؛ ظهور الملكية الخاصة ؛ استبدال صلة العصب (القرابة الأبوية)

بالصلة الإقليمية . وبنهاية سيرورات معقدة ومتضافرة تتكون الدولة فوق انقسامات المجتمع إلى طبقات ولصالح طبقة من بينها تتمتع بالتفوّق وبوسائل الإستغلال . وبعد أن قارن انجلز تكون الدولة في أثينا وروما وعند الجرمان ، استخلص نتائج عامة ما زالت تحتفظ بأهمية نظرية صريحة ، استلهمها بعض الأنتروبولوجيين دون الاعتراف بذلك أكثر الأحيان ، وهي تتلخص بالأساس في الجمل الثلاث التالية : تنشأ الدولة من المجتمع ؛ وهي تظهر عندما « يرتبك هذا الأخير في تناقض مع نفسه يتعذر حله » ، ويكون عليها عبء « تخفيف الصراع بابقائه في حدود النظام » ؛ وتعرّف كسلطة متحدرة من المجتمع ، ولكنها تريد أن تكون فوقه ، والتحرز منه أكثر فأكثر .

مع ذلك ، لم يُزِل انجلز كل الصعوبات ، لأنه احتفظ في النهاية بتصور وحيد الجانب عن التطور الإجتماعي والسياسي مستبعداً الإعتبارات السابقة الخاصة بنمط الإنتاج الآسيوي وبالإستبداد الشرقي ومهملاً الأرشيف الأنتروبولوجي المخصص لبعض الدول البدائية . عملياً ، لقد اعتبر حركة التاريخ الغربي بمثابة حركة نموذجية لصيرورة المجتمعات والحضارات ؛ مع الاعتراف أن هذه الحركة ذاتها تتحلل في تيارات مختلفة عندما تؤدي إلى تكوين تنظيمات دولتية . رغم ذلك يبقى التوجه المعطى مثمراً ، فهو يحث على مماثلة (تحقيق هوية) الأشكال الانتقالية ـ تلك التي ما زالت تقدم مظاهر مجتمع طائفي وسبق له أن امتلك مظاهر مجتمع ذي طبقات (أو شبه طبقات) وسلطة الدولة كاملة . والآن فإن المهمة الملحة هي « البحث عن مختلف السيرورات التي يتوطّدالتفاوت من خلالها ، وعلى يدها تظهر التناقضات داخل المجتمع » ، والتي تفرض تكوين جهاز متميز مهمته احتواء هذه التناقضات . لكن هذا العمل المتوقف حالياً على التقدم المكتسب في مجال الأنتروبولوجيا الإقتصادية ، وفي مجال المعرفة التاريخية

بـالمجتمعات الخـاضعة لتحقيقـات الأنتروبـولوجيـين ، يمكن أن يسبب على الأقل ولفترة محـدودة ، عدم اهتـمام التأمـلات المتكررة التي « تفسّـر » تكـون السـلطات الدولتية .

الفصل السابع

التقليد والحداثة

قبل أن تصل إلى مرحلة النضج ، على الأنتروبولوجيا السياسية مواجهة التجارب التي يخضع لها الآن كل منهج انتروبولوجي . فالأشْكَال القديمة للسلطة تزول أو تتغير ، وتندثر الحكومات البدائية والدول التقليدية أيضاً تحت ضغط الدول الحديثة الجديدة وإدارتها البيروقراطية أو أنها تتحول . وهكذا يبدأ التغيير السياسي في اكثرية البلدان التي قيل أنها في طريق النمو وهو يأتي بعد التعديلات الناجمة عن السيطرة الاستعمارية أو التبعية . انه لتاريخ سياسي طويل محكوم بلعبة العلاقات الخارجية ويعد هذا التغيير في « عمره » في حالات عديدة لا نجد أمثلة عليها في آسيا وحدها المفتوحة قديماً على التأثيرات الخارجية . ففي ساموا وتاهيتي وهاواي وبولينيزيا ، كانت « الملكيات المركزية » حصيلة مشاريع وتطورات أوروبية (القرن الثامن عشر) ثم اختفت أو تراجعت في ظل حكم المستعمرين . وفي افريقيا السوداء ، تأثرت الكيانات السياسية ذات المنفذ على السواحل الغربية ـ خاصة في منطقة خليج غينيا ومنطقة الكونغو ـ بعلاقاتها القديمة مع الوكلاء الأوروبيين ؛ وقد وجد بعضها في هذه العلاقات شروطاً مؤاتية لتدعيم وضعها قبل أن تعاني من نتائجها المدمرة . وهكذا ، ففي مملكة الكونغو التي أقامت صلات مع البرتغال في نهاية القرن الخامس عشر ، اقترح ممثلو الملك البرتغالي في العاصمة إصلاحاً مؤسسياً يحدده الدستور وذلك منذ بداية القرن السادس عشر .

ليست أبرز التغييرات السياسية نتيجة إقامة علاقة حديثة فقط ، مع

ذلك . وبعد أن أثّرت هذه التغييرات فعلاً خلال حقبة طويلة ، في عدد من المجتمعات التقليدية ، فإن طبيعتها تتبدل الآن وتظهر بقوة أكثر جذرية وتتعمم . ولهذا السبب بالذات لم يعد بوسع الأنتروبولوجية السياسية تجاهل الديناميات وحركة التاريخ التي تحوّل أنظمة المؤسسات التي تنكب عليها هذه الأنتروبولوجيا . ولا بد لها من وضع نماذج دينامية قادرة على تحليل التغيير السياسي محققة هوية الإتجاهات التغييرية للبنى والتنظيمات . وهي لا تختفي مع ما اتّفق على تسميته منذ عدة سنوات، أشكال الحكم البدائية لأنها تستمر بوجود عدة أنواع من المجتمعات السياسية ومظاهر معقدة جداً من التقليدية (الامثالية) . انها تمسك بتجارب كثيرة ، وتنمو وتميز إذاً المعلومات التي تسمح لها بأن تصبح علماً مقارناً للسياسي ولطرق الحكم .

1 ـ عوامل ومظاهر التغير السياسي

خارج القارة الأوروبية وأميركا البيضاء ينسب عموماً تغيير الأنظمة السياسية التقليدية للإستعمار الجديد أو لصيغته الملطّفة ، التبعية . يعتبر د . ابتر Apter الاستعمار « قوة تحديث » و « نموذجاً يعمّم به التحديث » (« سياسات التحديث » ، 1965) . تظهر صحة التأكيد إذا نظرنا في التصدعات والآثار المدمرة وطرق التنظيم الجديدة الحاصلة عن المشروع والإكراه الاستعماريين .

إلّا أنه يجب أن يحل محل هذه الملاحظة العامة تحليل أكثر عمقاً ، وتوضيح للنتائج السياسية المباشرة للوضع الاستعماري . بالإستناد إلى افريقيا المستعمرة حيث تتجلى هذه الظواهر بنوع من التضخم يمكن اعتماد خمس ميزات رئيسية :

أ ـ تشويه الوحدات السياسية التقليدية

إن الحدود المرسومة حسب المصادفات الاستعمارية لا تتطابق ، إلا

استثناءً مع الحدود السياسية القائمة خلال التاريخ الافريقي أو مع المجموعات التي تحددها القرابات الثقافية . وفي هذا الصدد تشكل مملكة الكونغو القديمة أحد الأمثلة الأكثر أهمية لأن المساحة التي كانت تشرف عليها وتنظمها خلال عدة قرون فرقتها أعمال التجربة الاستعمارية ، وتوزعت بين دولتي الكونغو الحديثتين وانغولا حيث توجد عاصمتها الساقطة . وتساهم خاصة الذكريات التاريخية في تغذية الحنين الراهن للعودة إلى الوحدة الضائعة .

ب ـ التقهقر بنزع الصفة السياسية

وعندما لم تدمُّر الوحدة السياسية التقليدية بسبب مقاومتها لاستقرار المستعمرين (حالة مملكة داهومي القديمة) فقد آلت مع ذلك إلى وجود مشروط . لقد حول الاستعمار كل مسألة سياسية إلى مسألة تقنية مرتبطة بالأهلية الإدارية . وأوقف تقدم كل مظهر لحياة جماعية أو كل مبادرة بدا أنها تحد من سيطرته أو تهددها ، مهما كانت أشكال المجتمع السياسي المحلي والتدابير الاستعمارية التي تنظم السيطرة . في إطار الوضع الاستعماري ، كانت الحياة السياسية الحقيقية تعبر عن نفسها جزئياً بطريقة مستترة أو بالأحرى تتجلى بمناسبة انتقال حقيقي . ان تجاوز السلطات المعترف بها إدارياً من قبل سلطات فعلية ولو خفية اكتشف فيها الإداريون المتنوّرون عقبة أمام عملهم ، يمثل السيرورة الأولى . تعمل ردات الفعل ذات المغزى السياسي أيضاً بطريقة غير مباشرة وتظهر حيثما تستطيع التعبير عن نفسها وخاصة بشكل حركات دينية جديدة وكنائس نبوية مؤمنة بمجيء المخلّص تكاثرت بعد العام 1920 أو تحت غطاء التقليدية والتقليدية الجديدة المفتقرة للمظاهر السياسية . وبمهارة استراتيجية كبيرة يستخدم المستعمر التفاوت الثقافي الذي يفصله عن المستعمَر .

ج ـ تصدع الأنظمة التقليدية لحصر السلطة

تكون العلاقة القائمة بين السلطة والرأي العام والأواليات الضامنة رضى المحكومين وخاصة هؤلاء الذين يستخدمون المقدس مرتبكة لمجرد وجود الأداة الاستعمارية . إذ لا يعود الحكّام يتصرّفون إلا تحت المراقبة ، ويصبحون أقل مسؤولية تجاه رعاياهم ، ويفقد المتحدثون باسم الشعب ـ أشباه هؤلاء الذين كانوا يتوسطون لدى الزعماء عند قبائل آشنتي Ashanti الغانية ـ وظيفتهم . ويتمتع الملوك بسلطة أكثر تعسفاً مع أنها محدودة ويكون رضى السلطة الاستعمارية أهم من رضى المحكومين . بالعكس ، قد يحاول هؤلاء الاستعانة بالإدارة الاجنبية بهدف مناهضة بعض قرارات السلطات التقليدية . ومن الجهتين تكون العلاقة كاذبة ولا تعود الإلتزامات المتبادلة تبدو واضحة تماماً .

ويكون للتحولات الإقتصادية والإجتماعية التي وجدها الاستعمار نتائج غير مباشرة من الطبيعة نفسها . ففي تحليله للوضع السياسي في بلاد السوغا Soga (أوغندا) يوضح ل . فالرز Fallers سقوط النفوذ الذي يصيب الزعماء والناجم عن الطابع المشروط لسلطتهم وعن ضعف موقفهم الاقتصادي ، ويلاحظ بالعكس الفارق الإجتماعي القائم بين المسؤولين البيروقراطيين ـ الذين يشكّلون « نخبة ذات ثقافة فرعية خاصة » ـ والقرويين : فالنزعة الاستبدادية الناجمة عن اختلال عمل الأدوات التقليدية التي كانت تقاوم استعمال السلطة ، تتعزز إلى درجة اضطرت معها الإدارة الاستعمارية أن تشكل « مجالس رسمية » إلى جانب الزعماء من مختلف الرتب (Bantu Bureaucracy, 1956) . يكشف هذا المثل إلى أي درجة يمكن أن يكون خادعاً الثبات الشكلي للتنظيم السياسي القديم : وحدهم الزعماء من الرتبة الأدنى الموجودون على رأس الجماعات القروية يبقون فعلاً منسجمين مع المثال التقليدي .

د ـ تعارض نظامي السلطة والنفوذ

يرى الأنتروبولوجيون السياسيون الذين ينتسبون إلى سوسيولوجيا ماكس فيبر في قيام السلطة الاستعمارية أصل سيرورة تحقق الإنتقال من السلطة ذات النموذج «الموروث» إلى السلطة ذات النموذج البيروقراطي . صحيح أن الوضع الاستعماري يفرض التعايش بين نظام تقليدي مقدّس جداً وضابط لعلاقات الخضوع المباشرة ذات الطابع الشخصي ونظام حديث ، مرتكز على البيروقراطية ، ينشيء علاقات طابعها الشخصي ضعيف . مع أن النظامين مقبولان كنظامين شرعيين بحكم الواقع ، فإن تعارضهما الجزئي يبقى قائماً ، ويظهر فالرز ذلك بصدد مجتمع سوغا عندما يشير إلى الانحرافات والإستراتيجيات التي يوجدها تعايش النظامين التقليدي والحديث : فما هو ولاء في إحدهما يصبح محاباة للأقارب في الآخر ، وذلك بسبب تداخل العلاقات الشخصية ومظاهر التضامن القديمة ؛ إضافة إلى ذلك أن بإمكان الرعايا القيام « بلعبة مزدوجة » بالرجوع إلى هذا النظام أو ذاك حسب الأحوال والمصالح المعنية . وأبعد من هذه الملاحظات يكشف فالرز المظهر المعقد والمركب للتنظيم السياسي ـ الإداري العامل اثناء الفترة الاستعمارية . ويوضح الوجود التنافسي لثلاثة أنظمة في الحكم والإدارة : النظام الناجم عن الإستعمار والنظام الذي تحدده الدولة التقليدية يكونان على علاقة تعارض نسبي ، بينما يكمن تحتهما النظام المرتبط بالترتيبات العشائرية والنسبية . يتعايش الأول والثاني بصورة مؤقتة ، مع أن الإدارة الإستعمارية حاولت أن « تعقلن » ـ بالمعنى الفيبيري للكلمة ـ نمط الحكم التقليدي بجعله بيروقراطياً وباحداث تنظيم دقيق للرق وللضرائب والغرامات . ويواصل النظام العشيري ، الأقدم عهداً بذل مقاومة أكبر بمواجهة قوى التغير ويظهر حسب فالرز « كعقبة كبرى » يحدد أختفاؤها كل انتصارات مشاريع « التحديث » .

هـ ـ نزع صفة القداسة جزئياً عن السلطة

تساعد كل النتائج الاستعمارية في الفترة المعنية في إضعاف السلطة والنفوذ اللذين كان يتمتع بهما أصحاب المناصب السياسية. وهناك سبب إضافي وحاسم جداً يجب النظر فيه. فنزع صفة القداسة عن الملكية والزعامة يبقى دائماً مؤثراً، حتى ولو كان بروزه متفاوتاً حسب الحالات. تصبح سلطة الملك والزعماء شرعية بالإعتماد على الحكم الإستعماري الذي يشرف عليها، ويستطيع الإعتراض عليها، أكثر منها بالإعتماد على الإجراءات الطقسية القديمة التي تستمر مع ذلك. لم تعد السلطة تبدو كأنها تلقت التكريس من الجدود والآلهة أو من القوى المرتبطة بالضرورة بكل وظيفة للسيطرة. ففي دراسة عن وضع الزعيم في أشانتي (غانا) يظهر ك. بوزيا K. Busia إن تدهور الإنتماء الديني التقليدي يترافق مع فقدان السلطات السياسية نفوذها[1]. وتكشف الوقائع ـ كما في راوندا 1960 ـ انه بالإمكان إسقاط الملوك الذين ما زالوا يبدون مؤهلين.

وبمقارنة مضللة ينجم نزع صفة القداسة عن السلطة أيضاً عن تدخل الأديان المستوردة والمبشرة التي تحطم الوحدة الروحية التي يشكل الملوك والزعماء رموزها وغالباً حراسها. تساهم هذه الأديان بتأثير حاصل في الإتجاه نفسه الذي يسلكه التطور البيروقراطي، في علمنة الميدان السياسي التي ما زالت مجتمعات افريقيا السوداء الفلاحية غير مهيأة لها. تبقى الجماعات القروية في افريقيا السوداء مستعدة لها بشكل سيء. تساعد هذه السيرورة على فهم المبادرات التي أدّت إلى إعادة تقديس السلطة على يد حركات دينية حديثة تظهر زعماء كاريزماتيين.

---

(1) K. A. Busia, «The Position of the Chief in the Modern political system of Ashanti», Londres, 1951.

إن الخصائص المحددة للإنعكاسات السياسية المباشرة للإستعمار الحديث في افريقيا موجودة أيضاً في قارات أخرى وحتى في البلدان الأكثر تهيؤاً - بسبب تاريخها وعدتها الثقافية وتقنياتها - لمقاومة الضغط الاستعماري. وهذا ما يشير إليه پ. موس P. Mus في تحليل سوسيولوجي عن حرب فيتنام الأولى(2). والمقصود هنا مجتمع سياسي أجبر على تلقي تقلبات التاريخ الذي صاغه « الغزو والمقاومة والتواطؤ والعصيان والفتن على مر العصور ». ويصف موس بدقة متناهية المعركة الماكرة بين نظامي الحكم والإدارة، الملكي والاستعماري: تهرب القرى والزعماء العاديين الذين يختبئون خلف «رجال صفنهم التمثيلية ضعيفة»، ومقاومة مجالس الوجهاء التي تتلاعب بها السلطة الاستعمارية. وهو يظهر أن الحكم التقليدي يخضع لوصاية تشكل امتحاناً يقود للشك بقدرته على التعبير عن « الإرادة السماوية »، بما هو صاحب « تفويض من السماء » ويطلق هكذا العنان للمبادرات المنافسة مانحاً الإمكان للتغييرات العميقة. من هنا بالذات يشدد موس على نزع صفة القداسة التي تضلل القرويين وتشوه مسؤولية القادة: لا يعود يؤطر المجتمع الفلاحي « أي دين للدولة آخذ على عاتقه، في آن معاً، فهم الكون ومصير البشر »؛ فمفهوم الكون كما الإدارة يتعلمن، ولا يعود الحكام يتحملون مسؤولية الكوارث الطبيعية « لفقدانهم إشارة التوافق مع الكون ». حينئذ تميل الحياة السياسية الفاعلة - تلك التي لا تكتفي بالإدارة الثنائية التي أنشأها الإستعمار - إلى التعبير عن نفسها بطرق جديدة ليست حتى الآن وسائل العمل السياسي الحديث؛ انها تمارس تحت غطاء التقاليد وفي إطار من الملل السياسية - الدينية التي تنمو مهيئة « أدياناً بديلة حقيقية » ومولدة « حالة كفاحية » لدى اتباعها. بعمق تاريخي أكبر وعلى خلفية ثقافية أكثر تعقيداً، تظهر إذاً مجموعة السيرورات ذاتها التي يبدو

(2) P. Mus, « Viêt - nam, sociologie d'une guerre», Paris, 1952.

هنا أن توضيحها أصعب من توضيح الأوضاع الإستعمارية الافريقية . منصباً على مجتمعات أخرى تابعة قد يتوصل التحليل المقارن إلى النتائج نفسها .

إن للإتجاهات التي أظهرناها حتى الآن طابعاً عاماً لأنها تعبر عن اتجاه التغيير السياسي في أكثرية المجتمعات المستعمرة . وكون الأنظمة السياسية التقليدية متنوعة جداً ، فمن المناسب التساؤل عن إمكانيتها في تقديم ردات فعل مغايرة لتجربة التحويل التي أحدثها الإستعمار . وغالباً ما اعتُبرت مقدرة المجتمعات « بلا دولة » والمجتمعات « الدولتية » كمعيار أساسي لمثل هذا التحليل . وإذ يُحتفظ بهذا الإنقطاع ـ القابل للمناقشة بمقدار ما يتباين هذان النموذجان من المجتمعات السياسية البدائية تبايناً غير جذري ـ يبدو أن المجتمعات من النموذج الأول قابلة للتأثر بسهولة أكبر . وهناك براهين متقاربة تبرر هذه الفرضية ، كما تثبتها بعض التطورات الجديدة في الوقت نفسه . لا تملك المجتمعات « بلا دولة » إدارة متخلفة مشتملة على إقامة تراتبية قادرة على مقاومة البيروقراطية الحديثة . فهي لذلك أكثر قابلية لأن تصبح بيروقراطية . وتميز هذه المجتمعات عموماً الأدوار السياسية عن الأدوار الدينية ، في حين أنه غالباً ما تكون المراكز السياسية والدينية في المجتمعات ذات القوانين المركزة موحدة أو مندمجة كما يحصل مع الملكية الإلهية ، وليس لنزع صفة القداسة وللعلمنة الديوانية في هذه المجتمعات حيث يحتفظ المقدس بنفوذ واسع ، الإنعكاسات المدمّرة التي يخشاها الملوك الالهيين ووكلاؤهم . أخيراً ، وبما أن قيم العدل فيها متفوقة على القيم التدرجية التي هي غير مهملة ، فإن إنشاء إدارة تعدل بين الناس لا يتعارض مع بنيتها الثقافية الأصلية[3] .

---

(3) R. Apthorpe, «Political change, centralization and role differenciation, in civilisations», 10, 2, 1960.

تلك هي معطيات التحليل المنطقي التي يجب تأكيدها باستحضار وقائع مستعارة من المجال الافريقي . فمقارنة شعب الفانـغ Fang الغابـوني مبدع فوضوية anarchie منظمة وشعب الكونغـو وارث تقليد دولتي قـديم أظهرت ردات فعل متناقضة في إطار الوضع الإستعـماري ذاته . وحـوالي الأربعينات بادر الفانغ بعملية تجديد للبناء الإجتماعي قادتهم لاعطاء قـوة جديـدة للنظام العشـيري ، مستبعدين الإنتـماءات العشائـرية تحـديـداً ، ومحـولـين القـرى ومؤسسـين ديـوانيـة مقلّدة بـطـريقـة منـظمـة المـراتب والنـظام الإداري الإستعماري . لقد قاوموا الهيمنة الإستعمارية ملتزمين بعض طـرق التحديث الـداخلية مـع الإستعمار . وقـد عبر شعب الكـونغو عن رفض مـزدوج وعن معـارضة مـزدوجة وبـاكـراً جـدّاً أي حـوالي عـام 1920 حـاولـوا استعـادة استقلالهم . وقد اتبعت مبادراتهم في تجديد البناء الإجتماعي طريقاً أصيلاً ؛ فهي لم تؤد إلى ديـوانية عشـيرية ، ولكن إلى تـأسيس كنائس محلية جـددّت الصـلات المقدسـة الأصليـة وأحـدثت شكـلاً جـديـداً من السلطة الأهليـة وخلقت أواليـات تكـامـل اجتـماعي فـاعلة من جـديـد . وبفضـل هـذه التجديدات الدينية استطاع شعب الكونغو الظهور كرائـد للحركـة الوطنيـة وأن يلقي بكـل ثقل هـذه المؤسسـات الفعـالة في لعبـة القوى السيـاسية التي حـررهـا الاستقـلال . وبعكس الفـانـغ ، لم يـدمـج هؤلاء نمـوذج الإدارة الإستعمارية بمشاريع إصلاح مجتمعهم ولكنهم اهتـدوا إلى نـوع من الحـل للأزمة التي خلفها الإستعمار ، نوع كان قد فرض نفسه خلال تـاريخ مملكـة الكونغو وخاصة في بداية القرن الثامن عشر(٤) .

تكشف التغيرات الجديدة التي تلقتها بعض الدول التقليديـة الافريقيـة التي صمدت حتى الآن أن بعض تعديلاتها يجب أن تبقى ضمن حدود ضيقة

---

(4) G. Balandier, «Sociologie actuelle de l'Afrique noire», 2e éd., Paris, 1963.

يشكل تجاوزها خطراً على النظام نفسه . في هذا المعنى ، قد لا يتمثل نموذج « الإستبدادية المحدثة » الذي حدده د . أبتر إلا بعدد قليل جداً من المجتمعات السياسية الحالية . ففي راوندا أدى الإعتراض على السلطة الملكية ، في تشرين الثاني 1959 إلى عصيان قروي قلب كل مخططات « نشر الديمقراطية التدريجي » وأدى إلى قيام الجمهورية سنة 1961 . وفي بوغندا تحول تعارض السلطة التقليدية التي يحتفظ بها الملك ، في إطار المملكة ، مع السلطة الحديثة ، القائمة على المستوى الأوغندي ، إلى عداء مفتوح خلال العام 1966 بمناسبة تفاقم أزمة خطيرة سياسية انتهت بحرب أهلية قصيرة أجبرت الملك على الهرب إلى المنفى . وخلال السنة نفسها وفي بوروندي فشلت بسرعة محاولة تحديث النظام الملكي التي قام بها ولي العهد الأمير الشاب وسهلت انقلاباً أعطى السلطة إلى أحد الضباط وأدى إلى تغيير النظام . الواحدة تلو الأخرى اهتزت الدول التقليدية في منطقة ما بين البحيرات في افريقيا الشرقية أو اختفت من الوجود . فسيرورة التحديث تعمل في النهاية ضد مصلحتها .

إن الأزمات التي أتينا على ذكرها لا تظهر النتائج السياسية المباشرة للإستعمار ولنزع الإستعمار فقط بل تكشف أيضاً انعكاساتها السياسية غير المباشرة . ففي راوندا كان قد سبق رفض الملكية القائمة منذ عدة قرون مواجهة بين أكبر جماعتين مؤسستين للبلد ومتفاوتتين : فقد قاومت الأكثرية الفلاحية الارستقراطية مطالبة أولاً « بنزع الإستعمار الداخلي » ثم استبدلت الخضوع بالعنف . وقد ظهر صراع طبقي بدائي الشكل على أثر تحولات اجتماعية وثقافية نتيجة المشروع الإستعماري ؛ انبثق رفض السلطة التقليدية ووكلائها عن رفض التفاوت الأساسي المميز للمجتمع الراوندي القديم وقد سهلت هذه المعارضة المزدوجة ، في حالة الفلاحين ، الإنتساب إلى نظام الحكم الحديث والبيروقراطي .

من خلال تغيير التدرّجات الإجتماعية وبطريقة غير مباشرة وعند حصول التدخل الإستعماري بدأت تؤثر سيرورة التحديث البادىء على العمل السياسي وتنظيماته . لقد أتت بمولدات طبقات اجتماعية مكونة خارج الإطار الضيق للعرقيات . ففي أفريقيا السوداء ، تميزت عموماً خمس طبقات اجتماعية خلال الفترة الإستعمارية . وهذه الطبقات المتميزة بوضوح والمرتبة في الوقت نفسه ، ها هي تصنف عملاء السلطة الإستعمارية بشكليها السياسي والإقتصادي ، عملاء التغرب الظاهرين بمظهر النخبة المثقفة والمزارعين الأغنياء والتجار وصغار المقاولين وأخيراً الأجراء المنظمين(أو لا) في تجمعات مهنية . « وثمّة مصالح مشتركة » تؤدي إلى تحالف بعض هذه الفئات الإجتماعية ، وكردة فعل إلى توعية الفئة التي تجد نفسها الأكثر حرماناً بينها - أي الأخيرة . وهكذا ترتسم حدود برجوازية بيروقراطية وبرجوازية اقتصادية وبروليتاريا قليلة العدد[5] . توجه الحالة الإستعمارية هذه الدينامية بطريقتين : بكبح سيرورة تكون الطبقات الإجتماعية وبخلق « جبهة » معارضة تحد من المنافسات بين طبقات التكون ، حالما تظهر المطالبة بالإستقلال وتنتظم . ما أن ينال الإستقلال ، حتى تفلت الحياة السياسية من عقالها ، لأنه يخلق ظروفاً ملائمة أكثر لظهور الطبقات ويسمح باشتداد المنافسات على السلطة لهذا فالوضع ليس سهلاً . فهو لا يزال متسماً بتخلف اقتصادي أبداً وبتبعية اقتصادية يتجهان لمعاكسة تمايز الطبقات الإجتماعية . يضاف إلى ذلك أن علاقات الإنتاج (حتى الأكثر حداثة) لم تكتسب بعد ، في افريقيا السوداء الدور الحاسم الذي تمتعت وتتمتع به الآن في المجتمعات المسماة غربية . إذاً ينبغي البحث عن التفسير على أساس المعطيات السياسية : على صعيد العلاقات القائمة مع السلطة الجديدة ؛

(5) G. Balandier, «Problématique des classes sociales en Afrique noire», in cahiers internationaux de sociologie, XXXVIII, 1965.

الوصول إلى السلطة ـ والمعارك التي تثيرها ـ تساهم بتعزيز الطبقة الوحيدة الجيدة التكوين : الطبقة الحاكمة . أن المشاركة في السلطة هي التي تمنح تأثيراً على الإقتصاد أكثر بكثير من التوجه المعاكس . في هذا الصدد ، يكون للدولة الفتية الوطنية تأثيرات مشابهة لتلك التي تحدثها الدولة التقليدية ، لأن الموقع بالنسبة إلى جهاز الدولة لا يزال يحدد المركز الإجتماعي وشكل العلاقة بالإقتصاد وبالقوى المادية . وقد ظهرت تحولات مماثلة في جنوب شرقي آسيا . فمثل بيرمانيا ـ التي عرفت الحكم الإستعماري فاقدة استقلالها وحكمها التقليدي عام 1885 ـ هو من الأمثلة الأكثر إيضاحاً . فالنتائج السياسية المباشرة للإستعمار قاسية : إسقاط مملكة بيرمانيا ودمج البلد في النظام الإداري الذي أقامته الهند ؛ حرمان البرمانيين الذين كانوا قد فرضوا أنفسهم كعرق مسيطر لصالح جماعات عرقية أخرى « وأقليات » ؛ نزع صفة القداسة عن الحياة السياسية بتطبيق مبدأ فصل الكنيسة عن الدولة ؛ تشويه الوحدات السياسية ـ الإدارية بتعديل حدودها وبإنشاء إدارة استعمارية ، تقهقر أواليات المصالحة ومحاكم القضاء العرفي . ونجد هنا السيرورة الموصوفة آنفاً في حدها الأقصى . وليست الإنعكاسات السياسية غير المباشرة أقل وضوحاً . فقد خضعت بيرمانيا لاستعمار مزدوج : الإستعمار البريطاني واستعمار عدد كبير من عملائهم المستوردين من الهند والذين عرقلوا وصول البرمانيين إلى النشاطات الحديثة ، الإدارية منها أم الإقتصادية . مع الإستقلال عام 1948 ، كان قسم بسيط فقط من موظفي الدرجة الأولى برمانياً . وهكذا تسببت الفترة الإستعمارية بتكوين تدرج اجتماعي جديد مفصول جزئياً عن الإطار العرقي . محدودة الإتساع وموجودة خارج العرق القديم المسيطر ، تكونت فئة اجتماعية عبر التحاقها بالإدارة والجيش . وتشكلت ببطء طبقة الأجزاء المحلية عبر المزاحمة مع يد عاملة آتية من الهند . مع ذلك ففي القطاع الزراعي كان عمل التحولات

الإجتماعية الأكثر حسماً ، لأن المستعمر كان قد قلب نظام الحقوق العقارية التقليدية : فقد خلق ملكية العقارية وشجع المبادلات العقارية ووضع حق الرهن العقاري . إضافة إلى ذلك ، وبسبب نمو البلد الإقتصادي المتفاوت ظهر الريع التبايني ثم تضاعف لصالح منطقة الدلتا . وهناك فئة اجتماعية تضم الملاكين العقاريين ، ومنهم من كان تغيبياً ، ومقرضي المال ، توسعت تدريجياً وانضمت إليها فئة صغيرة من « المقاولين » المحليين .

عند الإستقلال تفسخت الوحدة الناجمة عن مقاومة الإستعمار . فظهرت الإنقسامات والخصومات الداخلية بكل وضوح : بين العرقيات المتفاوتة الإنفتاح على التحديث ؛ بين السلطات التقليدية (المتراجعة ، ولكن غير الملغاة) والسلطة الحديثة ؛ بين الطبقات الإجتماعية قيد التكون . وبقيت مناطق واسعة بعيداً عن إشراف الحكم الجديد ؛ وتعطلت بسرعة كبيرة الأواليات السياسية ؛ وعملت الإدارة بشكل سيء واستعملت المراكز البيروقراطية للحصول على المنافع الإقتصادية الشخصية . وعام 1958 ، أي بعد عشر سنوات على الإستقلال استولى العسكر على السلطة لفترة قصيرة بقصد « إعادة الأمور إلى نصابها » . ولم يجد بعد النظام السياسي الحديث توازنه ، فطبقة الفلاحين التي بقيت موزعة على ولاءات عرقية ، لا تزال متحفظة إزاء سلطة بعيدة وغير مفهومة . أما الطبقة العاملة الناشئة وبرجوازية الأعمال قليلتا العدد فتسعيان إلى تقوية ضغوطهما على السلطة ، بينما تواصل الطبقة الحاكمة تعيين حدودها بدقة منتهزة فرصة الصراعات التي تثيرها . وتتراكم آثار الإستعمار ونزع الإستعمار : لقد أفسد الأول السلطات القديمة بحيث تعجز عن إعادة تكوين نفسها بمظهر التحديث بينما لم تستطع الثانية بعد أن تُحدث ، أبعد من الحدود العرقية وبقوة كافية ، تغييرات قد تجعل من التدرج الإجتماعي الجديد المحرك الوحيد للنشاط

السياسي الحديث[6] .

دون مضاعفة الأمثلة وتحليلات الأوضاع المادية ، من المناسب الآن تقويم الجهود الساعية لإعطاء علاج نظري لمسألة العلاقات بين دينامية التدرجات الإجتماعية ودينامية التحديث السياسي . في هذا الخصوص فإن أحد المشاريع الأقرب عهداً هو مشروع د . أبتر Apter في كتابه المنشور عام 1965 : « سياسات التحديث » . ينطلق أبتر من البنية التي مفادها أن الأثر الأكثر مباشرة للتحديث هو بروز أدوار اجتماعية جديدة : إلى الأدوار المعترف بأنها تقليدية تضاف الأدوار المسماة « تكييفية » ، المبتكرة عبر تغير جزئي لبعض الأدوار الأولى وخاصة تلك المسماة « مجدّدة » ، وهذه النماذج الثلاثة من الأدوار هي في علاقة تناقض مؤكد . إضافة إلى ذلك ، يتبنى د . أبتر ثلاثة أشكال من التدرج الإجتماعي غالباً ما تتعايش في المجتمعات التي تمر بمرحلة التحديث : نظام الطوائف المغلقة (المفهوم بالمعنى الواسع ، لأنها معروفة في المجتمعات ذات الأعراق والثقافات المنفصلة عن بعضها البعض) ، ونظام الطبقات ونظام المراتب القانونية التي تظهر في وسطها وبقوة المزاحمة بين الأفراد . تتواجد نماذج الأدوار الثلاثة في كل واحد من أنظمة التدرج هذه ويمكن أن تحدث النزاعات بين الأدوار داخل نوع واحد من التدرج الإجتماعي وبين أدوار متشابهة في نوعين مختلفين ، وأخيراً بين الجماعات المكوّنة حسب هذه الأنواع الثلاثة . تعبر هذه النزاعات عن المصالح المتضاربة والتناقضات بين القيم . وما أن تنمو بقوة حتى يجري البحث عن حل لها على الصعيد السياسي ، اما في إطار نظام يرتب المنافسات بين الأدوار المتنوعة واما في إطار نظام يعمل على أساس الاقصاء ويؤدي إلى إعادة تنظيم شامل وفعال للمجتمع .

---

(6) E. Hagen, «On the theory of Social change», Londres, 1964.

حسب مجموع المصطلحات التي أعدّها د . أبتر يميز الحل الأول النظام المسمى « النظام التوفيقي » ، بينما يميز الثاني النظام التعبوي . في الحالة الأخيرة ، يخضع الإقتصاد لجهاز الدولة ، ويصبح الحزب الوحيد أداة التحديث ، وتكون الأدوار الإجتماعية والتدرج الإجتماعي هدفاً لسياسة تغيير جذري ؛ إن الصين المشغولة بثورات متعاقبة منذ عام 1949 ـ والثورة الثقافية كانت الأكثر تأثيراً ـ تمثل هذا النموذج إلى أقصى الحدود. في النظام المسمى توفيقياً فإن توسيع « القطاع الحديث » يجري بواسطة العمل السياسي والإقتصادي والتربية ولو أبقي على تنوع الأدوار وأشكال التدرج . وتبقى الجماعات في تنافس مفتوح وتنشأ تغيرات التدرج الإجتماعي عن ضغوطها المتبادلة على السلطة . وهكذا يكون النظام مهدداً بالفساد الذي يسمح بتكوين « الاتباع » بالركود أو بالتقلب السياسي . إن أنظمة الإستبدادية التحديثية ـ التي تشكل الأوليغارشية (القلة الحاكمة وهمها الإستغلال) العسكرية شكلها الأكثر صفاءً ـ هي أنظمة أقرب إلى هذا النوع منها إلى النوع السابق[7] .

يبدو تحليل أبتر ، خاصة عند تطبيقه على الأوضاع الإنتقالية التي تخلف الوضع الإستعماري ، ضعيفاً بقدر ما يصرف النظر عن الآثار التي يخلفها الإستعمار ويلجأ إلى نماذج مبسطة . وهو لا يعاين كذلك وبطريقة منهجية ، دينامية العلاقات بين التقليد والحداثة والتي بواسطتها تظهر بعض التماثلات . في المجتمعات التقليدية حيث الحتميات الإقتصادية ضعيفة تخضع المراتب والأدوار الإجتماعية أولاً لعوامل أخرى سياسية ودينية بشكل عام ؛ وتتم تسويتها المؤقتة تقريباً على المستوى السياسي . في المجتمعات التي تمر في مرحلة التحديث يبقى التفوق السياسي أكيداً ؛ وذلك لسببين

(7) D. Apter, «The Politics of Modernization», Chicago, 1965, chap. I, 2 et 4.

ظاهرين : إن البنية السياسية - الإدارية قائمة على المستوى الوطني قبل أن ينشأ الإقتصاد الحديث بكثير وتشكل أداة الإتصال الرئيسية بين الفئات والجماعات الإجتماعية العديدة . يفسّر تشابه الوضع هذا جزئياً إمكانية نقل بعض « النماذج السياسية » من القطاعات التقليدية إلى القطاعات الحديثة . ويؤكد أيضاً - كما يشير إلى ذلك د . أبتر - أن الجهاز السياسي يستطيع خلال سيرورة التحديث متابعة تحديد أهم أشكال التدرج الإجتماعي التي تبقى على علاقة تبادلية مع نظام الحكم الذي ترتبط به .

2 - دينامية التقليدية والحداثة

هناك أبحاث حديثة تشكك بالميزات المنسوبة عادة للأنظمة التقليدية وللنزعة التقليدية . وتندرج بأكثريتها من الأنتروبولوجيا السياسية الأقدر على رفض تشبيه التقليد « بالثباتية » وعلى الإهتمام بالكشف عن جوانب المجتمع التقليدي الدينامية . مع أن هناك سيرورات تستطيع أن تلعب في هذا المجتمع دوراً كابحاً للتغيير ، مع أن على التجديد أن يعمل فيه متمسكاً بأشكال قائمة وبقيم موجودة ، فإن هذا المجتمع غير محكوم عليه أن يكون سجين الماضي .

لا يزال مفهوم التقليدية غير دقيق . وينظر إليه كتواصل في حين أن التحديث هو إنقطاع . وفي أكثر الأحيان يعرف التقليد بالإمتثال لمعايير قديمة جداً ، تلك التي تؤكدها الأسطورة أو الأيديولوجيا السائدة وتبررها ، التي ينقلها التقليد عبر مجموعة كاملة من الإجراءات . ليس لهذا التعريف فعالية علمية . وبالفعل لا يمكن تعريف هذا المفهوم بدقة أكبر إلا إذا ميزنا بين شتى المظاهر الحالية للتقليدية . إن أول هذه المظاهر - والأكثر تطابقاً مع الإستعمال الشائع - هو التقليدية الجوهرية التي تحاول ضمان القيم والتنظيمات الإجتماعية والثقافية التي يكفلها الماضي أكثر من غيرها . في المجتمع

الهندي ، إن استمرارية نظام الطوائف المغلقة والأيديولوجية التي تعبر عنه تكشف هذه القوة المحافظة ، وذلك رغم العلاقات الغامضة والمتعددة الأشكال التي تربطه بالحداثة ؛ وفي الحقيقة إذ تعمل التغييرات داخل النظام ، فإن هذا لا يتغير إجمالاً ، لأن كل البنية الإجتماعية الهندية الفلاحية قد تصبح خاضعة لامتحان عوامل التغيير[8] . تتعايش التقليدية الشكلية عامة مع المظهر السابق وهي تتحدد بالمحافظة على المؤسسات والأطر الإجتماعية أو الثقافية التي تغير محتواها ؛ ومن إرث الماضي ، وحدها بعض الوسائل تكون محفوظة ـ فالوظائف والأهداف تغيرت . وقد كشفت دراسة المدن الافريقية وليدة المؤسسات الإستعمارية في جنوب الصحراء عن نقل نماذج تقليدية إلى الوسط المدني بهدف تشييد حدّ أدنى من النظام في مجتمع جديد يتكون . وخلال فترة السيطرة الإستعمارية ، قامت التقليدية المقاومة مقام حجاب واقٍ أو تمّوه سمح باخفاء ردات الفعل الرافضة ؛ أما طابع الثقافة المسيطرة المختلف بشكل أساسي فيعطيها من وجهة نظر المستعمر مظهراً غريباً يصعب فهمه . فالتقاليد المعدّلة أو المتعشة تخفي مظاهر المعارضة والمبادرات الساعية لقطع علاقات التبعية . لقد فعلت هذه السيرورة فعلها على الصعيد الديني في أكثر الأحيان ؛ فالتصور التقليدي للمقدّس حجب التجليات السياسية الحديثة . بعد الفترة الإستعمارية تتجلى ظاهرة جديدة قد نصفها بالتقليدية ـ المستعارة . في هذه الحالة ، يصبح التقليد المستخدم وسيلة لإضفاء معنى على الوقائع الجديدة ، أو للتعبير عن مطلب ما بإظهار انفصال عن المسؤولين العصريين .

يتطلب هذا الشكل من التقليدية تحليلاً أكثر تقدماً ومثلاً توضيحياً . في هذا الصدد تقترح دراسة جديدة لـ . ج فافري Favret مخصصة لحركتين

(8) L. Dumont, «Homo Hierarchicus, Essai sur le système des castes», Paris, 1966.

ريفيتين جزائريتين بعد الإستقلال ، مثلاً مهماً[9] . لقد عرف فلاحو جبال الأوراس ، ورثة « تقليد معادٍ للدولة » ، حالة عصيان ـ سيبا ـ عبر مراراً عن رفض خضوع مجتمعاتهم « المجزأة » للسلطة المركزية . إن مطالبهم المرفوعة إلى الحكومة المستقلة تعمل بالعكس تقريباً : فهي تحتج ضد الإدارة الفرعية والإنتشار البطيء في منطقتهم لوسائل التحديث ورموزه . وهم ينشطون من أجل هذا الهدف أواليات سياسية تقليدية . قاصدين إكراه السلطات على عمل قد يسمح باختزال الفارق بين حاجتهم إلى التقدم والوسائل التي بحوزتهم ، يتمردون « من فرط الحداثة » . وتنشق الكفور (القرى) محطمة علاقتها بالإدارة ، ويلجأ بعض المنشقين ـ المدافعون عن الإيمان ، المجاهدون ـ إلى العنف « للفت نظر الدولة » بالوسيلة الوحيدة التي يملكونها . وفي هذه الحالة تولد التقليدية من جديد من أجل أهداف مضادّة للتقليد . في القبيلية (منطقة جبلية في الجزائر) حيث انتظمت جماعات وسلطات محلية خلال الأشهر الأولى من الإستقلال يختلف الوضع للغاية ؛ تقوم التقليدية المزيفة فيها بوظيفة دلالية ، إذا جاز التعبير ، وذلك لأنها تسمح باعطاء معنى للاشكال السياسية الجديدة . وبالنظر إلى ذلك لا يكون المقصود فقط ارضاء النزعة الإقليمية القبلية والروح الديمقراطية البربرية . والفلاحون العاجزون بعد عن إدراك كيفية انتمائهم إلى دولة تعتبر تصوراً مجرّداً ودون تقاليد تاريخية ، يحيون العلاقات السياسية القديمة ، ويستخدمونها من أجل فهم أفضل لعلاقتهم بالسلطة الحديثة ، والضغط عليها ؛ وهكذا تمتلك نخبتهم السياسية إمكانية تنظيم عصيان مسلح وكسر قرارات الحكم الجزائري . في هذه الحالة لا تنم التقليدية عن بقاء جماعات أولية بل تمنحها « وجوداً إنعكاسياً » ؛ فليس لهذه الجماعات أهمية تذكر بحد

(9) J. Favret, «Le traditionalisme par excès de modernité», in Archiv. Europ. socio. VIII, 1967.

ذاتها ، وإنما تكتب هذه الأهمية بالإستناد إلى الوضع الناشيء بعد الإستقلال الحديث .

لا تكفي هذه النموذجية المبسطة لمعاينة دينامية التقليدية والتحديث . يجب النظر في سيرورة عامة : لا يمكن تفسير البنى السياسية الناجمة عن إنشاء « دول جديدة » خلال الفترة الإنتقالية إلا بالعودة إلى اللغة القديمة . فهي لا تنتفع لا من فهم ولا من تأييد مباشرين من قبل الطبقات الفلاحية التقليدية . تتجه هذه الحالة التي تفسر إعادة تفعيل الجماعات والسلوكيات والرموز السياسية التي تختفي ، إلى مضاعفة التناقضات بين عوامل النزعة الإقليمية (السلالية ، العرقية ، الثقافية ، الدينية) وعوامل التوحيد التي تكيف البناء الوطني وعمل الدولة وانتشار الحضارة « الحديثة » . وتظهر الحوادث القريبة أو الراهنة نتائج هذا الوضع داخل معظم الأمم الفقيرة والنامية .

وإليك هذا المثل ، تجمع اندونيسيا الإختلافات الإقليمية ـ يعززها الطابع الجزيري وتفوّق جاوة ـ والمتغيرات الدينية والثقافية والعرقية . مع أن السياسة ما بعد الإستعمارية حاولت التوفيق بين مختلف القوى وخاصة بتمجيدها « التضامن الثوري » فإن الأيديولوجيات الناشئة قدمت جميعها طابعاً توفيقياً حتى أيديولوجيا الشيوعيين الأندونيسيين التي جمعت ماركسية مبسّطة إلى طروحات ثقافية تقليدية . ولم يكن بالإمكان الحفاظ على التوازن : فابتداءً من عام 1957 تضاعفت أعمال التمرد الإقليمية ، وانهارت السلطة الجديدة تدريجياً . ويفسر . ث . جيرتز C. Geertz هذه السيرورة كتفاعل مسلسل حقيقي . لقد أدت كل مرحلة في اتجاه الحداثة إلى تعزيز النزعات الإقليمية التي اخضعت السلطة لضغط متنامٍ وضاعفت الأدلة على ضعفها . وراح كل مظهر من مظاهر هذا الضعف يزيد في عدم الإستقرار ويحرض على خوض تجارب مؤسساتية وأيديولوجية تتجدد

مراراً[10] . وهكذا عملت حركتان متناقضتان بشكل متزامن : من جهة استعادة المبادرة السياسية في الإطار المناطقي ، المستندة على مساهمات التقليد ؛ ومن جهة أخرى فإن خسارة متصاعدة للإشراف على الشؤون العامة تقلل من اعتبار الحكم المركزي وتثير تضخماً في التنظيمات والأيديولوجيات والرموز العصرية . ووقع الإنفصال عام 1965 واستولى العسكريون على السلطة . وتعبر المجابهات السياسية عن نفسها على نطاق واسع - ليس حصراً - بالجدل بين التقليدي والتحديثي ، ويبدو هذا الجدل بخاصة كأنه طريقتهم وليس حجتهم الرئيسية .

وعلى مستوى الأمم من الحجم القاري (الإتحاد الهندي) أو على مستوى القارة التي ينجم تقطيعها إلى أمم عن تقسيمات استعمارية بوجه خاص (افريقيا) ، يفرض هذا الجدل نفسه بقوة تذكر بحكم القدر عند القرويين . وقد أمكن القول عن الهند أنها « متاهة من البنى الإجتماعية والثقافية » وأنها تضم كل النزاعات الأولية التي يحددها تناقض العلاقات الإجتماعية التقليدية الكثيرة (المتعشة) والعلاقات الجديدة الناجمة عن التغيرات الإقتصادية والسياسية . وفي افريقيا السوداء تكون التنافرات أيضاً ظاهرة بقدر ما يتناقض تقلب النظم السياسية مع استمرار اللجوء لنماذج تقليدية في بيئة قروية . إن الأمم الزنجية هي في حالة التكون فهي لا تعتبر حتى الآن كيانات وغالباً ما يبقى تكامل العرقيات مؤقتاً ، لا سيّما أن تفكك المجموعات - مثل الكونغو - كينشاسا ونيجيريا - يبقى خطراً ثابتاً . ينجم عن هذا الوضع أن الأحزاب بتوجهاتها والحركات وحتى الموصوفة بالثورية تعبر عن الوزن الخاص بالجماعات العرقية كما تعبر عن تعدد الخيارات الخاصة ببنى الأمة وباقتصادها . وقلما غيّر نظام الحزب الواحد واقعاً كهذا : فاستبعاد

---

(10) C. Geertz, «The Integrative Revolution», in C. Geertz (edit), «Old societies and New states», New York, 1963.

المواجهة لم يلغ ضرورة توزيع السلطة حسب الفئات العرقية والدينية أو الإقليمية . وأحدث الإستقلال دينامية جديدة في التقليد ، حسب توجه مزدوج . فمن جهة ، حرر القوى التي كانت مكبوحة أثناء الفترة الإستعمارية ، كما يتبين ذلك من عدة أزمات حصلت خلال السنوات الأخيرة والتي تنم عن انبعاث الخصومات القبلية و / أو الدينية . ومن جهة أخرى لم يكن بإمكان النشاط السياسي الحديث أن ينتظم وأن يعبر عن نفسه إلا باعتماده على « تقليد » حقيقي ؛ من جديد تصبح النماذج والرموز التقليدية وسائل الإتصال والتعبير التي يعتمد عليها المسؤولون في توجههم إلى الفلاحين السود . وتبدو أيضاً إحدى هذه الوقائع الثابتة أكثر جوهرية أيضاً . فالمفاهيم القديمة الخاصة بالسلطة لم تنجح جميعها ، خاصة في المناطق التي شهدت دولاً قوية في مراحل مختلفة من التاريخ . وهكذا تبدو صورة الرئيس في الكونغو كانعكاس لصورة الملك التقليدي تقريباً ، صورة ملك الكونغو بوجه خاص . على الزعيم أن يظهر قوته ويستولي تماماً على العرش ويمسك زمام السلطة بقوة لصالح العامة . من هذا المنظور ، ليست الصراعات الجديدة من أجل الإشراف على جهاز الدولة إلا ترجمة جديدة « لحروب الخلافة » ، وتبقى السلطة العسكرية معترفاً بها على أنها الأفضل « تسليحاً » . وإلى شخصية الزعيم القوي تضاف شخصية الزعيم العادل ، المحترم باسم الحكمة التي يتمتع بها والقادر أن يكون المرجع الأعلى الذي يستطيع أن يفرض الحق وتغليب المصالحة . وتضاف صورة ثالثة إلى الصورتين السابقتين بخصوص تصور الملكية : إنها صورة الزعيم الكاريزمي ، المتمتع بعلاقة مميزة بالشعب ، والبلد وبنظام القوى التي تتحكم بالخصب والرفاهية . لا تزال السلطة مفهومة بهذا المظهر المثلث : القوة والتحكيم والمقدس . ومنذ العام 1960 لم يتمكن الكونغو الحديث من توحيد هذه الصور الثلاث عن الزعيم بشخص واحد ؛ وحسب المفاهيم

التقليدية ، لا بد من أن نجد في ذلك بعض أسباب ضعفه الحالي .

وقد بدأت الأبحاث الجارية باسم الأنتروبولوجيا السياسية فقط في تفحص مختلف انماط علاقة التقليد بالحداثة . ولم يعد بوسعها الإكتفاء بتقديرات عامة أو تقريبية ، وعليها بالنتيجة تحديد وحدات ومستويات من الإستقصاءات حيث يمكن للتحليل أن يتوصل إلى فعالية علمية متناهية .

أ ـ التجمّع القروي :

يشكّل مجتمعاً مصغراً بحدود واضحة حيث تسيطر كلياً المجابهة بين التقليدي والحديث ، بين المقدس والتاريخي . وداخل هذه الحدود ، تتمّ التغييرات الجذرية ، إنما ليس دون مقاومة ودون خلاف ، وبهذا المعنى فإن التحقيقات الخاصة بهذه التغييرات هي الأكثر غنى بالإرشادات . خصص ج . التاب Althabe دراسة ، مرتكزة على ملاحظات دقيقة وصبورة ، عن قرى العرق بتسيميساراكا Betsimisaraka القاطنة في المنطقة الساحلية الشرقية من مدغشقر . يظهر تحليله بخاصة صعوبة المطابقة بين سلطة قروية ونظام إداري أسسته الدولة المدغشقرية الجديدة[11] . وداخل هذه المجموعات ، يظهر انقطاع بين مجال الحياة الداخلية ـ الذي يسيطر عليه التقليد بحالته الحاضرة ـ ومجال الحياة الخارجية ، مهيئاً العديد من العلاقات القائمة الآن مع الخارج ـ حيث تسيطر عوامل الحداثة وقواها . تعبر هذه الأزدواجية عن نفسها بصورة مادية تماماً في تحضير المجال القروي . فالحقول حيث يزرع الأرز والبعيدة عن أماكن السكن تشكل المكان الذي انكفأ فيه التقليد ؛ والمهارات التي تتطلبها هذه الحقول والرموز التي تدعمها ملائمة للضرورات التقليدية التي ما زالت تتضمنها الكلمة التي تشير إليها

---

(11) G. Althabe, «Communautés villageoises de la côte orientale malgache», Paris, 1969. préface de G. Balandier.

(تافي tavy) . أما التجمع السكني القروي القائم على الطريق ، المفتوح أمام ممثلي الإدارة والتبادل الخارجي الذي يخفي أشياء ورموزاً مستوردة، فقد أصبح جبهة التحديث الهجومية . يعبّر التوزيع المزدوج عن نفسه أيضاً في الممارسات التي تحكم حياة الجماعة وفي تسوية الخصومات التي تعكر صفوها . وإذا كان الأمر يتعلق بشؤون داخلية ، تُستدعى المراتب القديمة وتُحترم ، بينما تتقيد اجتماعات المناقشة (والتقرير) بالمبادىء التقليدية . وإذا كان الأمر يتعلّق بشؤون خارجية ، لا سيّما بالعلاقات مع ممثلي سلطة الدولة ، فإن قواعد العمل تختلف كثيراً ؛ لا تنم الاجتماعات عن العلاقات الإجتماعية الأساسية وليست الفرصة السانحة للجماعة لعرض النظام الذي يقيمها . في الحالة الأولى ، تحاول العلاقات الإجتماعية الاحتفاظ بغناها وفعاليتها الرمزية ؛ في الحالة الثانية ، تملك مظهراً مرتجلاً وتتوطد عملياً حسب نماذج تعتبر غربية ـ موروثة عن المستعمر ـ ولهذا السبب فهي مرفوضة جزئياً . وتبقى عوامل الحداثة عند أغلبية الناس خارج المجتمع القروي .

مع أنه يبدو أن الفلاح البتسيمساراكي يمارس في الظاهر حياة مزدوجة فإن دراسة أكثر تقدماً تظهر أن الواقع ليس بمثل هذه البساطة . وخلال السنوات الأخيرة انتشرت إلى حد بعيد مؤسسة جديدة ، مقتبسة عن جماعات قريبة ومكيفة ، المقصود هنا مجموعة طقوس مرتبطة بمس تقوم به أرواح متناهية ومتدرجة تيمى : الترومبا . ولا نستطيع حصر أهميتها في المجال الديني ، لأن العلاقة بالمقدس تكفل في هذه الحالة النظام الإجتماعي والثقافي الجديد الذي ترتسم ملامحه . مستحضرةً خبرة جماعية ، تقدم هذه الطقوس طابعاً توفيقياً بمقدار ما يؤمن دمج عناصر ورموز حديثة بعناصر ورموز تقليدية . و تعبر في الوقت نفسه عن نفي مزدوج : أنها ترفض بعض المظاهر التقليدية ـ تلك التي تبدو الأكثر تشوهاً ـ بمنافسة عبادة الأجداد بشكلها القديم وتقنيات التأليه ؛ وتستبعد وسائل الحداثة الغربية بالظهور

وكأنها ضد ـ مسيحية وبناء علاقات جديدة من التبعية والسيطرة . تقدم الترومبا حقلاً مفضلاً للملاحظة والتحليل . وهي تبين أن إنسان المجتمعات المسماة ثنائية لا ينظم وجوده بمواجهة قطاعين منفصلين ومحكومين الأول للتقليد والآخر للحداثة . وانطلاقاً من التجربة المعاشة ، تسمح بادراك الجدلية العاملة بين نظام تقليدي (متدهور) ونظام حديث (مفروض من الخارج) ؛ كما تظهر نموذجاً ثالثاً للنظام الإجتماعي الثقافي غير مستقر يرتبط أصله بالمجابهة بين النموذجين السابقين . يخالف تفسير هذه الظاهرات النظرية العادية للثنائية السوسيولوجية . تشكل الجماعة القروية بسبب حجمها الوحدة حيث تنضبط بشكل أفضل هذه الدينامية المعقدة وحيث تنكشف البنى الجديدة عند ولادتها ، وحيث تتجلى انعكاسات العمل السياسي الحديث بالشكل الأكثر مباشرة .

مع كل بعدها الجغرافي ، تبين أعمال الأنتروبولوجيين أن لهذا التأكيد تطبيقاً عاماً عندما يكون المقصود تحليل تأثيرات قوى التحديث على النظام التقليدي . فالدراسات العديدة المخصصة للقرى الهندية هي الأكثر قدرة على التوضيح وخاصة على صعيد الأنتروبولوجيا السياسية . فهي توضح « التغييرات الجديدة الظاهرة عبر ادماج القرية في مجموعة اقتصادية وسياسية تؤثر بقوة عليها » ، وتكاثر أسباب الخلاف التي تشحن علاقات العداوة بين « الزمر » كما تبين ضياع فعالية « الپانشيات » ـ جمعية تمسك بالسلطة ، وظيفتها التحكيم[12] . توحي هذه الأبحاث ، من جهة ترتيب التعقيد الذي تشير به بتفاهة التعميمات العجولة والمبتذلة . أما اليقظة فهي أكثر الزامية أيضاً عندما تطبق الدراسة على المجتمعات الخاضعة للتغير الثوري ـ كما هي الحال في الأرياف الصينية . وفي الحقيقة ، لا يمكن استبعاد التقليد

(12) L. Dumont, op. cit., sections 74, 75 et 84.

بشكل كلي وتستمر بعض عناصرها مبدَّلة مظهرها : حينئذٍ ، يصبح الكشف على فكر التقليدية أكثر صعوبة[13] .

ولأنها تشكل حقل المواجهة بين التقليد والحداثة فإن الجماعات القروية هي وحدات البحث الأكثر ملاءمة . يبقى أن نعاين الوسائل التي تعتمد عليها الحداثة في الشأن السياسي : أدواتها ، حججها أو اثباتاتها . يجب تناول الحزب السياسي كعامل تحديث ، بينما علينا توضيح وظيفة الأيديولوجيا والإنتقال من الأسطورة الموجهة نحو الماضي ، إلى الأيديولوجيا الحديثة المبشرة بما هو آتٍ (بالمستقبل) .

ب ـ الحزب السياسي ، أداة « تحديث » :

في المجتمعات التي تعيش فترة تغيير ، يقوم الحزب السياسي بعدة وظائف . يعرِّف بالدولة الوليدة أو المتجدِّدة ، يوجه الإقتصاد الوطني ، وينظم تفوق السياسي ويساهم بتغيير البنى الإجتماعية . تكون هذه المساهمة في التغيير أكثر فعالية بقدر ما يكون نظام الحزب الواحد أو « الحركة الوطنية » المعممة في سنوات ما بعد الإستقلال مسيطراً بشكل واسع . فالحزب السياسي هو أول وسيلة تحديث وذلك بسبب أصله المرتبط بمبادرة النخب العصرية وتنظيمه الذي يسمح له بإقامة علاقات أكثر مباشرة مع الجماعات من علاقتها بالإدارة ، وأخيراً بسبب وظائفه وأهدافه ، لأنه يريد أن يكون ، وهو كذلك في عدة ميادين ، متعهد التنمية . وهذه المظاهر بارزة في حالة الأحزاب أو الحركات التوحيدية الناجمة عن « رغبة في تغيير الجماعة وإعادة بناء العلاقات الإجتماعية وخلق شكل جديد من الوعي والأخلاق » ؛ مقترحاً هذا التعريف ، هكذا يصف د . أبتر « نظام التعبئة »

(13) Jan Myrdal, «Un village de laChine populaire», Paris, 1964.

الذي ينظم التغيير الفعّال للمجتمع[14] .

مع ذلك لم تكن دينامية التقليد والحداثة مستبعدة أبداً من مجال عمل الحزب السياسي ولم يتحول التقليد إلى عقبة عادية أمام تقدم الحداثة . وغالباً يتشكل الحزب انطلاقاً من « جماعات وسيطة » تسعى لأهداف حديثة معتمدة على أشكال ورموز تقليدية : روابط قبلية ، حركات ثقافية ، كنائس توفيقية . في نيجيريا الغربية حيث تقيم جماعة يوروبا Yorouba ، وكانت جمعية تأسست عام 1945 تحترم السلف المؤسس (أودودووا Oduduwa) وتشجّع القيم والثقافة اليوروبية ، قد حثت على استئناف مبادرة السياسة وساندت الحزب المسمى : « مجموعة العمل » . وفي شاطىء العاج ولد « التجمع الديمقراطي الافريقي » من رابطة مزارعين - إذاً من فلاحين عصريين - واستخدم كبدائل الجمعيات المسارية - وخاصة جمعية پورو الأكثر انتشاراً - من أجل تثبيت دعائمه . وفي قسمي الكونغو كانت الجمعيات الثقافية والحركات الدينية وليدة التوفيقية والرغبة في إعادة بناء نظام للمقدس وشكّلت الدعامة الأولى للحياة السياسية العصرية . والتقليد الذي أثر على الأحزاب عند ولادتها ، يواصل تأثيره على مستوى بناها ووسائلها في التعبير . فالأحزاب تريد بناء إطار موحّد يتجاوز المصالح الخاصة ويحقق انتشار الأفكار الجديدة ويمنح دوراً راجحاً لعناصرها العصرية ولكن ادماجها في البيئة الفلاحية فرض عليها القيام بتنازلات لمصالح النظام القديم . وعليها إقامة تحالفات محلية مع الوجهاء التقليديين والسلطات الدينية ومع مختلف مسؤولي التنظيمات نصف العصرية . في أندونيسيا تشير كلمة خاصة (أليران Aliran = مجرى ماء) إلى شتى التيارات الإجتماعية التي ينبغي هكذا توجيهها إلى المصب . مع أن الأحزاب تستعمل الأدوات الأكثر إيحاءً

(14) D. Apter, «The Politics of Modernization», chicago, 1965. 6.

بـالحداثـة ـ مختلف وسائـل الأعلام والاقنـاع ، الجهاز البـيروقراطي ـ فـإنها مضطرة لتكييف لغتها ورمزيتها مع البيئة التقليدية التي تريد التـأثير عليهـا . فهي محكوم عليها بالغموض الثقافي خلال الفـترة الأولى وما بعـدها غـالباً . وباستعادتها رموزاً قديمة وفعالة تنظم هذه الأحزاب مراسم الحياة السـياسية ، وتعطي لقائدها وجهاً مزدوجاً أو تبني له شخصية بطوليـة (حسب الحاجـة ، بادراجه في سلسلة نسـب الأبـطال الشعبيين) . إنها تلجـأ أخيراً إلى وسـائل تقليـدية لتقـويـة التـماسـك وتـأسيس نفـوذ لعنـاصرهـا . وتكـون مبـادئهـا وأيديولوجياتها تلفيقية للغاية . وفيما يخص بعض البلدان الإسلاميـة ، أشار م . هـالپرن Halpern إلى خليط تقـاليد رغم تنـاقضها : في العـالم المعـاصر وعـلى صعيد الـوقائـع الماديـة ، تقدم المـاركسـية عـلى أنها الرد عـلى الفلسفة التقليدية القائمة على الإسلام ، وينظر إلى كلتيهما عـلى أنهما أدتا كـل واحدة عـلى مستواهـا ، إلى قيام نـظام جديـد[15] . إن الدراسـة النقـديـة لمختلف الاشتراكيات الخاصة بالبلدان الناميـة ـ وخاصـة « الاشتراكيـة الافريقيـة » ـ تظهرهـا أيضاً عـلى أنها توفيقيـة . فالتقليـد ، الكلي الـوجود ، يفـرض على المشروع التحديثي للحزب السياسي قيوداً لا تتوصل الخيارات الأكثر جذرية لاختزالها دون الاعتماد على الزمن .

ج ـ الأيديولوجيا ، تعبير عن الحداثة :

تنتعش الـوظيفة السيـاسية لـلأيديـولوجيـات خلال الفـترات الثـوريـة ومـراحل التحـوّلات العميقة للمجتمعـات وثقافـاتهـا . في بعض المجتمعـات التقليدية قيد التحول ، مثل مجتمعات افريقيا السوداء ، تكون هذه الوظيفـة أكثر وضوحاً خصوصاً وأن الأيديولوجيا السياسية تظهـر مع العصر الحـديث على انقاض الأساطير الضامنة للنظام القديم .

(15) M. Halpern, «The Politics of social change in the Middle East and North Africa», Princeton, 1963.

تقدم الأيديولوجيات الملحقة بمشاريع البناء (أو إعادة البناء) الوطني وبمشاريع التنمية الإقتصادية والتحديث بعض الصفات المشتركة . فهي موسومة بردات الفعل ضد موقف الخضوع : إذ أن الإستغلال والإضطهاد ، وتمجيد الإستقلال هما أهم مقولاتها المؤثرة أكثر بقدر مساهمتها في شرح التخلف التقني والإقتصادي . وبقدر ما تحدّدها ضرورة تغليب وحدة الأمة على خصوصيات شتى الأنظمة ، تسود فيها المقولات والرموز التوحيدية : تكون شخصية الزعيم الوطني مقدسة (قد تتماهى مع شخصية المخلص) وتصبح الأمة نفسها هدفاً لدين حقيقي سياسي . إضافة إلى ذلك ، على هذه الأيديولوجيات المساهمة في تحول نفسي أمكن وصفه باتفاق الإنفعالات الجديد . وتقدم حسب صورتين : إحداهما جاهزة ومخصصة للنخب السياسية والثقافية وللنشر في الخارج ، الأخرى مبسطة ومكيفة من خلال اللجوء إلى « كلام » التقليد ، مع الطبقات القروية والفئات الإجتماعية الأقل تأثراً بالتربية العصرية . أخيراً تستلهم هذه الأيديولوجيات إلى حد بعيد الفلسفات الإجتماعية والمبادىء السياسية المعلنة في الخارج .

وهذا هو حال الفكر الإشتراكي والماركسي بالنسبة لبعض الصياغات الوطنية . يمنح هذا « الاستيراد » غالباً الأيديولوجيا طابعاً توليفياً ، واضحاً في تعريف أكثرية الإشتراكيات الخاصة . وهو أيضاً في أساس تناقض يصعب تجاوزه : أن أدوات فكرية اجنبية « تصنع » الفكر السياسي الحديث ولكنها موضوعة في خدمة تنمية « قومية التوجه » وللدفاع غالباً عن الخصوصية . وفي تحديد موقع « العرب بين الأمس والغد » ، يفسر ج . بيرك J. Berque هذا الجهد « من أجل التوافق مع الآخرين واستمرار الوفاء للذات » ، هذه « الضرورة المتناقضة » التي لا تجعل من المطالبة بالتحديث رفضاً تاماً للتقليد[16] .

(16) J. Berque, «Les Arabes d'hier à demain», Paris, 1960, chap. I, XII et XIII.

تتميز الأيديولوجيات العصرية أيضاً بتقلبها وبحركتها الخاصة الملازمة مع التحولات الناجزة وتغيرات الوعي السياسي . وهي تختلف بقدر ارتباطها بمجتمعات وحضارات خاضعة للتحول السريع ، وتفقد أهميتها في فترة قصيرة نسبياً . وقد حاول د . أبتر أن يحدد دورة تكونها ، وتعاقب تغيراتها[17] . في البداية ، تكون الأيديولوجيا مبعثرة وتخلط « صوراً متعددة » متناقضة على نطاق واسع ثم ، تحت ضغط الضرورة والأحداث ، تتكون (الأيديولوجيا) وتُشحن بمساهمات جديدة حالما يصبح المرسل إليهم منفتحين على المسائل والرموز الغريبة عن المظاهر التقليدية . وفي أوجها ـ المرتبط بلحظة فعاليتها القصوى ـ تأخذ الأيديولوجية مظهراً طوباوياً والفياً : تمجِّد المجتمع القادم وتمنح العمل الجماعي فعالية مباشرة وأهمية تاريخية عالمية ـ كمهمة تحقيق الثورة الوحيدة الصادقة مثلاً . وبنهاية السيرورة تنحط الأيديولوجيا ؛ إذ يصبح المناضلون إداريين وتؤدي تجربة الأحداث (قوة الوقائع) إلى الواقعية العملية ، وإلى إعداد نظام أيديولوجي متسم بقوة بالبراغماتية .

أن أيديولوجيات التحديث هذه لا تفرض نفسها بعد من خلال حداثة جذرية : فهي متحركة وظرفية جداً . ويظهر تحليلها مخيباً للأمل وتكرارياً أكثر الأحيان . ورغم ذلك تشكل بالنسبة للأنتروبولوجيا السياسية ميدان بحث غني بالمسائل غير المفسّرة ، وذلك بقدر ما تسمح بفهم الإرتباط بالتقليد والمشابهة اللذين تنطوي عليهما مع الأساطير التي تحكم هذه المشابهة . في هذا الصدد تقدم البلدان الافريقية الأمثلة الأكثر إيضاحاً . وحالما تتشكل الحركات الوطنية ، تتكون الأيديولوجيا مستندة إلى طروحات العصيان أو المقاومة الأسطورية التي ظهرت خلال الفترة الإستعمارية .

---

(17) D. Apter, op. cit., p. 314 - 327.

وتنطلق المبادرة في الأساس من أقلية فكرية همها تشجيع تحرر ثقافي متزامن مع تحرر سياسي . والأيديولوجيا الأكثر تمثيلاً لهذه المرحلة هي « نظرية الزنوجية » التي أعدّها أفارقة ناطقون باللغة الفرنسية ثم وضعها بصيغتها الفلسفية ج . ب سارتر Sartre . ومن المناسب أن نضع على الهامش النتاج الأيديولوجي للباحثين الذين يريدون منح التاريخ الافريقي فعالية نضالية . فهم يعالجون الماضي بطريقة تؤمن رد الاعتبار للحضارات وللشعوب الزنجية . أنهم يعكسون علاقة التبعية ويجعلون الحضارات المعترف بها مدينة لحضارة افريقية منكرة . تمتلك الأيديولوجيات السياسية جوهرياً ـ الأحدث عهداً ـ وجهاً مخلصياً ، نسخة مطابقة نظرية عن النزعات المسيحية الشعبية التي كانت قد عبرت عن أول رفض للإستعمار . وهكذا ، لم يهتم مؤسّسو الإشتراكية الإفريقية فقط باجراء توافق يعتبر ضرورياً ، بل بتأكيد مساهمتهم في خلاص الإشتراكية ، عبر اغنائها بقيم مخصبة[18] .

تلك هي الطريق التي سارت بنا من الأسطورة التقليدية ، الحاملة شيئاً من الأيديولوجيا إلى الأيديوليجيات والعقائد السياسية الحديثة الحاملة أيضاً جزءاً اسطورياً . إن هذا المسار ، هذا الانتقال من الأسطورة ذات المضامين الأيديولوجية إلى الأنظمة الفكرية الحديثة ذات المضامين الأسطورية يطرح المسألة التي تثار في كل المجتمعات القديمة قيد التحول . انها مسألة الجدلية المستمرة بين التقليد والثورة .

(18) G. Balandier, «Les mythes politiques de colonisation et de décolonisation en Afrique», in Cahiers internationaux de sociologie, XXXIII, 1962.

الخلاصة

آفاق الأنتروبولوجيا السياسية

تتطور الأنتروبولوجيا السياسية في الوقت الذي يعاد فيه النظر بالمنهج الأنتروبولوجي : فالمواد التي يتناولها هذا المنهج بخاصة ـ المجتمعات القديمة أو التقليدية ـ تتلقى تغيرات جذرية ، وقد خضعت الطرائق والنظريات التي حدَّدت هذا العمل ، منذ ما قبل الحرب ، لتقييم نقدي مولِّد للتجديد ، وهكذا تبدو الأنتروبولوجيا السياسية كمظهر جديد ملخص داخل حقل علمي أصابه التشويش . لقد اعتبر ماكس غلوكمان وفريد إيغان Fred Eggan انها « مُشيَّدة بالقوة » عندما ظهر عام 1940 المؤلَّف الجماعي بعنوان « النظم السياسية الافريقية » ؛ ومنذ ذلك التاريخ ، أثارت هذه الأنتروبولوجيا أبحاثاً ميدانية عديدة وانعشت تفكيراً نظرياً . ثم أظهر مؤلفان جماعيان قوتها ونشاطها وضرورة التزام الدقة التي تحرّكها ؛ الأول إنطلاقاً من مسألة خاصة هي مسألة السلطة والاستراتيجيات التي تتضمنها وعنوانه : « النظم السياسية وتوزع السلطة »[1] ؛ والثاني إنطلاقاً من إعادة تجميع نصوص تكشف عن بعض الإتجاهات السائدة وعنوانه « الانتروبولوجيا السياسية »[2] .

غير أن هذا الإختصاص المتأخر للأنتروبولوجيا يظهر كمشروع في طريق الإنجاز وليس كميدان انتهى بناؤه . لقد تلقى أولاً انعكاسات

---

(1) A. S. A. Monographs 2, Londres, 1965.

(2) مؤلّف تحت إشراف : M. Swartz, V. Turner, A. Tuden, Chicago, 1966.

الموقف الملتبس ؛ وظل هامشياً ما دام البحث الأنتروبولوجي يبقي العمل السياسي خارج اهتماماته الكبرى ـ باعتباره عملياً على صورة نظام علاقات فرعية شكلها الأول اجتماعي أو / وديني ؛ لقد تهيأ هذا الإختصاص خارج الميادين العلمية السياسية الأكثر قدماً ـ رافضاً إياها على شكل الفلسفة السياسية وعلم السياسة الذي بقي زمناً طويلاً محصوراً في «الإقليمية الغربية» ، في حين تقوده صيرورته الخاصة لاحتلال موقع مركزي ، الموقع الذي يسمح بفهم السياسي في تنوعه ويخلق الشروط لدراسة مقارنة موسّعة . وتفرض عليه هذه الحركة الإقتراب من ميادين علمية مشابهة . تكشف الأعمال المنشورة خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة التأثيرات الخارجية : في المقام الأول تأثير ماكس فيبر المتفوق في حالة الباحثين الأميركيين أو البريطانيين ؛ ثم تأثير اختصاصي العلوم السياسية المعاصرين ، وخاصة د . إيستون ، مؤلف دراسة منشورة عام 1953 بعنوان : النظام السياسي .

تسبب هذه المقاربات المواجهة والنقد . فالسيد إيستون يلوم الأنتروبولوجيين السياسيين على تمسكهم بهدف غير محدد وعدم التمييز بوضوح بين المظاهر والبنى والتصرفات السياسية لتجليات الحياة الإجتماعية الأخرى . ولعلهم بذلك أهملوا تناول السياسي بجوهره وبنوعيته . إن الملاحظة في محلها جزئياً ، ولكن يبدو مفيداً التذكير بأن المجتمعات المعنية لا تقدم دائماً تنظيماً سياسياً مميزاً وأن علماء السياسة أنفسهم لم يحددوا بعد طابع السياسي بوضوح . هذا ، ويلاحظ إيستون أن الأنتروبولوجيا السياسية تعمل دون حل المسائل المفهومية الأساسية ودون تثبيت اتجاهاتها النظرية الرئيسية[3] . فلّصت الأبحاث التي انجزت خلال السنوات الأخيرة من

(3) D. Easton, «Political anthropology», in Siegel (édit), Biennial Review of anthropology, Stanford, 1959, P. 210 - 247.

أهمية هذا النقد ما عدا التبعات النظرية التي أخذ بها رواد هذا الميدان العلمي والتي دعتهم للحذر . لا نستطيع لوم معرفة علمية قيد التكون على هشاشتها . يبقى هناك على الأقل عنصر إيجابي أكيد : فالأنتروبولوجيا السياسية أكرهت على الأنحراف عن المركز لأنها عممت التفكير - موسّعةً إياه حتى عند جماعات الأقزام والهنود الأميركيين ذوي السلطة الدينامية - وكسرت مفعول السحر الذي مارسته الدولة طويلاً على المنظرين السياسيين . يعتبر هذا الإمتياز حاسماً جداً حتى أن ن . باركنسون - عالم سياسي معترف به ومعروف - نصح بتفويض الأنتروبولوجيين بالدراسة المقارنة للأنظمة والنظريات السياسية .

وقد يكون من السخافة الوقوف عند هذا الإقتراح المخادع . وتصبح قائمة أكثر شمولاً ضرورية . فالأنتروبولوجيا السياسية تؤثر من خلال التجربة العلمية التي تنظّمها والنتائج المكتسبة ، على الميدان العلمي الأم الذي تكونت منه . ومجرد وجودها يمنحها فعالية نقدية تجاه هذا الميدان . وتساهم بتعديل الصور الشائعة التي تصف المجتمعات التي يدرسها الأنتروبولوجيون ، والتي لا يمكن النظر إليها كمجتمعات إجماعية - ذات توافق يتم آلياً - وكنظم متوازنة قلما تتأثر بنتائج القصور الذاتي . تؤدي دراسة المظاهر السياسية إلى فهم كل واحد من هذه المجتمعات في حياته بالذات وفي أفعاله ومسائله ، بتجاوز الظواهر التي يعرضها والنظريات التي يغري بها . تبدو التنظيمات الإجتماعية تقريبية ، والمنافسة الفعالة دائماً والمعارضة - المباشرة أو غير المباشرة - حاضرة أبداً . ولأنها تشتغل على واقع دينامي بالأساس ، تتطلب الأنتروبولوجيا السياسية اعتبار دينامية المجتمعات الداخلية ، المسماة تقليدية ؛ فهي تفرض انجاز التحليل المنطقي للأوضاع بالتحليل المنطقي لحركات المعارضة - أكثر من ذلك ، أنها تكشف العلاقة الضرورية بين هذين المنهجين . والجدير بالملاحظة في هذا الصدد ان كلمات

مثل « استراتيجيا » و « مناورة » تستخدم مراراً أكثر فأكثر . والحجة هنا قاصرة . فالنتائج التي يستخلصها ادموند ليتش من دراسة نموذجية انتروبولوجية سياسية هي أكثر إقناعاً[4] . إنطلاقاً من حالة كاشان بيرمانيا ، يشدد على الديناميات المستخدمة في النظم الواقعية وتقلب هذه الأخيرة ؛ ويكشف بوضوح تعدّد النماذج التي يستند إليها الكاشانيون حسب الظروف ـ حتى أن جهازهم المفهومي يسمح بالتعبير عن الطموحات المتعارضة وتأكيد الشرعيات المتضاربة ، ويبين ليتش أن التوازن في النموذج (النموذج الذي يتبناه المجتمع أو تصنعه الأنتروبولوجيا) وليس في الوقائع . ويظهر بدوره أن الدينامية تلازم البنية وانها لا تتجلى فقط بالتغيير وبالصيرورة ؛ وهذه وجهة نظر على الواقع الإجتماعي كنا قد وضعنا صياغتها منذ أكثر من خمس عشرة سنة محاولين توضيح مضامينها النظرية والمنهجية بدقة . ويلتزم الأنتروبولوجيون السياسيون ، بعدد متزايد ، بهذا التفسير . وقد اقترب منه مؤخراً ماكس غلوكمان أيضاً ، فهو يلجأ إلى « التوازن المهتز » لتفسير دينامية بعض الدول التقليدية الافريقية ، وأظهر بهذا الفروق الدقيقة لمفهوم بقي حتى ذلك الحين سكونياً[5] .

تجدد الأنتروبولوجيا السياسية الجدل القديم فيما يخص علاقة المجتمعات التقليدية (أو القديمة) بالتاريخ . وذلك بسبب رئيسي أتينا على ذكره وهو أن الحقل السياسي هو الحقل الذي يسمه التاريخ بطابعه وبقوة . فإذا كانت المجتمعات المسماة بجزأة موجودة في التاريخ ، بحركة تكونها وتفككها المتعاقبين ومن خلال تغييرات أنساقها الدينية وانفتاحها (الحر أو المفروض) على مساهمات خارجية ، فإن المجتمعات الدولتية حاضرة فيه بطريقة أخرى ـ بشكلها الكامل . فهي تنتمي إلى زمن تاريخي أغنى ، مثقل

(4) «Political systems of Highland Burma». nouv. éd. Londres, 1964.
(5) M. Gluckman, «Politics, Law and Ritual in Tribal Society», Oxford, 1965.

أكثر بالأحـداث الحاسمـة وتنم عن وعي أكثر حيـاة بامكـانيات التـأثير عـلى الواقع الإجتماعي . تولد الدولة من الحدث ، وتقود سياسة تبدع الأحـداث وتؤكـد التفاوتـات المولّـدة للإحتـلال والصيرورة ، ومنـذ لحظة وجـودهـا لا يستطيع المسار الأنتروبولوجي تفادي لقاءٍ مع التاريخ ، ولا يعود بإمكانـه أن يعمـل كما لـو كان الـزمن التاريخي للمجتمعـات التقليديـة قريبـاً من حـالـة الصفر : انه زمن التكرار السـهل . إن الأنتروبولـوجيين المتمسّكـين بدراسـة أنـظمة الـدولة هم الأكـثر اسهامـاً في هذا الاعـتراف بالتـاريخ وفي تـوضيح الاستخدام السياسي لمعطيات التاريخ الأيديولـوجي ، سواء كـان المقصود ، في المجال الأفريقي ، اعمال تفرّدت بدراسة النوبي (نادل) وبوغندا (ابـترو فالرز) ورواندا القديمة (فانسينا) والكونغو (بالانـديـيه) أو ممـالك نغـوني Nguni في افريقيا الجنـوبية (غلوكـمان) . ومن خلال هـذه الأبحاث شقت نظرية أنتروبولوجية جديدة ـ أكثر ديناميـة ـ مـسارهـا . ومن الملفت للنظر أن مؤلّف لوك دو هـوش الأخـير ، الخاص برواندا وبموقعها في التصور التاريخي والثقافي الذي تنضوي تحت لوائه دول منطقة ما بين البحيرات الشرقيـة ظهر تحت عنـوان « التحليل البنيـوي والتاريخي » . تصحـح الحركـة الثانيـة لهذا المسار تقصيرات وانحرافات الحركة الأولى[6] .

وعلينا أن نلاحظ أيضاً أن الأنتروبولوجيا السياسية تحث ، وبطريقة أكثر انتقـاداً على تفحص أنسـاق الأيديـولوجيـا التي بواسـطتها تعبّر المجتمعـات التقليدية عن نفسهـا وتبرر نـظامها الخـاص . وسبق لمالينـوفسكي أن تصور الأسطورة على شكـل ميثاق يحكم الممارسة الإجتماعية ـ ويسـاعد بهـذا على استمرار الأشكال الموجودة لتوزيع السلطة والملكية والإمتياز . وحسب هـذا التفسير ، تساهم الأسطورة بالمحافظة على الإمتثال : وتعمل فعاليتها لصالح

(6) L. de Heusch, «Le Rwanda et la civilisation interlacustre », Bruxelles, 1966.

السلطة القائمة ، اما لحمايتها إزاء التهديدات الكامنة ، واما لبناء الطقوس الدورية لتعزيزها . أما آخر التفسيرات ، نتيجة الأبحاث الجديدة ، فتؤكد غالباً المعاني السياسية للأسطورة . وهي تبني عناصر النظرية السياسية التي تتضمنها هذه الأسطورة ، وكان ج. بيتي قد ضبط منهج القراءة هذا ـ وأثبت مردوده العلمي ـ بتطبيقه على وضع قبيلة النيورو Nyoro في أوغندا . تكشف هذه التفسيرات الأيديولوجيا التي تنطوي عليها الأسطورة وبعض « التقاليد » الأخرى والمؤيدة لأصحاب السلطة والارستقراطيين : وبخصوص راوندا القديمة ، يلاحظ ج . ڤانسينا أن هذه التقاليد محرّفة كلها في الإتجاه نفسه (الملائم « للطائفة المغلقة » المسيطرة) وإن هذا التحريف يتضخم مع الزمن . وتسفر الأيديولوجيا عندما يبدو نظام التفاوت قوي الدعائم ؛ أما أصحابها فيقلعون عن الظن أنهم مكرهين على استخدام الخديعة .

يقترح أدمون ليتش تفسيراً عاماً للأساطير يسمح بمعاينة معانيها ووظائفها السياسية فقط من بين الوظائف الأخرى التي تتضمنها . وحسب ليتش ، تُكامِل الأساطير التناقضات التى على الإنسان مواجهتها : ابتداءً من الأكثر وجوديه وانتهاء بتلك الناجمة عن الممارسة الإجتماعية ؛ ووظيفة الأساطير هى تحقيق الوساطة بين التناقضات وجعلها محتملة . لا يمكن بلوغ هذا الهدف إلا بإعادة تجميع الحكايات الأسطورية بما تقدمه من مشابهات وفوارق وليس باللجوء إلى أساطير معزولة ؛ لا يساهم غموض الروايات أبدا بحل التناقض ، بل يصلح لتمويهه . إن ليتش الذي كان قد وضع هذه الطريقة في توضيح الأساطير عندما درس الأنظمة السياسية الكاشانية قد طبقها على المسألة التي تثيرها قضية سليمان الحكيم . تمارس الأنتروبولوجيا السياسية مهمة نقدية أبعد مدى . فهي تقر ببعض الصعوبات الملازمة

للنظريات المسيطرة ولمنهجية الأنتروبولوجيين ؛ وهي تصطدم بها وتكشفها . موجهاً أول سلسلة من الأبحاث المخصصة لأشكال الحكم البدائية أدى المنحى الوظائفي إلى طرق مسدودة . لقد حثّ على الكشف عن مبادىء عمل النظم السياسية ، دون تحديد جيد لها ويمنح المفهوم الذي يشير إليها قيمة مطلقة هي محل تساؤل الآن . واقترح تحديد وظائف السياسي ـ أي لماذا يستخدم : تأسيس و / أو المحافظة على النظم الإجتماعية وتحقيق الأمن ـ ، ولكن طبيعته نفسها لم توضح . وهكذا خُصّص عدد كبير من الأعمال لهدف لم يعين بشكل جيد . ويصيب هذا النقد مؤلفي «السياسية الافريقية» مع أنه لا تزال لمؤلفهم صفة المرجع المحترم . ولقد افتقدت التحاليل الوظائفية أيضاً معرفة الحقل السياسي بكل أبعاده ـ حاصرة إياه عموماً في العلاقات الداخلية التي تنظمها السلطة ـ وبنوعيته ـ ناظرة إليه كنظام من العلاقات الجيدة التمفصل ، مشابه للنظم العضوية أو الآلية . وتقدّمه الأبحاث النظرية الحديثة كحامل عناصر ضعيفة الإندماج ، مفتوح على توترات وتعارضات ، متأثر بخطط الأفراد أو الجماعات وبلعبة المعارضات . إن طابعه « الدينامي أساساً » ، على غرار كل « حقل اجتماعي » معترف به الآن بشكل أفضل . وأخيراً رفضت الوظائفية التاريخ وأخذ انعكاسات الزمن بالإعتبار ، فهذه تضيّع على النظم الإجتماعية مظاهر الثبات والتوازن ؛ وقد هاجم أ . ل . كروبر Kroeber بقوة على هذه الجبهة ، دون الحصول على نصر حاسم . والحال هذه ، فإن السيرورات السياسية متمية إلى الزمن : ويكون التأكيد هنا حشواً ، ويبقى منكراً كونه كذلك . تؤدي الحاجات الجديدة إلى تبني كل مضامينه . في كتابهم المشترك « الأنتروبولوجيا السياسية » يذكر المؤلّفون بأن « الزمن التاريخي » (وليس « الزمن البنيوي ») هو أحد الأبعاد المعرّفة بالحقل السياسي . ويقترحون بالنتيجة « طريقة تحليل تعاقبية » مضافة إلى تفسير للعمل السياسي بما هو « تطور » ـ

أو تعاقب يتضمن مراحل متميِّزة[7] .

كذلك يفعل الأثر النقدي فعله في مجال الأعمال ذات المنحى البنيوي ؛ وليس فقط بمقدار ما تلغي التاريخ وتحد من دور الدينامية الداخلية . إن هذا المنهج هو أكثر ملاءمة لتحليل الأيديولوجيات منه لمعاينة البنى السياسية الواقعية المرتبطة بهذه الأيديولوجيات . مثبتاً ما هو دينامي بالأساس ، يضبط هذا المنهج بشكل سيء نظام العلاقات المعقدة وغير الثابتة . ويبقى مطبقاً على نظم محدودة ومعزولة وهي شروط معاكسة لتلك التي على الأنتروبولوجيا الإكتفاء بها . وسبق لنا أن أوضحنا هذه الملاحظات بدقة . ومن المناسب التذكير بأن الأبحاث البنيوية عجزت عن اقتراح حل في الميدان الخاص : ميدان الصياغة وإعداد قوالب ملائمة وبناء نماذج . ولم تزود هذه الأبحاث الأنتروبولوجيين السياسيين بنموذجيات جديدة ذات مردود علمي أفضل . ولم تزودهم (ولسبب بديهي) بالنماذج المعقدة التي قد تسمح لهم بمعالجة الظاهرات السياسية شكلياً دون اختزالها وتشويهها ، وبسبب مظهرها المصطنع أو المركب وبسبب ديناميتها ، فإن هذه تعيق مشروعاً هذه طبيعته ؛ فهي غير قابلة للتحول إلى بنى شكلية تستعملها العلوم الإجتماعية حتى الآن . وقد حثت هذه الملاحظة بعض علماء السياسة وخاصة ج . ألموند ود . أبتر للإعلان عن الحاجة لقوالب مختلفة تسمى « قوالب التنمية » أو « القوالب الدينامية » . وتلك أمنية غامضة ، مع أنها تكشف الإستحالات الراهنة . أما الموقف النظري لادموند ليتش البنيوي المعتدل والذي يبقى بحثه موجهاً في جزء منه نحو توضيح الظواهر السياسية التقليدية ، فهو أيضاً أكثر أهمية . وفي المجالات البعيدة عن السياسة وحيث الجانب اللغوي واضح ، علاقات القرابة والأساطير ، أبدى ليتش موافقته الكاملة على منهج

(7) Introduction de «Political Anthropology», p. 8, 31 sq.

التحليل البنيوي .

تعدل الأنتروبولوجيا السياسية بالتأكيد منظورات الأنتروبولوجيا الإجتماعية : وقد بدأت تقلب اللوحة النظرية ، وتحول التصوّرات المألوفة . وهي تفرض مفهوماً أكثر دينامية ، أكثر ملاءمة للإعتبار التاريخي ، أكثر وعياً بالإستراتيجيات التي يحملها كل مجتمع (حتى القديم) . عام 1957 ، وفي دراسة مخصصة « للزمر » العاملة في المجتمعات الهندية ، بشر ر . فيرث Firth بالإنتقال الضروري من « التحليل البنيوي التوافقي » إلى البحث الساعي لتفسير متين « للظواهر الدينامية » . ومنذ هذا التاريخ تفاقم الانزلاق . وكنا قد جربنا المساهمة بقلب هذا الإتجاه : منذ 1955 ، بإصدارنا كتاب « السوسيولوجيا الحالية لافريقيا السوداء » ، وقد بقي النهج فيه مقترحاً أكثر منه موضحاً . فدراسة النظم السياسية الافريقية هي التي فرضت علنا توضيح عناصرها النظرية والمنهجية . وللأسباب نفسها التي ذكرناها في هذه الخاتمة : « القطاع السياسي هو أحد القطاعات الأكثر اتساماً بسمات التاريخ ، والتي تفهم بشكل أفضل التعارضات والتناقضات والتوترات الملازمة لكل مجتمع . وبهذا المعنى ، فإن مستوى كهذا من الواقع الإجتماعي له أهمية استراتيجية بالنسبة لعلم اجتماعي وعلم انتروبولوجي يريدان أن يكونا منفتحين على التاريخ ، ويحترمان دينامية البنى وميالين إلى فهم الظواهر الاجتماعية الكلية »[8] . يعتمد المؤولون عن كتاب « الأنتروبولوجيا السياسية » ومساعدوهم منظوراً مشابهاً ، ويستعينون بهيغل (والجدلية) ، وبماركس (ونظرية التناقضات والتناحرات) وحتى بسيمل Simmel (والصراع الإجتماعي) مع أنهم يستندون عادة على تالكوت

(8) G. Balandier, «Réflexions sur le fait politique: Le cas des sociétés africaines», in cah. Int. de sociologie, XXXVII, 1964.

بـرسونـز Talcott Parsons . ويختـارون « الحقـل السيـاسي » وليس النـظام السيـاسي ، والسيرورة وليس البنيـة ـ وذلك بهـدف ملاءمـة تحليلهم بشكل أفضل مع نسق الواقع المعني . انهم يرفضون التفسير الكـول الـذي يحكم على المجتمعات التقليدية (أو القديمة) بالتغيرات التكرارية فقط : تلك التي تؤدّي لإعـادة بنـاء دوري للوضـع الـراهن والـسـابق statu quo ante . ويـركّزون دراسـاتهم على دينـامية السلطة وأشكـال ووسائـل الخيار والقـرار السيـاسيين ، وعـلى التعبير عن الصراع وحله والمنـافسة ولعبـة « الأحزاب » ويقدّرون أهمية التحدي الذي لم يعد باستطاعة الأنـتروبولـوجيين تفـاديه أي التوصل لوصف وتفسير « الحقول الإجتماعيـة » آخذين بـالإعتبار « تعقيـدها الكامل وعمقها الزمني »[9] . وتكون حجج الدقة المشوّهة مـرفوضـة . فقد انتهت الأنتروبولوجيا السياسية إلى اكتساب فضيلة أكيدة .

بدورها تتوقع بقيـة الميادين المتمسكـة ببناء علم سيـاسي هجومـاً ملائـماً منه . فهو يسـاعدها على تغريب (من الغربـة) واختبار المعـرفة التي بنتهـا . وهنا ترتسم التقاربات التالية : يعترف علماء السيـاسة ـ مثل ج . أ . ألموند ـ بوجوب « الإتجاه نحو النظرية السوسيولوجية والأنتروبولوجية »[10] ؛ يحاول محترفو الأنتروبولوجيا السياسية من جهتهم محـو الإنقطاع الـذي يفصلهم عن « نويهم » . ونتيجـة هـذا اللقـاء هـو إعـادة النـظر في المفـاهيم والمقـولات المستعملة عادة . وهكذا فـإن م . ج . سميث انطلاقـاً من دراسة مخصصـة « للحكم » عنـد الهوسـا Haoussa في نيجيريـا ولضـرورات نظريـة ، يفرض على نفسه تعريف المفاهيم الرئيسية من جـديد : السـلطة / النفـوذ ، العمل السيـاسي / العمل الإداري ، الشرعيـة / القانـونيـة ، النـظام السيـاسي /

---

(9) op. cit., p. 3 - 4.

(10) Introduction de «The Politics of the Developing Areas», sous la direction de G. A. Almond et J. Coleman, Princeton, 1960.

الحكم ، الخ - انه يريد أن يعطيها مغزى عاماً ويجعلها قـابلة للتطبيق عـلى المجتمعات السـياسية الأكثر تنـوعاً . ويشـير ضرورة التعميم بمناسبـة التحليل التعـاقبي إلى درجة تجعله يُـظهـر بعض « قـوانـين التغيـير البنيـوي » . أمـا مشروعه الطموح جداً فيميل لإعداد نظرية موحَّدة عن الحقل السياسي .

ويحصـل تضافـر الجهود عقليـاً عن البحث عن شروط مناسبـة لدراسـة مقارنة أقل تعسفاً . ويعتبر أ . شيلز Shils أنه يجب أن يتوافر لهـذه الدراسـة أن ترد على حاجتين : استعمال المقولات التي قد تكون مـلائمة لكـل أشكال الدولة ولكل المجتمعات ولكل العهود ؛ امتلاك « ترسيمـة تحليلية » مجهـورة بصفـات ، بحدث يمكّن « مقـارنة مجتمعـات مختلفة بشكـل منهجي »[11] . أنها محاولة تعريف بالـوسائـل ، ليس أكثر . ويحـاول ج . أ . ألمونـد تحديـد الأنـظمة السيـاسية ـ مـع العلم أن هذه تـوجـد حتى في المجتمعـات الأكـثر « بدائية » ـ بخواص مشتركة . وعدد هذه أربعة وهي تشكـل حدوداً لمقـارنة تعتبر أنّها مبنية علمياً : وجود بنية متخصّصة تقريباً ؛ تأدية الـوظائف نفسهـا داخل النظم ؛ مظهر للبنية السياسيـة متعدد الـوظائف ؛ طـابع « مختلط » ـ « بالمعنى الثقافي » ـ لشتى النظم . توحدُ هذه المحاولة عـدة اتجاهـات نظريـة وتجعلهـا توفيقيتهـا عطوبـة . وعلى هـذا المستوى من العمـومية فهي تتضمن بشكل خاص عقبة كونها تنتظم انطلاقاً من خصائص لا تنـطبق حصراً عـلى الظاهرات السيـاسية . ويبقى الخـطر مستمراً بـإجراء التحليـل المقارن عـلى صعيـد فَقدَ فيـه جزءاً من مـادته ، ولـو كـان مـبرراً ظـاهـريـاً . في كتـابهم « الأنـتروبـولـوجيـا السيـاسيـة » يعتـبر شـوارتـز Swartz وتـورنـر Turner وتـودن Tuden الحقل السيـاسي والسيرورة السيـاسية (المـوصوفـين بواسـطة

---

(11) E. Shils, «On the comparative study of the New States», in C. Geertz (edit.) «Old Societies and New states», New York, 1963.

مفاهيم شائعة الإستعمال) كوحدتي تطبيق للبحث المقارن . ويتوقفون بحذر عند الاقتراحات واختبارات التحقيق الأولى .

تتطلب عمليات التقدم اللاحقة معرفة أفضل بطبيعة وبجوهر السياسي ، وهذا يبرّر ويفرض الحوار بين الميادين العلمية المعنية . مما يستدعي إزالة التحفظات تجاه الفلسفة السياسية وإسهاماً في تجديدها . لقد ساعد الأنتروبولوجيون السياسيون إلى حد كبير في المشاريع النقدية التي تفصل النظرية السياسية عن نظرية الدولة . لقد حطموا السحر كما كشفوا بعض المنعطفات التي تسلكها السياسة في مساراتها ؛ فهذه حاضرة في المجتمعات الأكثر حرماناً ، كما تظل مؤثرة في المواقف الأقل ملاءمة لظهورها . وكل التأكيدات المخالفة ـ حتّى تلك التي ترتدي قناعاً علمياً ـ لن تغيّر في ذلك شيئاً : فكل المجتمعات الإنسانية تنتج سياسة ، وكلّها قابلة للتأثر بحركة التاريخ ، وللأسباب ذاتها .

فهرست

هذا الكتاب

بتقديمه الأنتروبولوجيا السياسية ، لا يستبعد هذا الكتاب المواقف النظرية التي اتُخذت بموجبها . لا بل أنه يبني أنتروبولوجيا دينامية ونقدية ، في واحد من المجالات الأكثر ملاءمة لبنائها . إنّه ينظر إلى المجتمعات السياسية ليس فقط من ناحية المبادىء التي تحكم تنظيمها ولكن أيضاً تبعاً للممارسات وللإستراتيجيات التي تنجم عنها . كما أنّه يأخذ بعين الإعتبار التفاوت القائم بين النظريات التي تنتجها المجتمعات والواقع المجتمعي ، التقريبي والهش ، الناتج عن فعل البشر ، عن سياساتهم . من حيث طبيعة الموضوع الذي تُطبّق عليه ، ومن حيث المسائل التي تتناولها ، اكتسبت الأنتروبولوجيا السياسية فعالية نقدية أكيدة .

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع